

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي - سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: مالية و بنوك
بعنوان:

أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر-

الأستاذ المؤطر:
* د . بيريير محمد

من إعداد الطلبة:
صايم محمد الأمين
ناصرى الحبيب

أعضاء لجنة المناقشة
رئيسا أستاذ محاضر
مشرفا أستاذ محاضر
ممتحنا أستاذ محاضر

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حذاء

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، و لا باليأس إذا فشلت، بل ذكرني دائماً بأن
الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح، يا رب علمني بأن التسامح هو أكبر مراتب القوة،
و أن حب الإنتقام هو أول مظاهر الضعف، يا رب إذا جردتني من المال أترك لي الأمل،
و إذا جردتني من النجاح أترك لي قوة الهناء حتى أتغلب على الفشل، و إذا جردتني من
الصحة أترك لي نعمة الإيمان، يا رب إذا أسأت إلى الناس أعطيني شجاعة العفو، يا
رب إذا نسيتك لا تنساني.

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم : " رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي و علي والدي و ان اعمل حالاً مرضاه ". - الآية 15 سورة الاحقاف -

بعد كمال الحمد و الشكر للمولى العلي القدير، يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الشناء و العرفان لكل من مد لنا يد المساعدة في إنجاز هذا البحث و إتمامه سواء من قريب أو بعيد، و نخص بالذكر: الأستاذ المشرف الدكتور إبرير محمد لقبوله تأطير هذا البحث، و لكل الجهد و العناء الذي بذله من خلال إسداء توصياته و نصائحه السديدة، و حرصه على إثراء هذا العمل ببصمته و خبرته العلمية الواضحة .

✘ إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث للمساهمة في إثرائه و تقييمه؛

✘ إلى جميع أساتذتنا الكرام الذين سهروا على تكوين دفعة طلبة ثانية ماستر مالية و بنوك الإقتصادية (2017-2018)؛

✘ إلى كل من شاءت لي الأقدار بمؤاخذتهم في جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة- طلبة الدفعة ، زملائي و زميلاتي الذين أكن لهم كل التقدير و الاحترام، مع تمنياتي لدوام الصداقة التي جمعتنا.

إهداء

حبا و إقتداءا و عرفانا بالفضل أخص إهدائي:

إلى كل من كلفه الله بالمهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من
أحمل اسمه بكل افتخار " أبي العزيز "
إلى ملاكي في الحياة إلى معني الحب و منبع العنان ... إلى بسمته حياتي و سر الوجود إلى
روح قلبي " أمي الغالية "
إلى كل معلمي و أساتذتي من مرحلة الابتدائية إلى الجامعة .
إلى كل أفراد عائلتي
لكل من ساندني و دعمني في إنهاء هذه المذكرة .
و إلى كل أساتذة الكلية و طلابه دفعة 2017/2018 تخصص مالية و بنوك

الملخص:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2016) التي تهدف إلى أهمية السياسة النقدية و كيفية تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار ، و تحقيق النمو الاقتصادي ، و التوازن في ميزان المدفوعات ، إلى جانب التعرف على استقلالية البنوك المركزية من تعريف و مواقف و نماذج ، بالإضافة إلى ذلك نتطرق إلى تطور النظام المصرفي الجزائري و استقلالية البنك المركزي الجزائري و أثر ذلك على مسار السياسة النقدية .

Résumé :

Cette étude traite de l'impact de l'indépendance de la banque centrale sur l'efficacité de la politique monétaire algérienne , avec l'étude du cas de l'Algérie durant la période (1999-2016) qui vise à l'importance de la politique monétaire et stabiliser le niveau général des prix . ainsi que l'identification de l'indépendance des banques centrales de la définition et des attitudes , et des modèles en plus du développement du systèmes bancaire centrale d'Algérie et l'import sur le cours de la politique monétaire .

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	كلمة الشكر
	الإهداء
	الفهرس
	قائمة الأشكال و الجداول
	الملخص
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: استقلالية البنك المركزي
1	مقدمة الفصل الأول
2	المبحث الأول: ماهية حول استقلالية البنوك المركزية
2	المطلب الأول: مفاهيم حول استقلالية البنوك المركزية
6	المطلب الثاني: الأسباب التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية
8	المطلب الثالث: التطور التاريخي لاستقلالية البنوك المركزية.
11	المطلب الرابع: قياس درجة استقلالية البنوك المركزية
12	المبحث الثاني : الموقف من استقلالية البنوك المركزية
12	المطلب الأول: أنصار الاستقلالية
13	المطلب الثاني: معارضو الاستقلالية
14	المبحث الثالث: نماذج من استقلالية البنوك المركزية
14	المطلب الأول: الدول العربية
17	المطلب الثاني: الدول العربية
19	المبحث الرابع: اثر استقلالية البنوك المركزية على المؤشرات الاقتصادية

20	المطلب الأول: اثر استقلالية البنوك المركزية على التضخم
20	المطلب الثاني : اثر استقلالية البنوك المركزية على عجز الموازنة
21	المطلب الثالث: اثر استقلالية البنوك المركزية على الناتج المحلي الإجمالي
22	خلاصة
23	الفصل الثاني: السياسة النقدية
24	مقدمة الفصل الثاني
25	المبحث الأول: السياسة الاقتصادية في ظل مدارس الفكر الاقتصادي
25	المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي
27	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي
34	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الحديث
35	المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية
36	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية
37	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
45	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
51	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية
51	المطلب الأول : الشروط الأساسية لفعالية السياسة النقدية
52	المطلب الثاني: واقع السياسة النقدية
54	المطلب الثالث: تقسيم السياسة النقدية
55	المبحث الرابع: العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية
55	المطلب الأول: ماهية السياسة المالية
58	المطلب الثاني: نقاط الالتقاء بين السياسة المالية و السياسة النقدية و كيفية التمييز بينهما
59	المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية و الثار المترتبة عن عدم وجود التنسيق بينهما
60	المطلب الرابع: تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية
63	خلاصة

	الفصل الثالث: اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر
63	مقدمة الفصل الثالث
64	المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات المختلفة
64	المطلب الأول: وضعية النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90
70	المطلب الثاني: قانون النقد و القرض و إصلاحاته الخاصة بالنظام المصرفي
74	المبحث الثاني: استقلالية البنك المركزي الجزائري
74	المطلب الأول: وضعية البنك المركزي الجزائري عبر القوانين السابقة
78	المطلب الثاني: وضعية البنك المركزي الجزائري بعد صدور قانون النقد و القرض
83	المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي الجزائري بمؤسسات الدولة الأخرى في ظل الاستقلالية
87	المطلب الرابع: المؤسسات الملحقة بالبنك المركزي و المدعمة للاستقلالية
88	المطلب الخامس: الأمر رقم 01/01 المتعلق و المهتم لقانون 10/90
89	المطلب السادس: البنك المركزي الجزائري للأمر 11/03
91	المبحث الثالث: مسار السياسة النقدية في ظل إصلاحات قانون النقد و العرض
92	المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية في ظل الاستقلالية
100	المطلب الثاني: التطورات النقدية في ظل الاستقلالية
120	المطلب الثالث: إدارة السياسة النقدية (1999-2016)
128	خلاصة
129	خاتمة العامة
	قائمة المراجع

قائمة الأشكال و الجداول

1-الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار	(01-01)
31	الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	(02-01)
32	الطلب على النقود لغرض المضاربة	(03-01)
121	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2016	(01-02)
123	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2016	(02-02)
125	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-2016	(03-02)
127	تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1999-2016	(04-02)

2-الجدول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
9	الاستقلالية العضوية للبنك المركزي في أكبر 6 دول	(01-01)
10	مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر 8 دول من خلال معايير محددة	(02-01)
84	القروض المقدمة من البنك المركزي إلى الخزينة العمومية	(01-02)
94	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	(02-02)
95	تطور أداة الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2001-2014	(03-02)
98	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة 2001-2015	(04-02)
101	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990-1994	(05-02)
102	تطور مقابلات العرض النقدي 1990-1994	(06-02)
103	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-1994	(07-02)

104	تطور معدلات إعادة الخصم 1994-1990	(08-02)
104	تطور احتياطات الصرف الأجنبي 1994-1990	(09-02)
105	تطور المديونية الخارجية في الجزائر 1994-1990	(10-02)
105	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2000-1995	(11-02)
107	تطور مقابلات العرض النقدي 2000-1995	(12-02)
108	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2000-1995	(13-02)
108	تطور معدلات إعادة الخصم 2000-1995	(14-02)
109	تطور احتياطات الصرف الأجنبي 2000-1995	(15-02)
110	تطور المديونية الخارجية في الجزائر 2000-1995	(16-02)
111	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2007-2001	(17-02)
112	تطور مقابلات العرض النقدي 2007-2001	(18-02)
113	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2007-2001	(19-02)
114	تطور معدلات إعادة الخصم 2007-2001	(20-02)
114	تطور احتياطات الصرف الأجنبي 2007-2001	(21-02)
115	تطور المديونية الخارجية في الجزائر 2007-2001	(22-02)
116	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2014-2008	(23-02)
116	تطور مقابلات العرض النقدي 2014-2008	(24-02)
117	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2014-2008	(25-02)
119	تطور معدلات إعادة الخصم 2014-2008	(26-02)
119	تطور احتياطات الصرف الأجنبي 2014-2008	(27-02)
120	تطور المديونية الخارجية في الجزائر 2014-2008	(28-02)
121	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2016-1999	(29-02)
123	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016-1999	(30-02)
124	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2016-1999	(31-02)

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

برز في الآونة الأخيرة موضوع استقلالية البنوك المركزية إلى مقدمة اهتمامات السياسيين والاقتصاديين، وأصبح من المواضيع الأساسية المطروحة على الساحة المصرفية. ويؤيد العديد من الاقتصاديين استقلالية البنك المركزي في مجال وضع السياسة النقدية مستندين إلى أن مصداقيتها و قدرتها على تحقيق الهدف الخاص باستقرار الأسعار، سوف تكون أفضل إذا ما زادت درجة استقلالية البنك المركزي في مواجهة الحكومة ، ذلك أن البنك التابع للحكومة لا يمكنه الالتزام بطريقة ذات مصداقية بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار لأن العناصر الاقتصادية سوف تلاحظ في هذه الحالة عدم التناسق في تصرفاته وتصرفاته، ومن ثم تفقد الثقة في إمكانية التزامه بتحقيق مثل هذا الهدف. شهدت السنوات الأخيرة نجاح بعض الدول في منح بنوكها المركزية المزيد من الاستقلال وذلك من خلال مراجعة قوانينها وتعديلها ، بحيث تقلص دور الحكومة في مجال تحديد السياسة النقدية وزاد بالتالي دور البنك المركزي في هذا المجال، ومن هذه الدول نجد فرنسا، ألمانيا ، الو م أ وغيرها من الدول الصناعية، بالإضافة إلى دول أوروبا الشرقية والتي تخلصت حديثا من سيطرة الدولة على اقتصادها وبدأت في التحول إلى آليات السوق الأولية.

إن الحقيقة المؤكدة حتى الآن، أنه لا يوجد بنك مركزي مستقل تماما في إدارة المعروض النقدي ، حيث أن الاستقلال التام لن يكون مقبولا من الناحية النظرية ، و قد يكون مستحيلا من الناحية التطبيقية . و قد يرجع ذلك بصفة أساسية إلى العلاقة الوثيقة التي تربط بين البنك المركزي و كل من الحكومة أو البرلمان أو كلاهما .

لقد عانت الجزائر كثيرا من ظاهرة التضخم ، و كغيرها من الدول الأخرى التي طبقت نظام استقلالية البنوك المركزية ، حاولت الجزائر بإصدار قانون النقد و القرض محاكاة البنك المركزي الألماني ، و إعمتها نموذجاً تم تطبيقه على بنك الجزائر بهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، لكن التساؤل الذي سنحاول الإجابة عليه يتعلق بمدى تحقيق الهدف المرجو من تبني هذا النموذج.

الأهمية:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية منح الاستقلالية للبنك المركزي عن الإدارة الحكومية أو البرلمان أو أي مؤسسة أخرى ، باعتباره يمثل السلطة المسؤولة عن السياسة النقدية في مختلف الدول و بشكل يمكنه من وضع

سياسة فعالة ، تهدف إلى تحقيق و بقاء استقرار الأسعار ، بالإضافة إلى مساندة السياسة الاقتصادية العامة للحكومة باعتبار أن استقرار الأسعار يمثل عنصرا أساسيا قويا ، حيث أن هذا الاستقرار يؤثر بصورة مباشرة على حجم الدخل الحقيقي للفرد ، بالإضافة إلى تأثيره على أسواق المال و بالتالي يساهم في زيادة الإنتاج و التوظيف و استقرار سعر الصرف ، الأمر الذي يعني رفع مستوى معيشة الفرد.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النقاط :

- 1- تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي بهدف وضع إطار شامل و متكامل لهذه الاستقلالية يمكننا من التعرف على مدى استقلالية البنك المركزي في مختلف الدول .
- 2- تحديد إطار فكري للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي و التضخم .
- 3- التعرف على المدى القانوني لاستقلالية البنوك المركزية في مجموعة من الدول .
- 4- تقييم استقلالية بنك الجزائر و أثرها على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار .

الإشكالية:

لتحقيق الأهداف سابقة الذكر ، طرحنا الإشكالية التالية :

" ما هو أثر استقلالية السلطة النقدية على فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟ "

و محاولة تبسيط إشكالية الدراسة ، قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- 1 – ما هي الغاية المرجوة من استقلالية البنك المركزي ؟
- 2- ما هي النتائج و الإضافات التي جاء بها قانون النقد و القرض و التعديلات المتتالية له؟
- 3- كيف يتم قياس درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر ؟
- 4- ما هي منجزات السياسة النقدية في ضوء استقلالية بنك الجزائر ؟

الفرضيات :

للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بطرح مجموعة من الفرضيات:

1- إن استقلالية البنك المركزي مع التزامه بمسؤوليته الأساسية غالبا ما تهدف الى تحقيق و بقاء استقرار الأسعار .

2- جاء قانون النقد و القرض تكريسا لاستقلالية السلطة النقدية في الجزائر.

3- يتم قياس درجة الاستقلالية القانونية بنك الجزائر وفقا لنموذج Cukierman و web و Neyapi.

4- تتمثل منجزات السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي بما يخدم استقرار المستوى العام للأسعار.

حدود الدراسة:

يعرض البحث مفهوم و مكونات استقلالية البنك المركزي و الإطار الفكري للعلاقة بين هذه الاستقلالية و فاعلية السياسة النقدية في تحقيق و بقاء إستقرار الأسعار في عدد من الدول.

كما يتضمن البحث تقييم لتجربة الجزائر في مجال الاستقلال القانوني للبنك المركزي خلال الفترة (1999-2016) ، و كذا تقييم الاستقلال الفعلي (المتمثل في أداء السياسة النقدية) خلال نفس الفترة.

المنهج المتبع:

تم اعتماد الأسلوب الاستنباطي في هذه الدراسة ، ذلك من خلال استعمالنا لأداة التوصيف ، حيث قمنا بوصف و تحليل لدور البنوك المركزية التي تمتاز بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية في رسم و تنفيذ سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار باعتباره الهدف الوحيد ، من ثم قمنا بتقييم تجربة استقلالية بنك الجزائر و مدى تحقيقها لهدف استقرار الأسعار و ذلك بقياسنا لدرجة الاستقلالية القانونية.

أقسام الدراسة:

قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ، تمثل الفصل الأول في إستقلالية البنك المركزي ، اشتمل على ماهية استقلالية البنوك المركزية بعد التطرق إلى مجموعة من النماذج للبنوك المركزية المستقلة في العالم في الدول الغربية و العربية ، و كذا أثر استقلالية البنوك المركزية على المؤشرات الاقتصادية .

أما الفصل الثاني فقد ركزنا فيه ، أولا على السياسة النقدية في ظل مدارس الفكر الاقتصادي ، ثانيا مفهوم السياسة النقدية تطرقنا فيه حول تعريف السياسة النقدية و كذلك أهدافها و أدواتها ، ثالثا تطرقنا إلى فعالية السياسة النقدية في الدول النامية و كذلك العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية.

الفصل الثالث فخصصناه للحدّث عن أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية ، مستعرضين بذلك تطور النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات المختلفة من خلال التطرق إلى وضعية النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد و العرض 10/90 ثم إصلاحات هذا القانون الخاصة بالنظام المصرفي لنخصص المبحث الثاني لموضوع استقلالية البنك المركزي الجزائري متناولين بالدراسة وضعية البنك المركزي عبر القوانين السابقة لقانون النقد و القرض ، ثم وضعية البنك المركزي بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 ، لتتطرق إلى علاقة البنك المركزي بمؤسسات الدولة الأخرى في ظل الاستقلالية ، ثم المؤسسات الملحقة ببنك الجزائر و المدعمة للاستقلالية للنتهي إلى واقع استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 11/03.

لنستعرض في المبحث الثالث مسار السياسة النقدية في ظل إصلاحات قانون النقد و القرض من خلال التطرق إلى أدوات هذه السياسة في ظل الاستقلالية ، لنعرض أهم التطورات النقدية منذ عام 1990 لينتهي بنا البحث إلى إدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2016)

الفصل الأول

إستقلالية البنك المركزي

مقدمة الفصل الأول:

تزداد أهمية قضية استقلالية البنوك المركزية يوما بعد يوم، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي و خاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت مؤخرا بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدرا كبيرا من الاستقلالية لبنوكها المركزية، الأمر الذي يقتضي منا التحديد المنضبط لمفهوم استقلالية البنوك المركزية و تحديد أهم معايير هذه الاستقلالية، و سوف تحاول توضيح ما سبق في أزمة مباحث تمثلت في أولا ماهية استقلالية البنوك المركزية أما المبحث الثاني فيتمثل في الموقف من استقلالية البنوك المركزية و المبحث الثالث المتمثل في نماذج عن استقلالية البنوك المركزية و في المبحث الرابع تتطرق إلى أثار استقلالية البنوك المركزية على المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية استقلالية البنوك المركزية

تعمل السلطات النقدية على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها النمو والاستقرار النقدي، وتعاني السلطة النقدية في هذه الحالة من تضارب بعض الأهداف، حيث أن تسارع النمو كثيرا ما يكون مصحوبا بارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار الأسعار، بينما يصاحب اعتدال الأسعار نوع من الركود في النشاط الاقتصادي والنمو، ولما كان الرأي الاقتصادي قد انتهى إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار أضحي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي فلا بد إذن أن يتوفر للبنك المركزي المناخ المناسب لقيامه بدوره على النمو الذي يمكنه من تحقيق هذا الهدف ومن هنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي للسلطة السياسية نتيجة عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم الناتج في أحيان كثيرة عن ظاهرة التمويل عجز الموازنة العامة التي تفرضها الحكومات على السلطات النقدية، ومن ثم فرض استقلالية البنك المركزي نفسها باعتبارها الشرط اللازم والضخامة الرئيسية لإمكانية قيام البنك المركزي بوضع وتنفيذ سياسته النقدية على نمو يقرر استقرار الأسعار مع المحافظة على قيمة العملة، ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة لأنها تكون بعيدة عن التناقضات السياسية كما أن بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطق ضرورة الشفافية مما يبرز من مصداقية البنوك المركزية.

نحاول فيما يلي الوقوف على المقصود باستقلالية البنوك المركزية وأسباب الدعوة إليها قبل أن نتقل إلى معايير الاستقلالية مع بعض الأمثلة لمعارف مختلفة.¹

المطلب الأول: مفاهيم حول استقلالية البنوك المركزية

في العام 1824، أبدى "D.Ricardo" رأيه معقبا على إنشاء بنك وطني بقوله "لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية حيث إن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالبا إلى الإفراط في استخدام هذه السلطة، وهو ما يعني أن مسألة استقلالية البنك المركزي قديمة نسبيا في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ما أدى إلى تغيير جذري في العلاقة المؤسسية للبنك

¹ منصور زين: استقلالية البنك المركزي وأثره على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحوليات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2004، ص 421.

المركزي في مواجهة الحكومة لقد أدى إلى النجاح الذي حققته بعض البنوك المركزية الأكثر استقلالية (كما في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية) إلى زيادة الاهتمام بمسألة استقلالية البنوك المركزية، فصدرت تشريعات في العديد من الدول مثل فرنسا ونيوزلندا والمكسيك وتشيلي وفنزويلا وبعض الدول النامية إضافة إلى ما نصت عليه معاهدة ماستريخت بشأن استقلالية البنك المركزي الأوروبي فما المقصود باستقلالية البنك المركزي؟

تعني استقلالية البنك المركزي استقلالية في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية حتى لا تستخدم السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة. ويرى بعض الكتاب إنه يمكن التمييز بين ثلاث مفاهيم لاستقلال السياسة النقدية.

المفهوم الأول¹ :

يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر وذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبيا تتمثل في نفس النوع من القواعد السياسية النقدية يتحتم إتباعها، ففي الماضي كانت قاعدة الذهب هي الممثل لهذا النوع من القواعد وفي غيابها ظهرت قضية فضية القواعد في مواجهة الحرية في التصرف، والواقع أن وجود القواعد وإن كانت تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إرادته للسياسة النقدية إلا أنها تتضمن عدم وجود أي تدخل أو ضغوط من قبل السلطة السياسية.

المفهوم الثاني :

يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية التصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.

إضافة إلى ما يقدم بتعيين التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات.

فالبنك المركزي يتمتع باستقلال في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تحديد مسبق دقيق لأهداف والأهداف السياسية النقدية.

¹ زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي : أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 283، 284.

وتكون الحرية في أقصاها - نظريا على الأقل- إذا ما حول البنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد آخر. فيتمتع البنك المركزي بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه، وعلى العكس من ذلك تتضاءل استقلاليته في تحديد الأهداف محددة بشكل وقاطع وكذلك عندما تكون مهمة تحقيق استقرار الأسعار مرتبطة بأهداف رقمية.

أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا ما كانت له سلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه.

ولا يعتبر البنك المركزي مستقلا إذا ما كان ملتزما مثلا بنمو على عجز الموازنة العامة.

أن الاستقلال الذي تسعى إليه البنوك المركزية الآن يركز أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة وإن هدف السياسة النقدية قد تحدد بالفعل وانحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار مع المحافظة على قيمة العملة.

نشير أخيرا إلى أن منح البنك المركزي الاستقلالية آثار التساؤل حول كيفية محاسبة مساءلته خاصة وإن لم يعد تابعا للسلطة التنفيذية، فيإمكانية المساءلة تتمثل الضمانة المقابلة لمنح البنك المركزي استقلالية.

المفهوم الثالث:

نعني باستقلالية البنك المركزي استقلالية هذا البنك في إدارة السياسة النقدية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز الميزانية العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم كما أن استقلالية البنك المركزي ترتبط بطبيعة السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة وعندما تكلف بأهداف أخرى فإن ذلك يحد من استقلاليته لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي.

الاستقلال الإشرافي :

يكون حاسم في إنقاذ القواعد، وفرض الجزاءات وإدارة الأزمات يوضع قوانين تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم مسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصا كما يقومون من إجراءات وهو ما قد يصيب عملية الإشراف بالشلل كما أم دفع مرتبات ملائمة يساعد البنوك المركزية على جذب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ

بهم ويحبط قبول الرشوة هذا ما نريد من منتج المشرفين السلطة الكامنة لمنح وسحب التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة لها.

الاستقلال المؤسسي :

يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي، وأدوار ومسؤوليات إعطاء مجلس الإدارة والشفافية في عملية اتخاذ القرار.

استقلال الموازنة :

مطلوب حتى تكون لدى البنك المركزي حرية تقرير وتعيين الموظفين وتدريبهم وما يحتاجه لدى مكافآتهم.

ومنه استقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وبالتالي منح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات والتقارير المالية والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.

المطلب الثاني: الأسباب التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية

هناك عدة دوافع للاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية وهذه الأسباب¹ نتجت عن العلاقة بين البنوك المركزية والسلطات التنفيذية، والمتمثلة أساسا في الخزينة العامة وهناك عدة دراسات وتجارب أثبتت ضرورة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية عن السلطات التنفيذية للدولة ونذكر من بين هذه الأسباب والدراسات ما يلي:

1. سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية، بصفة عامة ووصول الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).
2. انهيار نظام "بروتن وودر" وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة وكذا الدول النامية حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية، تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك كما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم وهذا يعني الاستقلال عن السلطات التنفيذية.
3. تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وذلك ما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي)، والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي وأثناء الانتخابات وذلك يهدف لإحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات حتى ولو كان رواجاً قصير المدى، فالمهم عندهم أن يستمر الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.

¹ ورقة في إطار الملتقى الدولي حول اصلاح النظام المصرفي ، جامعة ورقلة .

4. نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي بالاعتماد عدة مقاييس ومؤشرات ونذكر من بين هذه الدراسات:

- دراسة **Parkim-Bade** (1985) والتي تعتمد مقياسين رئيسيين وهما:

أ. مدى تأثير الحكومة على السياسات البنك المركزي، من حيث تعيين إعفاء مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تمثيل الحكومة في هذا المجلس.

ب. مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي من حيث تحديد أجور أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي وعلى التحكم في ميزانية البنك المركزي وكيفية توزيع أرباحه.

- دراسة **A-Alsina** (1988) لها نفس مؤشرات دراسة **Parkim-Bade**.

- دراسة **D. Masclandarh, G-Tabellni, V-Grilli** (1991) ولها مؤشرات إثنان:

أ. الأول سياسي على نفس خطة دراسة باد و باركيم .

ب. الثاني اقتصادي يقيس استقلالية البنك المركزي بمدى سلطة الحكومة في تحديد الشروط التي يمكن للحكومة أن تفترض من البنك المركزي وكذا تحديد الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي.

- دراسة **A- Cukierman** (1992) استخدمت ثلاثة مقاييس وهي:

أ. الأول قانوني لقياس مدى استقلالية البنك المركزي في نشر بياناته.

ب. الثاني تطبيقي قائم على نتائج الاستبيان.

ت. الثالث تطبيقي قائم على أساس معدل تفسير محافظي البنوك المركزية.

كما أن هناك دراسات أخرى، وكل هذه الدراسات اجتمعت على أن وجود بنك مركزي مستقل في دولة ما من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو وبالتالي هذه الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنوك المركزية.

5. الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية حيث كان للبنك المركزي أهداف عديدة مجبر على تحقيقها وهذه الأهداف معظمها أهداف خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية للدولة (كالتمثيل وتمويل عجز الدولة... إلخ).

ولتعدد الأهداف وبتناقضها في بعض الأحيان (كالتضخم والبطالة) يجعل البنك المركزي غير قادر على تحقيقها معاً، وبالتالي يفقد البنك المركزي استقلالية في إدارة السياسة النقدية ولهذا وجب تحديد هدف رئيسي للبنك المركزي وهو استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، ولبلوغ هذا الهدف لابد من إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

6. إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها وإلحاحها على الإصدار النقدي الفائض، لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل إقليم الدولة (زيادة التضخم).

المطلب الثالث: مؤشرات استقلالية البنك المركزي

عرفت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ النشأة الأولى حتى الوقت الحالي العديد من التطورات¹، وذلك راجع لتطور وظائف البنوك المركزية وكذلك لتأثيرها إلى حد كبير بالنظام الاقتصادي المتبع، كما هناك اعتراف على نطاق واسع بدور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، حتى وإن كان ذلك بالتناور مع السلطات السياسية، وهذا ما يقودنا إلى التسليم بوجود درجات البنوك المركزية فمثلاً يعتبر البنك الألماني والبنك الوطني السويسري أكثر البنوك المركزية استقلالية، في حين يعتبر بنك فرنسا وإنجلترا مستشارين للسياسة النقدية، وتقع على الحكومة مسؤولية القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة النقدية، ويتمتع البنك المركزي الهولندي والنيوزلندي باستقلالية كبيرة في مجال السياسة النقدية لكن بإمكان الحكومة فرض وجهة نظرها عليه.

¹ Petit (Jean-Pierre) les analyses économique de la politique monétaire 3 eme édition .paris.masson, 1982 ;p 22.

ولقياس درجة استقلالية البنك المركزي هناك معايير مختلفة أهمها:

- طول هذه تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد.
 - مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي.
 - مدى استقلالية أفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية.
 - مدى مساءلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى.
 - الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
 - مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة.
 - طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها.
 - حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.
 - مدى إمكانية ممارسة المحافظة لمهام أخرى والجهة المخولة له إصدار الإذن بذلك.
 - مدى إمكانية البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
- يعتبر ترتيب البنوك المركزية حسب درجة استقلاليتها أمرا صعبا لا يخل من التجربة والاجتهاد ويمكن أن يقيس درجة استقلالية بالاعتماد على معيارين أساسيين هما الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية.
- أ. الاستقلالية العضوية: وتتعلق هنا بشروط المسيرين في البنك المركزي وممارستهم لوظائفهم المختلفة ويمكن القول أنه يشترط نفس المحافظ.

الجدول رقم (01-01): الاستقلالية العضوية للبنك المركزي في أكبر ستة دول¹

مشاركة السلطات في اجتماعات مسيري البنك			
--	--	--	--

¹ Source : R. Dhordain et clodong (ophel) **les banques centrales . leur indépendance dans la construction européenne** . éd d'oganitation . paris. 1994, ., P 25.

المركزي	مدة وحماية خدمة الحفاظ	تعيين محافظ من طرف	البلدان
لا	4 سنوات قابلة للتجديد/ غير قابلة للتغيير	رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مع تأكيد مجلس الشيوخ	الولايات المتحدة الأمريكية
أعضاء الحكومة يمكنهم الحضور مداوات المجلس المركزي للبنك لكن دون حق التصويت، ويمكنهم طلب حامل القرار لمدة أسبوعين لا أكثر	8 سنوات قابلة للتجديد/ غير قابلة للتغيير	رئيس الجمهورية الفدرالية معتمدا على اقتراح مقدم من طرف الحكومة وبعد الأخذ برأي المجلس المركزي للبنك	ألمانيا
لا	5 سنوات قابلة للتجديد/ غير قابلة للتغيير	التاج (الملكة) على اقتراح من الوزير الأول بعد مراجعة العميد	المملكة المتحدة
حق الفيتو معلق من 8 إلى 15 يوما باسم الدولة أو الحكومة	5 سنوات قابلة للتجديد/ غير قابلة للتغيير	الملك معتمدا على اقتراح الحكومة	بلجيكا
لا	7 سنوات قابلة للتجديد/ غير قابلة للتغيير	التاج (الملكة) ويقترح مجلس الإدارة قائمة مكونة من مترشحين في نفس الوقت	هولندا
الرقيب في دور مفتش الحكومة ومراقب مالي يملك حق فيتو معلق	غير للتسيير	قرار مجلس الوزراء	فرنسا

وهذه تعيينه وكذا حمايته ومدى مشاركة السلطات في البنك فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لا يتم تغيير محافظ البنك المركزي ولكن في فرنسا وهولندا وبلجيكا، فإنه يمكن توقيفه على ممارسة وظائفه ومدة تعيين المحافظ تختلف من دولة لأخرى، ولكن تحتفظ الحكومات بسلطة هامة في تعيين المسيرين.¹

2. الاستقلالية الوظيفية :

تتحد بالنظر إلى مسؤوليات مهام وأهداف البنوك المركزية، وكذلك استقلاليتها المالية، فكلما كانت أهداف السياسة النقدية غير واضحة وعديدة كلما قلت درجة استقلالية البنك المركزي فالأهداف الواضحة تزيد من استقلالية البنوك المركزية.

جدول رقم (01-02): مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثماني دول من خلال معايير محددة

المهام الدول	المهام والأهداف	صلاحية قاطعة وكاملة في المجال النقدي	وسائل السياسة النقدية	استقلالية الميزانية
الولايات المتحدة الأمريكية	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
ألمانيا	واحدة	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
المملكة المتحدة	لا	لا	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
إيطاليا	لا	لا	نعم	نعم
هولندا	لا	مقسمة	نعم	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم

¹ R. Dhordain (ronald) et clodong (ophel) **les banques centrales . leur indépendance dans la construction européenne** . éd d'oganitation . paris. 1994, P 27.

المطلب الرابع: التطور التاريخي لاستقلالية لبنوك المركزية

إن قضية استقلالية البنوك المركزية هي ليست وليدة اللحظة وإنما تقود جذورها الأولى إلى بدايات القرن التاسع عشر عندما ذكر الاقتصادي الإنجليزي (David-Ricardo) عام 1824م، أنه لا يمكن الاعتماد على الحكومة السيطرة على إصدار النقود الورقية لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها واقترح أن يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب (B.w- Fraser.1994)1 وقد شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ نشأتها الأولى وحتى الوقت الحاضر العديد من التطورات بسبب تطور وظائف تلك البنوك وتطور النشاط الاقتصادي بصورة عامة حيث ظهرت الدعوة إلى الاستقلالية البنك المركزي بعدما تجاوزت مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة عملة الدولة، وأصبحت هناك رغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسياً وعدم تدخل الحكومات في إكمال تلك البنوك، إلا أن هذه العلاقة أخذت منحى جديد بعد حدوث الكساد العالمي الكبير (1929-1933) حيث لجأت كثير من الدول إلى زيادة افتراضها من مصادرها المركزية لتلبية احتياجاتها في تمويل الحرب العالمية الثالثة ومن ثم إصلاح ما دمرته الحرب وقد أدت هذه الظروف إلى اتخاذ معظم الحكومات قرار بتحويل ملكية هذه المصارف إلى ملكية الدولة مثال على ذلك مصرف كوبنهاجن الوطني عام 1936 ومصرف الاحتياطي النيوزلندي ومصرف كندا (السامراي والدوري

118، 2006) وبذلك فقدت معظم البنوك المركزية استقلاليتها التي تمتعت بها من قبل.

إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات قد تطورت بصورة ملحوظة يعد الكساد العالمي الكبير وخصوصاً في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين إذا أقدمت كثير من الدول على اعتماد برامج لإصلاح هيكلها الاقتصادية وخصوصاً المالية منها وما يتعلق منها بالبنك المركزي إلى الأخذ بمبدأ الاستقلالية كشرط ضروري لتحقيق سياسة نقدية واقتصادية متوازنة وهذا ما أكدت عليه معاهدة ماستريخت (7 1992) والتي نصت على أن تكون المصارف المركزية للدول الأعضاء مستقلة عن السلطات السياسية وعن أي تدخلات أخرى تؤثر في هدفها الرئيسي القاضي بتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار وإن تمتع المصارف المركزية عن أخذ تعليماتها من حكوماتها وإن تمتع المصارف عن تقديم أي

¹ جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 23، 2011.

تسهيلات مالية لمصلحة الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى وإن يكون لحسابات تلك المصارف مدققون خارجيون مستقلون.

المبحث الثاني: الموقف من استقلالية البنوك المركزية

لقد تزايد الاهتمام في العشرية الأخيرة بإعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية في صياغة السياسات النقدية، وأدت التطورات في هذا المجال إلى إثارة مسائل هامة حول العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها ورغم إن فكرة الاستقلالية لاقت تأييدا كبيرا خاصة من قبل السلطات المسؤولة في البنوك المركزية إلا أنها لا تحظى بموافقة عامة فهناك من يؤيد هذه الاستقلالية كما أن هناك من يعارض فكرة الاستقلالية.¹

المطلب الأول: أنصار الاستقلالية

يستند أنصار فكرة استقلالية البنوك المركزية في حجمهم الراهن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل والإبقاء عليه مع حد أدنى للتكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية بين أيدي مسؤولين بعيدين عن المجال السياسي ويكون بإمكانهم النظر والتفكير للمدى البعيد، ولقد صيغ الأساس الفكري لهذا الرأي مرتبطا بمسألة "عدم الاستقرار الزمني" حيث إن آجال تأثير

السياسة النقدية طويلة ومتغيرة²، ويمكن الإثبات سهولة أنه إذا كان على مصممي السياسة النقدية المنتخبين أن يختاروا بين الأهداف تتعلق بالتضخم والعملة والإنتاج سيكون لديهم دافع للسعي وراء مكاسب في الإنتاج في الأجل القصير من خلال نقد السياسة النقدية غير التضخيمية، ويظهر نفس المشكل إذا كان الحافز إلى تحقيق السياسة النقدية يتعلق بتوزيع الدخل أو بقضايا الإيرادات، ومع افتراض أن الرأي العام يسلم بالدافع إلى نقض الوعود عندما لا يستطيع واضعو السياسة النقدية إعطاء تعهد ملزم وموثوق به بانتهاج سياسة غير تضخيمية فإن أسعار الفائدة الاسمية سوف ترتفع مع توقع انتفاض من التضخم ببطء تبني السياسة النقدية هدفه الوحيد هو استقرار الأسعار، وكل مشكلة عدم الاستقرار الزمني لا بد من تدابير تقنع المجتمع بأن واضع السياسة النقدية سيظل ملتزما بسياسة نقدية غير تضخيمية ومستقرة كسب تسريع يتضمن شكلا لقاعدة ثانية

¹ مارتا كستيلو، برانكو مارك سوينورن، استقلالية البنك المركزي، مجلة التحويل والتنمية، مارس 1992، ص 19

² Strauss « La Bankers central et les nutations de l'économies monétaires et bancaires », revue cahier économique et monétaires n° 40. Banques de France université, Paris 1991, p 219.

للسياسة النقدية (فقد كان معيار الذهب تاريخياً يمثل شكلاً لقاعدة نقدية ثابتة)، بينما يرى اقتصاديون آخرون أن وضع قاعدة نقدية ثابتة قد يكون أمراً غير مرغوب فيه لأنه لا يمكن الاستغناء عن حرية التقدير للسماح للسياسة النقدية بالتفاعل مع أوجه الاضطراب غير المتوقعة كصدمات العرض والتغيرات في الطلب على النقود، إلا أن مصممي السياسة النقدية عادة ما يختارون وضع إجراءات تحذيرية ما من نطاق حريتهم في التقدير، من بينها مثلاً الإعلان عن أهداف نقدية محددة، إلا أنه يمكن اعتبار هذه الإجراءات كمحاولات لتحسين مصداقية السياسة النقدية يجعلها أكثر شفافية (أكثر وضوحاً للرأي العام) لأن الشفافية لها أهميتها أيضاً، حيث اصعب في العادة مراقبة أداء السياسة النقدية وتقييمها، لأن العلاقات النقدية الأساسية يصعب فهمها فهما كاملاً، كما يمكنها أن تتغير بمرور الوقت وبشكل حاد، وتميل إلى أن تشمل فترات طويلة ومتفاوتة بين تغيرات السياسة النقدية والنتائج النهائية أو تبني الدلائل التطبيقية أنه في المتوسط يكون لدى الدول ذات البنوك المركزية أكثر استقلالاً تضخم أقل دون التأثير على النمو.

المطلب الثاني: معارضة الاستقلالية

يرى معارضو فكرة استقلالية البنك المركزي عن الحكومة إن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية هو أمر يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، كما أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلاً تمام عن الحكومة، إذ أن لهذه الأخيرة العديد من القنوات الرسمية والغير الرسمية التي نستطيع من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما أنها تستطيع في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنك المركزي.

كما أن استقلالية البنوك المركزية قد لا يقوم فعلاً بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل لأنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية، وفي غياب ضمانات أخرى قد يحتمل أن يثير سلوك البنك المركزي لمشكلات متعلقة بمصداقية السياسة النقدية والتروح إلى التضخم تشبه تماماً المشكلات التي يثيرها صانع السياسة المنتخب.

كما أن الأدلة على القدرة الاستقلالية على تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم ليست حاسمة، بالإضافة إلى وجود دول كاليابان وفرنسا لا تتمتع بنوكها باستقلال تشريعي كبير، إلا أنها أظهرت أداءاً رائعاً في مجال التحكم في التضخم إذن: إن السياسة النقدية في اليابان كانت عملياً أكثر استقلالية من الناحية السياسية، بينما بالنسبة لفرنسا تشكل الإجراءات المتعلقة بنظام النقد الأوربي، مصدرًا خارجياً هاماً للانضباط

ودليلاً جزئياً على الالتزام بالانضباط المالي، في حين لا بد أن نتساءل حول ما إذا كانت استقلالية البنك المركزي تقدم مساهمة إضافية لاستقرار الأسعار فعلاً.

وإن أفضل الحلول يكمن في السياسة النقدية والسياسة المالية المتناسقتين فلا تكون هناك ضرورة لبنك مركزي مستقل، إلا أنه في الواقع الذي يمارس فيه أغلب رجال البنوك المركزية عملهم، تتصرف الأنظمة السياسية المؤيدة للسياسات المساعدة على التضخم ذات المزايا قصيرة الأجل متناسب تكاليفها على المدى البعيد، لذلك فإن البنك المركزي المستقل هو الذي يستطيع إذا ما كلف بمسؤولية استقرار الأسعار التغلب على هذا الاتجاه وكبح التضخم.¹

المبحث الثالث: نماذج عن استقلالية البنوك المركزية عبر العالم

اتفقت الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية البنوك المركزية على أن البنوك المركزية لكل من ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر نماذج البنوك استقلالاً وإن درجة الاستقلالية تتفاوت من دولة إلى أخرى، ارتأينا في هذا المبحث التطرق إلى التجارب بعض الدول في الاستقلالية واخترنا من أجل ذلك دولا غربية متطورة ودول أخرى عربية.

المطلب الأول: الدول الغربية

أولاً: البنك المركزي الألماني (البوندز بنك)

يتفق المتخصصون أن البنك المركزي الألماني (Bundes Bank) أكثر البنوك المركزية استقلالية في العالم وكإحدى الدول الرائدة في مجال استقلالية البنوك المركزية خاصة وإن ألمانيا مرت بفترتين ساد فيها التضخم الجامح في النصف الأول من القرن الماضي والذي أدى إلى انهيار العملة الألمانية مما دفعها إلى القيام بإصلاح نظامها النقدي سنة 1948 لمحاربة التضخم وتمثل الملامح الأساسية لاستقلالية البنك المركزي الألماني في الآتي:²

- يعد البنك المركزي الألماني مسؤولاً عن تصميم وتنفيذ السياسة النقدية وفي هذا المجال يعد هذا البنك مستقلاً عن أي تدخل من جانب الحكومة أو البرلمان أو أي مؤسسة أخرى.

¹ ستانلي فيشر، المحافظة على استقرار الأسعار، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، 1966، المجلد 33، العدد 04.

² زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006، ص 212.

- تنحصر مهمة البنك المركزي الألماني أساسا في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويلاحظ أن استقلالية هذا البنك لا تمنع تفاوته مع الحكومة، فهو ملزم بمساندة السياسة الاقتصادية للحكومة الاتحادية، وذلك بتقديم العون للحكومة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بما يملك من رأي ومشورة وخبرات يمكنها التأثير على الوضع الاقتصادي بما لا يتعارض مع دوره الرئيسي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.¹
- يفرض البنك قيوداً شديدة على تمويل الحكومة، إلا في بعض الحالات يسمح بشراء سلع، ويبيع حجم من الأوراق الحالية في السوق الثانوية للتحكم في الكتلة النقدية وتنظيم سوق النقد، أو يقدم سلف نقدية قصيرة الأجل تستحق بع 03 أشهر ويحدد قانون البنك ضمانات منح الفروق والحد الأقصى المسموح به.²
- ينص قانون البنك المركزي الألماني على مجموعة من الإجراءات التي تقيد صلاحية السلطات الاتحادية في تعيين مسؤولي البنك المركزي بهدف الحفاظ على استقلال البنك والحد من التأثير الحكومي عليه، أما فيما يتعلق بالإقالة فلم ينص القانون على إمكانية اقالة كبار المسؤولين في مجلس المديرين، فبعد تعيينهم لا يجوز إعفاء أي حد من منصب قبل انتهاء الفترة المحددة لهم إلا إذا رغب في الاستقلالية أو إذا ارتكب أفعالا سيئة السمعة.³

ثانيا: البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية (نظام الاحتياطي الفدرالي)

تم إنشاء الاحتياطي الفدرالي بموجب الكونجرس في 23 ديسمبر 1913 وتوقيع الرئيس "ويلسون" على قرار الإنشاء لمساعدة البنوك على تخطي الأزمات التي عرفتها وإفلاس الكثير من البنوك عام 1907 ولم تمنح صلاحيات أكثر للبنك إلا بعد سنة 1935. بموجب التعديلات التي طرأت على القانون الأساسي وفي مقدمتها في مجال السياسة النقدية والانتخابية، يتكون الاحتياطي الفدرالي في الآتي:

¹ Deutshe Bondes Bank « the money poliry of the deutshe bondes bank » Deutshe bondes book bansh book moreh, 1994, p 02.

² أحمد شعبان شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على انقطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان ، الطبعة الأولى ، جمهورية مصر العربية ، الدار الجامعية ، 2006 ص 308.

³ مرجع سبق ذكره.

- تم تعيي أعضاء مجلس المحافظين عن طريق ترشيح الرئيس الأمريكي لهم ويستلزم ذلك موافقة الكونجرس، ويتم التعيين لمدة 14 سنة قابلة للتجديد طبقاً للقانون ولا توجد نصوص خاصة بعزل أو إلغاء عضو من أعضاء مجلس المحافظين.

- يعتبر الاحتياطي الفدرالي حراً في صياغة السياسة النقدية ولا يخضع لأية تأثيرات من أية جهة كانت كموافقة الكونجرس لتطبيق سياسة نقدية معينة، حتى إنه في حالة وجود علاقات بين الحكومة والبنك فالقرار النهائي يرجع للبنك وإن رأسمال بنوك الاحتياطي الفدرالي يساهم فيها البنوك التجارية الاعضاء في النظام وتقوم بإدارة الأموال المتاحة بحيث تحقق لنا دخلاً مناسباً وهذا ما يميزه عن المؤسسات الأخرى التي تعتمد في مصادر أموالها على الموازنة العامة للدولة.¹

قانون البنك يحدد أربعة قواعد أساسية لإقراضها وهي تمثل أساس استقلالية البنك وهي:

أ. لا يقوم البنك قروضاً للسحب على المكشوف أو قروض طويلة الأجل أو سلفيات.

ب. يمنع البنك شراء الأوراق الآلية من السوق الأولية حيث تنتج التزامات على الحكومة.

ث. يسمح قانون البنك بشراء الأوراق الآلية من السوق الأولية بدون شروط كمدة الاستحقاق.

- لا تمنح القروض وسلفيات للحكومة لأن قانون البنك لم ينص على استعمال هذه الأدوات.²

- إن استقلالية البنك الفدرالي قد تم تضيق نطاقها، إنه يفضل أن تتوافق آراؤه فيما يتعلق بالسياسات النقدية وإن سلطة الرئيس تنشأ في جزء كبير منها من الاقتناع الأدبي، وهناك توجيهات عديدة مع وضد استقلالية الرئيس استقلالية البنك الفدرالي.³

ثالثاً: البنك المركزي الفرنسي

اعتبر البنك المركزي الفرنسي السياسة النقدية بمثابة جزء من السياسة الاقتصادية للحكومة ولو لم يعترف بالتالي باستقلال هذا البنك عن الحكومة والتي كانت مسؤولة وفقاً للدستور عن تحديد السياسة العامة

¹ مرجع سبق ذكره.

² توماس ماير، جيمس إس دوسينثيري، روبرت زد، ليبر، النقود و البنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006، ص 263.

³ Carlo caturelli, **limiting central bank credit to the government**, thorgand practice occasional paper IMF. Washington 1993, p 330- 336.

للدولة ومنها السياسة النقدية غير أن القانون الجديد للبنك المركزي الصادر في عام 1993، غير أن الأسس التقليدية التي سار عليها هذا البنك سنوات طويلة ومنحه استقلالية ملحوظة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية.

- استقلال البنك المركزي الفرنسي في ظل قانون عام 1993

كانت الالتزامات الناتجة عن انضمام فرنسا إلى اتفاقية الوحدة الأوروبية الموقعة في 07 فبراير 1992 سبباً رئيسياً لإقرار مبدأ استقلال البنك المركزي في فرنسا، فقد فرضت "معاهدة ماستريخت" على الدول الموقعة عليها إن تبدأ بصفة فورية في تغيير تشريعاتها بما يحقق استقلالية البنك المركزي وبناءً عن ذلك إصدار قانون في 04 أوت 1993 والذي أعطى للبنك المركزي الفرنسي درجة من الاستقلالية وحرية أكبر من التصرف.¹

وقد تمثلت تلك المؤشرات فيما يلي:

- منح البنك المركزي حق تحديد السياسة النقدية، فوفقاً للقانون الجديد والخاص بعام 1993 أصبح البنك المركزي الفرنسي وللمرة الأولى منذ إنشائه مسؤولاً وبشكل مستقل عن تحديد السياسة النقدية وتنفيذها بالشكل الذي يراه مناسباً، وذلك لتحقيق هدف أساسي يتمثل في ضمان استقرار الأسعار.
- فيما يتعلق بمسألة المسؤولين عن السياسة النقدية وما بينهم: فقد استمر المحافظ البنك المركزي في تقديم تقرير إلى الرئيس الجمهورية كما كان الوضع سابقاً عن عمليات البنك وسياسته النقدية وأهدافه إلا أن القانون الجديد أضاف إلى رقابة رئيس الجمهورية رقابة أخرى من البرلمان على أعمال وسياسات البنك.
- وضع الضوابط الخاصة بتعيين وإقالة محافظ البنك وكبار مسؤوليه: حددت فترة تولي المحافظ البنك المركزي وتأدية لمناصبهم بمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، أما الأعضاء الستة الآخرون في مجلس السياسة النقدية فيتم تعيينهم بمقتضى مرسوم صادر عن مجلس الوزراء لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد ومن ناحية أخرى، تم وضع شروط صارمة تمنع عزل الحكومة لأي عضو في هذا المجلس قبل انتهاء مدته إلا في حالة العجز أو ارتكاب خطأ جسيم.

¹ محمد يمن الحافي، استقلالية البنك المركزي وأثره على السياسة النقدية، القاهرة، معهد الدراسات المصرفية، 1994، ص 30.

- منع إقراض البنك المركزي للحكومة: تظهر نصوص القانون الجديد للبنك المركزي الفرنسي الرغبة في فصل نشاط البنك من المتطلبات المالية للحكومة، فإلى حين كان البنك يمكنه من ذلك التاريخ (1993)، منح القروض للخزانة العامة فإن القانون الجديد قد منع هذا الأمر كلياً، أي كان شكل الإقراض أو مبلغه.

المطلب الثاني: الدول العربية

أولاً: البنك المركزي اللبناني يتمتع البنك المركزي اللبناني بدرجة عالية من الاستقلالية وتشابه كثيراً مع البنوك المركزية في الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية وخصوصاً فيما يتعلق بتعيين الحاكم ونوابه وعدم إقالة الحاكم ونوابه بعد تعيينهم¹، وتمثل ملامح استقلالية البنك المركزي اللبناني في الآتي:²

- يتمتع المجلس المركزي بعدد من الصلاحيات أهمها أن المجلس هو الذي يحدد سياسة البنك النقدية والتسليفية وتتضمن مهمته بشكل خاص المحافظة على سلامة النقد اللبناني والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكذلك المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي وتطوير أسواق النقد والمال ويمارس البنك لهذه الغاية الصلاحيات المعطاة له بموجب قانون النقد والتسليف، إلا أن القانون لم يتضمن تحديد دقيق لأولوياته المسؤولية عن استقرار الأسعار.

- إن قرارات المجلس المركزي للبنك تبلغ فوراً إلى مفوض الحكومة لدى البنك المركزي الذي يطلب من الحاكم تعليق كل ما يراه مخالف للقانون والأنظمة، ومع هذا فإن فعالية تعليق القرار محدودة لأن المجلس إذا أصر على رأيه يستطيع تأكيد القرار ووضع موضع التنفيذ، لا يمكن أن يتدخل في تسيير شؤون البنك المركزي أو في تحديد سياسة.

- يتم تعيين حاكم البنك المركزي بمرسوم يصدر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد، أما بالنسبة لإقالة الحاكم لا يمكن إلا بسبب عجز صحي أو ارتكابه خطأ فادحاً في تسيير أعمال البنك المركزي.³

¹ مرجع سبق ذكره.

² بهيج نايي الخطيب، السياسات النقدية في لبنان، بيروت، صندوق النقد العربي، 1995، ص 390.

³ وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، 2000 ص 63.

- وفق قانون النقد والتسليف يمكن للبنك المركزي اللبناني أن يقوم بشراء الأوراق المالية بغرض تنظيم سوق النقد، وكذلك إمكانية منح سلف أو قروض أو القيام بضمائها ضمن شروط صارمة أو إجراءات معقدة.
- يتألف المجلس المركزي لبنك لبنان المركزي من الحاكم رئيسا ونائب الحاكم، ومدير وزارة المالية العام، ومدير وزارة الاقتصاد الوطني العام وهذين العضوين الأخيرين لا يتصرفان في المجلس كمندوبين للحكومة، وهما لا يمارسان لدى البنك سوى المهام المتعلقة بصفتهما عضوين في المجلس المركزي نظرا لخبرتهما في الشؤون المالية والاقتصادية وفي شؤون القطاع العام.¹

ثانيا: البنك المركزي التونسي

تعود نشأة الجهاز النقدي في تونس إلى عهد ما قبل الاستقلال ومن ثم تعرضت طبيعة الهياكل النقدية وإطار سيرها إلى السلسلة من التحولات المتواصلة تتركز في الحقبة الاستعمارية وعهد الاستقلال²، يركز الإطار القانوني الذي يعمل في ضله البنك المركزي التونسي منذ إنشائه على القانون رقم 90 لسنة 1958، الخاص بتنظيم البنك المركزي التونسي تتمثل ملامح استقلالية البنك المركزي التونسي في الآتي:

- يمنح القانون للبنك المركزي التونسي مهمة عامة وهي مراقبة المعروض النقدي في إطار مساندة السياسة الاقتصادية للدولة وهذا ما يعطي للدولة أولوية على سياسة البنك المركزي، فلم يحدد القانون من يقوم بصياغة السياسة النقدية وبالتالي فإنه يخطر عليه تحديد أو اتباع سياسات مستقلة، وبذلك لم تكن هناك مسألة قوية تضمن التزام البنك المركزي بتحقيق استقرار الأسعار.
- يتم اتخاذ قرارات مجلس إدارة البنك المركزي بأغلبية أصوات أعضاء المجلس وفي حالة التعارض يتم اعلام وزير المالية بذلك وإرسال نسخة من التقرير لرئيس الجمهورية وهذا دليل على نقض الاستقلالية.
- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته مجلس إدارة يتكون من المحافظ بصفته رئيسا ومدير عام وثمانية مستشارين يتم اختيارهم من طرف رئيس الجمهورية لا يوجد شرط قانوني يمنع عزل أحد الأعضاء بما فيهم المحافظ ونائبه وهذا يدل على انخفاض درجة الاستقلالية.

¹ أحمد شعبان محمد علي، المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ص 347.

² رشيد عيسى، السياسة النقدية في تونس، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ص 262.

- يتمتع البنك المركزي التونسي في ظل القانون بدرجة مرتفعة من استقلالية الأدوات دون تدخل من الحكومة وكذلك إمكانية شراء الأوراق الحكومية بغرض تنظيم السوق النقد ومع القيام بذلك لصالح الخزنة أو الهيئات العمومية القائمة بالإصدار، وإمكانية منح سلف أو قروض أو القيام بضمائمها كالاتمادات المكشوفة على الحساب الجاري في حدود مبلغ أقصاه 05% من الإيرادات العامة للدولة المحققة خلال العام المالي السابق وبذلك قد تنخفض درجة استقلالية البنك المركزي.

المبحث الرابع: أثر استقلالية البنك المركزي على المؤشرات الاقتصادية

أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية التي تبحث في طبيعة وتحديد مستوى العلاقة بين درجة الاستقلالية البنوك المركزية وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة، وفيما يلي استعراض لطبيعة العلاقة التي تربط بين استقلالية البنوك المركزية وأهم المتغيرات الاقتصادية.¹

المطلب الأول: العلاقة بين درجة الاستقلالية والتضخم

أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية التي تبحث في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، حيث رأى أنصار الرأي المناادي بالاستقلالية البنوك المركزية إنه إذا كان البنك المركزي مستقل وبعيد عن الضغوط السياسية من جانب الحكومة أو البرلمان فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار، ومن ضمن الدراسات التي بينت هذه العلاقة هي الدراسة التطبيقية لكل من باد وباركين (Bad et Parkin) بعنوان "قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية" والتي تم من خلالها إجراء مقارنة معدلات التضخم في (16) دولة متقدمة ولأوقات محددة مع درجة استقلالية البنوك المركزية في هذه البلدان ولنفس الفترة وأقرت الدراسة بوجود علاقة عكسية بين كل من درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم أي أنه كلما زادت درجة الاستقلالية

¹ مجلة تكوين للعلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 23، 2011، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي، رقم 56، سنة 2004.

البنك المركزي كلما انخفضت معدلات التضخم، كما أشارت الدراسة إلى أن التحكم في التضخم في البلدان المتقدمة لن يؤدي إلى خفض معدلات النمو أو زيادة معدلات البطالة (محمد علي 2007/04/03).

هناك دراسة أخرى أعدها (Masiandro et Jabellini) لقياس استقلالية البنوك المركزية حيث تم اعتماد مقياسين لهذه الدراسة الأول مبني على أساس معايير اقتصادية يأتي في مقدمتها مقدرة الحكومة على تحديد الشروط المقررة للاقتراض الحكومي من البنك المركزي والأدوات النقدية التي تخضع لإدارة البنك المركزي، والثاني مبني على أساس معايير سياسية مثاله المقياس الذي استخدمه كل من (باد وباركين) وقد اعتمدا الباحثان في هذه الدراسة بيانات التضخم ودرجة الاستقلالية لخمس دول أخرى ولمدة (1950-1989) وقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم (السامرائي والدوري، 2002، 134، 135).

المطلب الثاني: العلاقة بين درجة الاستقلالية والنتائج المحلي الإجمالي

بالنسبة للعلاقة بين درجة الاستقلالية والمحلي الإجمالي فإن الدراسات التي اهتمت بهذه العلاقة عددها قليل قياسا بالدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين درجة الاستقلالية والتضخم، ومن الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الاستقلالية وهي التي قام بها كل من (De Long et Summers) التي أجريت في عدد من البلدان الصناعية للمدة 1955-1990 والتي أثبتت أن هناك علاقة طردية موجبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (حشاد، 1994، 116).

أما بالنسبة للدراسة التي قام بها كل من (Masicandro et Grilli Jabelini) فلم يظهر وجود علاقة بين استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمقياسين الاقتصادي والسياسي (ثوني، 2001، 45).

والملاحظ من خلال هاتين الدراستين نستطيع القول بأن الحكم على تحديد طبيعة العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي هو أمر غير محسوم، إذ أن هناك عوامل تؤثر بنمو الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل تتأثر درجة الاستقلالية البنك المركزي ومن هذه العوامل كمية الموارد الاقتصادية المتاحة ومستوى تشغيل هذه الموارد وكفاءة عوامل الإنتاج.

المطلب الثالث: العلاقة بين درجة الاستقلالية وعجز الموازنة

تشير الدراسة الكمية التي قام بها كل من (Bad et Parkin) لقياس العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنة العامة في (12) دولة صناعية أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي وقد أظهرت نتائج تلك الدراسة في كل من ألمانيا وسويسرا والتي تتمتع بنوكها المركزية بأقل درجة استقلالية، خلال الفترة (1955-1983).

إن نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغ تقريبا صفر على العكس من الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة أقل من الاستقلالية والتي أظهرت نتائج الدراسة فيها أن نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت سالبة.

وهذا مفاده أن البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة بإصدار المزيد من النقد وبيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزينة بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة من الاستقلالية أن تفصل ذلك (السامرائي والدوري، 2002، 136).

خاتمة الفصل الأول:

ستطلب تحقيق النجاعة المصرفية من خلال استقلالية السلطة النقدية قوة الاقتصاد و مرونة إضافة إلى الوعي المصرفي المشحون بالاستقرار على المستوى الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، كما تتوقف فعالية الاستقلالية و استمراريتها على مدى أخذها بعين الاعتبار لبرنامج التنمية المستهدف، و دون تحقيق هذه العناصر تبقى عملية تحقيق استقلالية السلطة النقدية في أي اقتصاد أمر تكتنفه الكثير من المصاعب و مع ذلك فإن قدرا معقولا و حد ادني من الاستقلالية للبنوك المركزية بعد مطلبها مشروعاً في الدول النامية و ذلك للحد على الأقل من التوسع غير الرشيد في منح الائتمان الحكومي لتمويل عجز الميزان.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة النقدية

مقدمة الفصل الثاني :

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلاً خصباً لكثير من البحوث و الدراسات أو تتعرض لاستمرار للإضافة و التطور من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل لزامات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، و تمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي و الائتمان بأحداث تغيرات عليه بما يلاءم و الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءاً أساسياً ومهما في أجزاء السياسة الاقتصادية.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاديات بلد ما بقصد الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من التضخم أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية منها الاستهدافات الوسيطة، قنوات إبلاغها و أدواتها المختلفة و لهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري و ذلك من خلال أربعة مباحث الآتية: المبحث الأول يتمثل في السياسة النقدية في ظل المدارس الفكر الاقتصادي و المبحث الثاني المتمثل في مفهوم السياسة النقدية و بعدها نتطرق إلى المبحث الرابع يتمثل في العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية.

المبحث الأول: السياسة النقدية في ظل مدارس الفكر الاقتصادي

ظهر المصطلح السياسة النقدية في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر، كما شهد هذا القرن ظهور الأزمات الاقتصادية والمشاكل النقدية التي تعد إحدى العوامل التي ساهمت في ظهور دراسات منتظمة لوسائل النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

يقوم التحليل الكلاسيكي على كون النمو الاقتصادي يتم بصفته تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، ويقوم بتقييم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي يتم توازنها الواحد بمعزل عن الآخر انطلاقاً من الفرضيات التالية:¹

1. النقود عبارة عن متغير حيادي، لا يؤثر على ما حدث في القطاع الحقيقي.
2. التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام التام لعوامل الانتاج.
3. النقود لا تغير من التوازن في الاقتصاد ولهذا تحدد مستوى الأسعار.

فالسياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي يمكن استنباطها من النظرية الكمية للتفرد، والتي تستند إلى مجموعة من الافتراضات:²

1. كمية النقود تعتبر العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) فزيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية.
2. ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات.
3. تؤثر تغيرات كمية النقود على مستوى الأسعار، ولا يمكن للمستوى الأسعار أن يتغير تلقائياً ويؤثر على كمية النقود.

الفرع الأول: كمية النقود

¹ مروان عطون: النظريات النقدية، الجزائر، دار البحث، 1989، ص 94.

² نفس المرجع السابق، ص 95.

تعد النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) بمثابة خلاصة للفكر والتحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية والبيئية في الاقتصاد، ويمكن إرجاع ظهورها إلى ما أيداه الاقتصادي الفرنسي "جان بودان" (1530-1596) من أن الزيادة في كمية النقود المتداولة المتمثلة في الذهب والفضة في ذلك الوقت سيؤدي إلى انخفاض قيمتها، ثم أخذ بهذا التفسير من هذه عدد من الاقتصاديين الفرنسيين في مقدمتهم الاقتصادي الإنجليزي "دافيد هيوم" ورجل الأعمال الهولندي "كانتيون" الذي جاء بفكرة سرعة التداول لأول مرة و"دفيد ريكاردو" الذي توصل إلى أن القيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في كمية النقود سيترتب عليها زيادة مماثلة في الأسعار.

ولقد صيغت هذه النظرية رياضيا على يد الاقتصادي الأمريكي "فيشر" في شكل معادلة عرفت باسم معادلة التبادل ثم تلتها صياغات محدثة تبنتها مدرسة "كامبردج" من قبل "ألفرد مارشال وبيجو".

الفرع الثاني: معادلة التبادل

إن معادلة التبادل التي صاغها فيشر سنة 1911، تؤكد وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويقها.

ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضيا كما يلي:¹

$$MV = PT \dots\dots\dots(1)$$

M: كمية النقود المتداولة، وهي عامل خارجي (تحددها السلطات النقدية).

V: سرعة دوران وحدة النقد (عدد المواد التي يتم فيها انتقال وحدة النقد من يد إلى أخرى خلال زمن معين).

P: مستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل، وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل فإن حجم المبادلات ثابت في الأمد القصير.

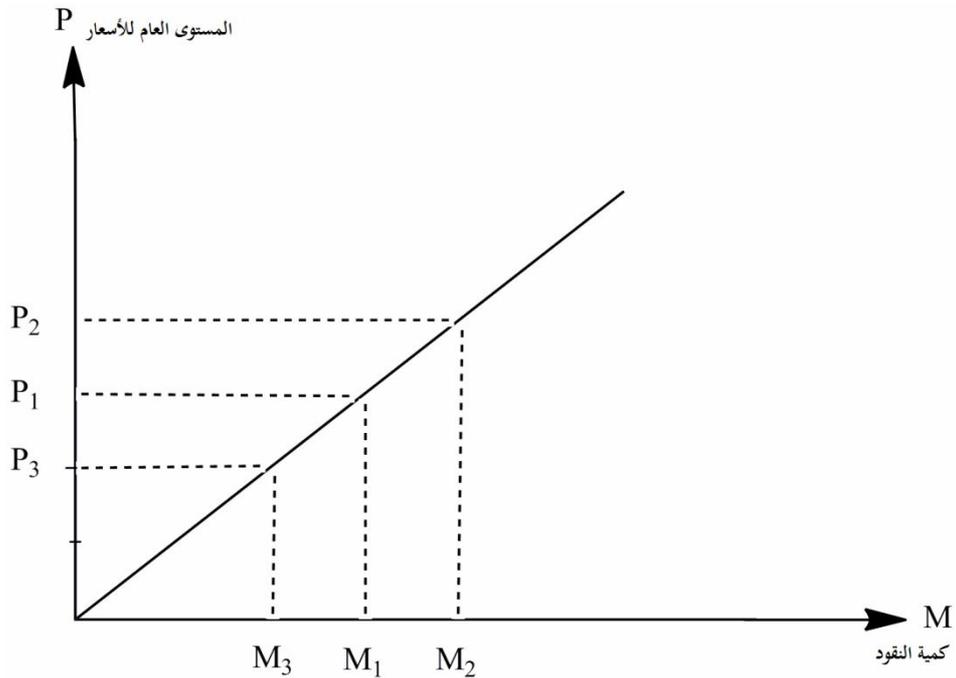
ويمكن تحويل المعادلة (01) إلى معادلة أخرى، تحدد مستوى العام للأسعار:

¹ Jeans Louis : monnaie et finance opv, Alegir, 1993, p 10.

$$P = MV/T \dots \dots \dots (2)$$

وتصف هذه المعادلة العلاقة التناسبية المباشرة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد، وهذا يعني ان التغيير في كمية النقود، إما بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى تغير طردي وبنفس النسبة في مستوى الأسعار، مع ثبات كل من كمية المبادلات (T) وسرعة دوران النقد (V) وعليه فالمستوى العام للأسعار دالة طردية في حجم النقد المعروض¹، ويمكن تعبير عن نظرية كمية النقود بيانياً كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار



المصدر: ضياء مجيد الموسوي: اقتصاديات النقود والبنوك، ص 82.

فازيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 وانخفاض كمية النقود من M_1 إلى M_2 ترتب عليه انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 .

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكيترني

في السابق تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية كان محدود النطاق، حيث يخضع الاقتصاد لآلية الأسعار وقانون "SAY" لكن حدوث أزمة الكساد 1929 أدت لفشل التحليل الكلاسيكي في تقديم

¹ أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، دار زهدان للنشر، 1993، الأردن، ص 104.

تفسيرات لها، إلا أن أفكار "جون مينارد كيتز" لاقت استحسانا أكثر في تلك الظروف الاقتصادية وفيما يلي عرض الأفكار هذه النظرية.

الفرع الأول: النظرية الكيترية

تعتبر نظرية "كيتز" بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي الاقتصادي، حيث قامت على قروض تخالف في الأصل الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي حيث النظرية الكلاسيكية تعرضت للعديد من الانتقادات خاصة فيما يتعلق بجيادية النقود، وهذا ما يوضح بروز تحليل جديد من خلاله تتحكم كمية النقود إلى الدخل.¹

والعلاقة بين السرعة التداول وحجم المعاملات والتفضيل للسيولة والادخار الاجباري، والتضخم والانكماش... إلخ، ولكن تحليل هذه الظواهر النقدية يختلف عن تحليل الأفكار السابقة لها، حيث يفترض ضمنا مرونة للعرض مساوية للصفر، أي أن حجم المعاملات لا يتغير بتغير الأسعار، والطلب يتناسب مع كمية النقود، أي أن زيادته لا تعني سوى زيادة مماثلة في كمية النقود، والمدرسة الكيترية ترى أن عرض النقود يجب أن يؤثر على معدلات سعر الفائدة وليس فقط على مستوى السعر والأكثر من هذا فإن المدرسة الكيترية تعتقد أن الناتج القومي الاجمالي لا تبقى دائما عند مستوى الاستخدام الكامل لأن تحليل كثير في المدى القصير عكس التحليل الكلاسيكي طويل الأجل وكان اهتمام كيتز الأول في ما الذي يقرر النشاط الاقتصادي خلال فترات الركود والكساد الطويلة بين نقاط الاستخدام الكامل الذي أكدته المدرسة الكلاسيكية، وكذلك أراد إدخال منظومة جديدة من الأدوات التحليلية للتعامل مع المشكلة، خاصة وإن الكلاسيك لم يذكروا شيئا عن هذه الظواهر ما دفع بكيتز لمحاولة وضع نموذج لتقرير الناتج القومي الاجمالي الذي يوضح كيف يكون النشاط الاقتصادي في توازن عند مستوى دون مستوى الاستخدام الكامل. ومن هو المسؤول عن ركود النشاط الاقتصادي كما يريدون "مينارد كيتز" إن الأسعار مرنة ربما لا تنخفض نتيجة لتكدس الإنتاج، وكذلك

¹ Ammour Bennialima : **Monnaie et régulation monétaire**, édition Dahleb. Alger, 1997, p 34.

الأجور مقاومة للانخفاض، والأهم من هذا فإن التقلبات في المعدل سعر الفائدة يتقرر سوق النقد وهي المسؤولة عن توازن عرض النقود مع الطلب عليها وليس الادخار مع الاستثمار.¹

الفرع الثاني: الطلب على النقود في النظرية الكيترية

يرجع كيتر دوافع الطلب على النقود لثلاث أغراض:

1. دافع المعاملات

يستمد دافع المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، حيث يتم استخدام النقود في تسوية المبادلات، ودافع المعاملات يقصد به رغبة المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات في الاحتفاظ بقدر معين من النقود، مقارنة بالدوافع الأخرى باعتباره المحفز الأساسي للمتعاملين الاقتصاديين يجعلهم يحتفظون بأرصدة نقدية سائلة.

في شكلها السائل بغية مواجهة نفقاتهم الجارية، ويعتبر هذا الدافع من أهم وأكثر الدوافع انتشاراً للطلب على النقود.

ويقصد بالمعاملات كافة الصفقات التي تتم على مستوى الاقتصاد القومي، سواء تلك التي تقوم بها المستهلكون أو المشروعات، وهي تلك المعاملات المرتبطة بالنشاط الانتخائي فقط دون المعاملات المالية. ومن ثم فالنقود التي يستلزمها النشاط الإنتاجي تسمى النقود العاملة تمييزاً لها عن النقود الحاملة، التي تستخدم في المعاملات التي لا تتعلق بالإنتاج أي التي تستخدم لغرض المقاربة، وهذا التمييز مرتبط بالزمن (الجزء العاطل من النقود يكون ثابت عند مستوى معين على اعتبار أن النقود العاطلة هي الجزء من الرصيد النقدي، الذي يجد الفرد أنه ليس بحاجة لاستخدامه في معاملاته الجارية. بمرور الوقت.

الطلب على النقود لغرض المبادلات يكون نتيجة للفجوة الحاصلة بين استلام الدخل وإنفاقه، مما يجعل الأفراد والمشروعات يحتفظون بقدر متوسط من دخولهم على شكل سيولة، لتلبية حاجاتهم اليومية من السلع

¹ مصطفى رشيد شيخة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1982، ص 492.

والخدمات فكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، التي تحصل على إيرادات عملياتها الانتاجية لتقوم بدفع مرتبات والأجور العاملين ومصاريف أخرى خاصة بنشاطها، مما يتطلب منها هي الأخرى الاحتفاظ برصيد أحد الأفراد أو إحدى المؤسسات، وإنما تنتقل بصورة مستمرة بين القطاعين معا، ويرجع الفضل في ذلك سرعة التداول النقود، والتي هي عبارة عن متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية الواحدة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة.¹

وهناك عدة عوامل تؤثر على سرعة تداول النقد منها:²

- أ. مدى تطور النظام المالي والمصرفي، فكلما كان انتشار فروعه كثيرا، كلما سهلت تقديم خدماته وتسهيلاته، ما يعني إمكانية الحصول على سيولة أكبر بسرعة.
- ب. نظام وعادات تسوية المدفوعات في المجتمع وهي مرتبطة بعدد فترات الدفع وطولها، حيث كلما كانت المدة طويلة كلما زاد الاحتفاظ بالنقود وكلما زاد انتظامها زادت سرعة التداول.
- ت. درجة كثافة السكان وسرعة النقل تجعل سرعة التداول أكبر.
- ث. مدى توافر إمكانيات القرض والاستثمار، كلما ازدادت هذه الإمكانيات انخفض حجم الأرصدة النقدية المحتفظة من الأفراد والمشروعات، وترتفع سرعة التداول.
- ج. في المدى القصير، في حالة الكساد تزداد رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالرصيد النقدي، لتوقع انقطاع دخولهم أو انخفاضها، وفي هذه الحالة تنخفض الأسعار مما يدفع بالأفراد لتأجيل إنفاقهم، لذا فإن سرعة تداول النقود (ميل الأفراد للإنفاق لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود).

2. الطلب على النقود لغرض الاحتياط

يقصد بدافع الاحتياط القرض أو الدافع الذي يجبر الأفراد أو المشروعات على طلب النقود والاحتفاظ بها لمواجهة ما قد يحدث من ظروف طارئة وهو ما يطلق عليه دافع الحيطة والحذر، فالأفراد والمشروعات يفضلون الاحتفاظ بالنقود احتياطا بالنقود لما قد يحدث فجأة من إنفاق غير متوقع في المستقبل جراء مرض أو بطلان أي حادث طارئ من جهة أو جهة أخرى استعدادا للاستفادة من الفرص غير المتوقعة كإنخفاض أسعار

¹ محمد صالح القرشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 98.

² مروان عطون، مرجع سابق، ص 132-135.

أو فرضه لعقد صفقة رابطة فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو طلب إرادي، نتيجة لقرار الوحدة الاقتصادية (الفرد- المشروع) بناءً على احتمالات المدفوعات في المستقبل.¹

ويتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط، على مستوى الدخل إضافة إلى مجموعة من العوامل منها، الطبيعة النقدية للفرد والظروف المحيطة به (في حالة رخاء اقتصادي هناك تفاؤل، ما يقلل من احتفاظه بالنقود والعكس صحيح)، وكذلك درجة عدم اليقين السائدة في فترة الأزمات السياسية والاقتصادية، هذا ما يؤدي لزيادة الطلب على النقد للقرض الاحتياط، وإضافة إلى درجة نمو وتنظيم رأس المال وظروف قطاع الآجال... إلخ.

وباعتبار هذه الظروف والعوامل لا تتغير في الآجل القصير، فإن الطلب على النقود بقرض الاحتياط هو عبارة عن دالة لمتغير الدخل حيث:²

$$D_p = f(y)$$

D_p : الطلب على النقود لقرض الاحتياط.

Y : الدخل.

ويمكن أن نعبر عن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط معا، على النحو التالي: $d_a = f(y)$

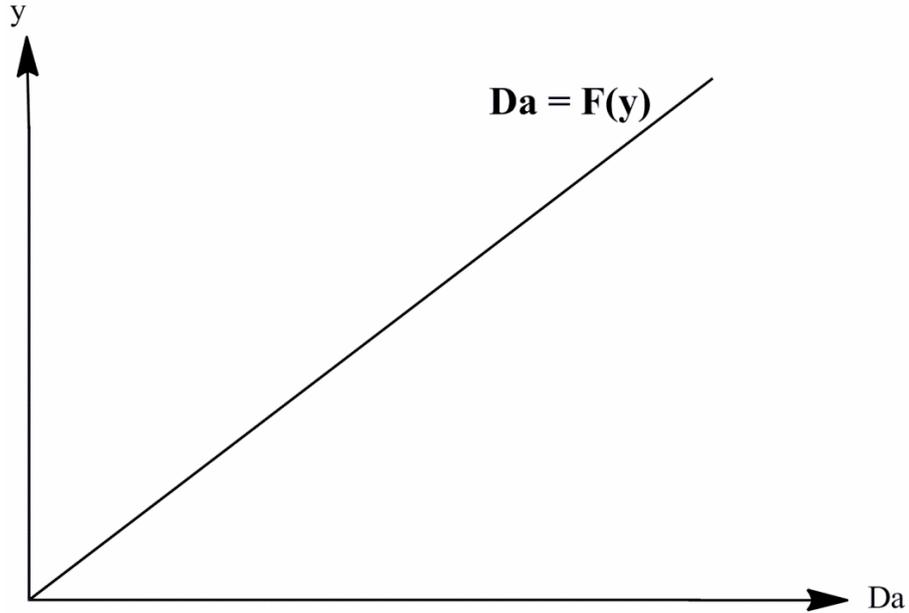
حيث d_a : الطلب على النقد المعاملات واحتياطهما.

وهذه العلاقة التي تربط بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، يمكن توظيفها بيانياً كالآتي:

شكل رقم 02: منحني يوضح الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط

¹ أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره.

² محمود سحنون: الاقتصاد النقدي المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 62، 63.



المصدر: محمد زهير شامية: النظريات الاقتصادية، دار زهران، الأردن، 2002، ص 179.

3. دافع المضاربة

للمضاربة عدة مفاهيم حيث عند كثير تعني إجراء توقعات على ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة على الأصول المالية ومن ثم إجراء توقعات على تغير قيمة هذه الأصول.¹

وتعرف على أنها الاحتفاظ بالنقود الاستفادة من الفروق في الأسعار، وتحقيق الربح أو تفادي الخسارة، بسبب ما يحدث من تطورات في الحياة الاقتصادية وخاصة في سعر الفائدة.²

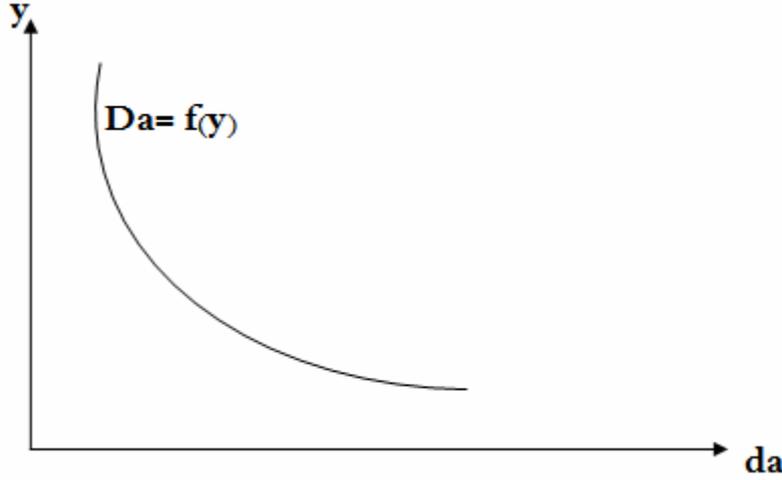
ويقصد بها عملية بيع وشراء الأوراق المالية بين أسهم وسندات، في أسواق المال بغية الحصول على الربح، وعلى ذلك يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها، ويعتبر الطلب على النقود بدافع المضاربة إضافة جديدة، جاءت بها النظرية الكيترية، حيث أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط يمثل في الواقع تحولاً كبيراً عن الفكر التقليدي، وبالنسبة لكيتر يلاحظ أنه ركز في دراسته للطلب على النقود لغرض المضاربة على السندات، وفي هذا المجال نلاحظ أن هناك تناسباً عكسياً بين قيمة السندات الاسمية وأسعار الفائدة لها، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات، حيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة، حيث أنه ينخفض التفضيل النقدي بهدف المضاربة عندما

¹ مفيد عبد اللاوي: محاضرات في الاجتهاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، ص 82.

² وحيد مهدي عامر: السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعة، مصر، 2010، ص 85.

تكون أسعار الفائدة مرتفعة، ويزداد الطلب على النقود لغرض المضاربة عند المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:¹

شكل رقم 03: تمثيل بياني يوضح الطلب على النقود لغرض المضاربة



المصدر: ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 2000، ص 122.

يشير المنحنى إلى العلاقة بين كمية النقود التي يرغب المضاربين الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة وأسعار السائدة في السوق حيث عند المستوى المرتفع جداً للسعر الفائدة ($R1$)، ينخفض حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة ($A1$) نتيجة اتجاه الأفراد أو المشروعات الاستثمار كل الأموال التي يجوزهم لشراء السندات وعليه الطلب على النقود لدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة (خط مستقيم موازي للمحو العمودي R) وهكذا حتى يرتفع حجم الأرصدة لدى المضاربين. وهذا عندما يكون سعر الفائدة منخفض ($R3$) لانخفاض رغبة المضاربين في الاستثمار وزيادة تفضيلهم للاحتفاظ بالنقود العاطلة. نظراً للعائد الضعيف من السندات جراء انخفاض أسعار الفائدة، وهنا الطلب على النقود يكون مرناً مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة (يكون على شكل خط موازي للمحور الأفقي) وهي الحالة التي أشار إليها كيتز بـ "مصيصة السيولة"² ولتوضيح مصيدة السيولة عند كيتز، هي توقع كل فرد أن معدل الفائدة سيرتفع إلى مستويات اعتيادية في المستقبل القريب، لذلك ليس هناك من يرغب في الاحتفاظ بالسندات السياسية النقدية غير فعالة لأنها تتغير من معدلات الفائدة وعموماً كلما كانت دالة التفضيل السيولة أكثر

¹ مفيد عبد اللاوي، نفس المرجع السابق.

² مرجع سبق ذكره، ص 179.

استواءً أو استقامة، كلما كانت السياسة النقدية أقل فعالية في تغيير معدلا سعر الفائدة وفي تغيير أو التأثير في الناتج القومي.¹

الفرع الثالث: نقد النظرية الكيترية

هناك العديد من الانتقادات منها:²

قد يكون من المبالغة الادعاء أن النظرية الكيترية في جوهرها تمثل فكرة جديدة تختلف عن النظرية الكمية، ولكنها ليست سوى صياغة أخرى لهذه النظرية تبحث عن نفس الشيء، وهو تأثير كمية النقود في الأسعار، فهي حاولت إيجاد علاقة غير مباشرة عن طريق إيجاد وسيط يؤثر فيه كمية النقود، ويؤثر بدوره على الأسعار، وهذا الوسيط هو العرض والطلب الحقيقي على السلع (النتيجة واحدة ولكن الاختلاف وتوقيت تأثيره ونوعه غير مباشر).

فيما يتعلق بالتوقيت النظرية الكمية (الكلاسيكية) تراه مناسبا في نهاية مرحلة التداول وشراء السلع، في العلاقة بين المعاملات والنقود، أما النظرية الكيترية فهذا التأثير يكون مسبقا من خلال العلاقة بين كمية النقود (الاتفاق) وبين الطلب والعرض على السلع فالنقود تتدخل عند فترة إعداد الانتاج، سواء من وجهة نظر الطلب أو العرض، لكي تحدد التوازن أو المستوى العام للأسعار، من خلال تفاعلها مع كافة العناصر الحقيقية.³

هذا كله لا يعفي النظرية الكيترية من النقد الموجه لها، ويتعلق بعنصر العمل سواء كان متمثلا بحجم التشغيل، أو بمستوى الأجور محملين إياها زيادة النفقات وبالتالي الأسعار، ذلك سوف يؤدي لنتيجة وهي أن تثبيت الأجور يعتبر العنصر الوقائي لمنع التضخم والحفاظة على قيمة النقود دون النظر للزيادة الانتاجية، بل تفوقها هذه الأخيرة، ومع هذا هناك ارتفاع في الأسعار وهنا نلاحظ تناقص نصيب عنصر العمل في دالة الانتاج وبالتالي نفقات الانتاج نتيجة ادخال المكنة والآلية في عملية الانتاج.⁴

¹ ضياء عبد المجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، الجزائر، 2000، ص 121-123.

² وحيد مهدي عامر: مرجع سبق ذكره، ص 84.

³ محمد صالح قريشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 103، 104.

⁴ مصطفى رشدي شيكة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1982، ص 500-502.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الحديث

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية المعاصرة الرئيسية في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى "فريدمان" وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها، كما يرى أيضا أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود والطلب عليها، كما يرى أيضا أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتنحصر فيما يلي:

1. النقود فعند ايداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة)، غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي.
2. السندات والأصول النقدية أو التي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها.
3. الأسهم والأصول المالية: والتي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية.
4. رأس المال المادي والأصول الطبيعية، المتمثلة في الآلات والمعدات، ويتوقف العائد على تحديد معدلات الامتلاك أي تقدير أثمانها.
5. رأس المال البشري: حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق وبذلك فقد أدخله "فريدمان" عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري ويمكن التعبير عن الطلب على النقود بالدالة التالية:

$$M = f(P, R_b, R_e, 1/P \cdot d_p/d_t \cdot W \cdot U)$$

حيث:

W: الثروة.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الدخل.

R₀: سعر الفائدة.

R_A: أرباح السهم.

$P/1 = d_p/dI$: عوائد الأصول الطبيعية.

K/H : نسبة العائد البشري.

V : الذوق.

ومن هنا كان الطلب على النقود عند "فريدمان" دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود وأنواع الثروة.

أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كيتز يرى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فإن "فريدمان" يرى لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات هي:

- أثر السيولة: زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

- أثر الانتاج: بحيث يؤدي إلى زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة.

- أثر التوقعات: حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع الفائدة لا لانخفاضها، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب أن لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظرا لعدم قدرتهم في إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه، لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود.

إلى جانب السياسة النقدية يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على كمية النقود وذلك من خلال وسائلها المختلفة في السياسة الضريبية أو القروض العامة

المبحث الثاني : مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة لتحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي العام , و هي من أهم الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي النقدي , لذا كان لابد من دراسة السياسة النقدية من مختلف جوانبها كتعريفات و أهداف الخ

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعريف السياسية النقدية، فقد عرفها الاقتصادي (G.L. Bash) على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي

سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية¹، كما عرفت السياسة النقدية بأنها "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

وتعرف السياسة النقدية أيضا بأنها "تلك السياسة التي لها تأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود- الدخل².

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي (Einlig) وهو "أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"³.

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي:

1. الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
 2. تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.
 3. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية، وسنقوم بتحليل هذه العناصر كما يلي:
- أ. إن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى تعني مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزي لحل مشاكل اقتصادية قائمة أو الحماية ضد وقوع مشاكل محتملة، في حين أن النظرية النقدية تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية، وتبيان طرق معالجتها فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة فتوصي مما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي.

¹ Monique Beziade : La Monnaie et ses mécanismes, nouvelle édition la découverte. Paris, 1995, p 93.

² ماجدة فايق جندى: السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص 142.

³ Monique Beziade : **La Monnaie et ses mécanismes**, nouvelle édition la découverte. Paris, 1995, p 93.

ب. إن الوسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إما إلى رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية (الفرض، الصرف، معدل الفائدة) وكما إلى تدخلات في سوق الأموال يهدف التأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقود) وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التحويل وحياسة السيولة.¹

ج. إن السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهداف ويجب التفرقة بين أهداف وسيطية للسياسة النقدية وأهداف نهائية، فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من السلطات النقدية والمرتبطة بشكل كاف مستقر ومقدر بالأهداف النهائية مثل معيار النمو السنوي للكتلة النقدية، أما الأهداف النهائية التي تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية وتتميز بين أهداف نهائية للتوازن الداخلى مثل مكافحة التضخم، ومعدل نمو عال، وأهداف نهائية للتوازن الخارجى مثل: استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

السياسة النقدية هي عبارة عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من عرض النقود أو التوسع النقدي ليطمأنى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسة الرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة، وعلى شروط القروض، ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدل الفائدة لزيادة الناتج المحلي الخام، كما يمكن لهذه السياسة أن تكون توسيعية وتسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدل الفائدة تشجيعا لزيادة الاستثمار.

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية.

- تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تتسم السيادة النقدية بجملة من الأهداف المرجوة من وراء تنفيذها، لتكون هذه الأهداف في مضمونها ساعية بالكلية إلى تحقيق الاستقرار والثبات في القطاع الاقتصادي، وأن السعي وراء تحقيق هذه الأهداف لا

¹ يوسف كمال: السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر للطباعة والتوزيع، القصورة، مصر 1996، ص 10.

يكون إلا من خلال الاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية في البلاد لكن استجابة هذه الاهداف طالما ان السياسة النقدية ما هي إلا مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس الأهداف، ويمكن تصنيفها إلى:

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الاهداف الأولية كحلقة بديلة في الإستراتيجية السياسية النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطي البنوك والظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود هي الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة حيث أنه من خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة وواضحة وموحدة للمتعلمين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية.

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات: المجموعة الأولى وهي مجموعة الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة وهذا ما سنعرضه بالتفصيل، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بالاحتياطات غير المفترضة بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة والمعدل والأرصدة أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور الاحتياطات المصرفية، بحيث أن النقود تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والإضافية والنقود الحاضرة في الخزائن البنوك أما الاحتياطات الاجبارية على الودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المفترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية (كمية القروض المخصصة) قد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو مجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة، إذ هناك بعض البنوك المركزية مؤيد و وأخرى معارضون حتى انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل المجتمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل والنقاش لكنزته يتضمن بالتجربة وليس بالتنظير فقط ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل

الهدف الوسيط، وطالما الأمر كذلك فإن البنك يبقى يتسم بعدم الثبات واستخدام هذه المجموع كهدف أولي وتشغيلي.

ثانيا: ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسعى ظروف السوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد الذي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الأقراض الأخرى وسعر الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك والاحتياطات الحرة¹، تتمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض والاحتياطات الحرة الموجبة إذا كانت الاحتياطات المقرضة أكبر من الاحتياطات الفائضة، كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تقترضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تعرف بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل.²

وتتمثل فوائد الأهداف الوسيطة في أنها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها كما أنها تعتبر بمثابة إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية ويشترط في هذه الأهداف الوسيطة أن تعكس شكل جيد الأهداف النهائية المتوفرة وأن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة وسهلة الاستعاب من طرف الجمهور وتتمثل الأهداف الوسيطة في:

أولا: مستوى معدل الفائدة

¹ أحمد أبو الفتوح الناقية: نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.
² الشيخ أحمد ولد شيناني: فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 12.

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الإدخار والاستثمار. لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة. والمشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، إلى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبياً، تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخيمية أو كساد.

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:

المعدلات الرئيسية: وهي معدلات التي تقتض بها البنوك التجارية من البنك المركزي ويسند إليها في تحديد معدلات الأقراض بين البنوك.

معدلات السوق النقدي: يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والمقابل للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.

معدلات التوظيف: في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.

معدلات المدنية: وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.

ثانياً: سعر الصرف النقد مقابل العملات الأخرى

يعتبر سعر الصرف النقدي مؤثر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات ولكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخيمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطاً انكماشياً، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو.¹

لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، عن طريق ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص الشديد على العملات لصعب السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

ثالثاً: المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤثرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الاعوان الماليين المقدمين على الانفاق.

¹ صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 127، 128.

وبالنسبة للنقديين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الانتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وذلك لعدة مزايا أهمها:

1. تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقدي.
2. التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر غير العرض النقدي.
3. ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ويرتبط عدد المجمعات النقدية لطبيعة الاقتصاد وكذا درجة التطور الصناعية المصرفية والمنتجات المالية، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وثيرة نمو مختلف السيولات وتكون المجمعات النقدية عموماً M_1, M_2, M_3, L حيث¹:

M_1 : النقد المتداول + الشيكات السياسية + الودائع تحت الطلب.

M_2 : M_1 : الودائع للفترة القصيرة + الودائع الادخارية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم الصناديق سوق النقود التعاونية.

M_3 : M_2 : الودائع طويلة الأجل + اتفاقيات إعادة الشراء + إحتياطات ومقياس ويشمل:

M_3 : أذونات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات التوفير + القبولات البنكية.

والمشكل الذي يبقى مطروحا هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن الجمع النقدي الموسع هو M_3 الذي أصبح يجذب البنوك المركزية في كلا الدول المتقدمة والنامية.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية والوسيطية في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف باختصاراً بالمربع السحري "لكالدرو"، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

أولاً: تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

¹ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي: اقتصاديات، النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 79.

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضاً كان يتراوح مثلاً بين 1% و 4% سنوياً وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي. حيث أنه في حالة عدم التأكد من تقلبات أسعار السلع والخدمات هذا يؤثر سلباً على الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالتالي يصعب التخطيط للسياسة النقدية.¹

ثانياً: العمالة الكاملة

ويعتبر هذا الهدف مهماً لسببين: السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع بسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية والسبب الثاني يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يضع الاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستقلة، والتي تعتبر مورد اقتصادي هام.²

ولحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستتجار وبالتالي زيادة العمالة إلى جانب تنشيط الطلب الفعلي.

ثالثاً: تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي

لعب النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الاقتصاد الكلي، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل وتمثل في الاستثمار وذلك عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد ما، طبعاً دون أن يكون هذا سبباً في إحداث تضخم وإلا كانت النتيجة عكسية ويرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الاقتصادي يكون لسبب في امتصاص الفائض من العمالة إلى جانب أن استقرار وتحسن ميزان المدفوعات عاملاً أساسياً لنمو الاقتصاد.

رابعاً: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية للاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة.

¹ دميغاد غدير غدير: السياسة المالية والنقدية، منشورات الهيئة العامة السورية، 2010، ص 35.

² الشيخ أحمد ولد شيناني، مرجع سبق ذكره، ص 28.

يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي واحتياطاتها لا من العملة الصعبة.¹

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي ينجم عنها تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة، مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

إشكالية التعارض بين الأهداف

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية المذكورة سابقا في آن واحد يعتبر من الصعوبة لم كان، بل أن تحقيق أحد الأهداف يواجه تعارضا مع هدف آخر، ويحتاج البلد إلى أداة السياسة الفعالة لكل هدف تنشده، وأحيانا يمكن أن تكون أداة واحدة تحقق أكثر من هدف ولكنه من النادر بصفة عامة أن تحقق دولة كل الأهداف كاملة وفي نفس الوقت بأداة واحدة أو عدد من الأدوات المتاحة لها دون أن يحدث تعارضا بين الأهداف وهذا سنبينه في ما يلي:

1. فعندما تريد السلطات النقدية تحقيق أهداف استقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة فنجد أن هناك صعوبة في تحقيقها معا في نفس الوقت، لأن محاولة زيادة العمالة تقتضي أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق لاستثماري والاستهلاكي، وهو كثيراً ما يكون سببا في رفع مستوى الأسعار، بل إن انخفاض الأسعار يشجع رجال الأعمال على زيادة الاستثمارات والتوسع فيها.

وهذا لا يدفع إلى زيادة العمالة، ولذلك ينظر أحيانا إلى أن ارتفاع الأسعار تدريجيا عامل إغراء لمزيد من الاستثمارات وزيادة الأرباح، ولهذا نجد أن هدف استقرار الأسعار وتحقيق العمالة الكاملة هدفان يعتبر من الصعب تحقيقهما في آن واحد.

2. يمكن أن يحدث تناقض أو تعارض بين هدف زيادة العمالة وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن اتخاذ سياسات نقدية وحتى مالية توسعية سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار،

¹ الشيخ أحمد ولد شيباني، مرجع سبق ذكره، ص 22.

وهو ما يؤدي أيضا إلى تدفق كبير لرأس المال قصير الأجل، وهذا يجعل ميزان المدفوعات يحتل ويزداد عجزه. كما أن زيادة الصادرات يفرض أن تكون السلع المحلية قادرة على منافسة السلع الأجنبية، وإن تكون أسعارها منخفضة ومع سياسة نقدية توسعية للوصول إلى العمالة الكاملة سيرتفع الدخل ويزداد الميل للاستيراد وترتفع الأسعار المحلية مع اقتراب الاقتصاد من العمالة الكاملة وتكون استجابة حركة رؤوس الأموال جاهزة للإنخفاض في أسعار الفائدة ونادراً ما يؤدي تحقيق هدف العمالة الكاملة إلى توازن ميزان المدفوعات.

3. أما إذا اجتمع هدف محاربة التضخم مع هدف آخر هو تحسين ميزان المدفوعات، فلا يوجد تعارض بينهما، فإذا ما صاحب التضخم عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، فإن كبح التضخم بسياسة نقدية أشد تقيدا يؤدي إلى تدفق أكبر لرأس المال قصير الأجل إلى داخل البلد، أو تدفق قليل خارجه وهذا يجعل العجز في ميزان المدفوعات ينخفض أو يزال تماما.

4. أما تحقيق هدف تخفيض مستوى العمالة ومعدل للنمو الاقتصادي فلا يوجد أيضا بينهما تضارب، لأنه لا يمكن تحقيق معدل عال للنمو إذا كانت البطالة منتشرة فكلاهما يخدم الآخر، فممارسة البطالة سيرتفع معدل النمو، كما أن رفع معدل النمو يقضي على البطالة.

5. أما عن هدف استقرار الأسعار وتحقيق النمو، فهذان الهدفان يكونان على علاقة متعارضة والتي تثير جدلا كبيراً، فهناك اتجاه يبين أن النمو الاقتصادي الأجل الطويل لا يتحقق ما لم يحدث استقرارا في مستويات الأسعار، بينما هناك نظرة أخرى أن ارتفاع مستوى الأسعار تدريجياً لتحقيق الاستثمارات، وبالتالي دفع عجلة التنمية، كما أن هناك فريق ثالث يرى أن ارتفاع مستوى الأسعار (أو التضخم) يكون عاملاً غير مساعد على تحقيق معدل سريع للنمو ومع ذلك فإن هذا يكون مرافقاً له.

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن تخطيط سياسة نقدية لتحقيق أهداف اقتصادية ليس في متناول كل دولة أن تحقق ذلك، بل إن الأمر يحتاج إلى دراية شاملة بالأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيقها، كما يجب الانتباه إلى أن تحقيق إحداها المذكورة لا يكون منتجاً لمشكلة اقتصادية أخرى أكبر من الأولى، لأنه كما ذكرنا من النادر أن تتحقق كل الأهداف دفعة واحدة وبأداة واحدة دون أن تتعارض فيما بينها، ولذلك فإن استعمال الأداة اللازمة لمزاوجتها مع تحقيق هدفها يكون عاملاً مساعداً على تجنب الأضرار غير المرغوب فيها في تحقيق هذه الأهداف.

قنوات انتقال السياسة النقدية :

تتمثل قنوات ابلاغ السياسة النقدية في الطرق التي من خلالها يتم الوصول للأهداف النهائية و تنحصر هذه القنوات فيما يلي :

1- قناة سعر الفائدة : تعتبر سعر الفائدة الأداة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي حيث تؤدي السياسة الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي (مع فرض النظرية الكيترية لتجميد الأسعار في الأجل القصير) فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع فترتفع تكلفة رأس المال (أي معدلات الاقتراض) و يحد هذا الطلب كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة انفاق العائلات بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي يضعف طلب القطاع العائلي على السلع المعمرة و الاستثمار في قطاع السكن و غيرها ، مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي و منه الحد من النمو .

2- قناة سعر الصرف : تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول ، خاصة التي تبحث عن استقرار و ارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق الاستقرار و انخفاض اسعار وارداتها و تستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية ، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة و بعض الدول النامية ، و تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري في ميزان المدفوعات ، و كذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحليين و الأجانب ، و تعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة ، حيث انخفاض عرض النقود و ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الأجنبي مما يجذب رأس المال الأجنبي و يرفع عل العملة المحلية فترتفع قيمتها مما ينعكس سلبا على الصادرات و منه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و إلى ركود الاقتصاد المحلي .

3- قناة أسعار السندات المالية : تعبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قناتين رئيسيتين هما : قناة توبين للاستثمار التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين للاستثمار و قناة أثر الثروة على الاستهلاك .

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسة النقدية، سواء بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة نقدية جديدة للتعامل، للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون وتمثل تلك الأدوات في أدوات كمية ونوعية وهناك من يقسمها إلى مباشرة وغير مباشرة حسب تدخل البنك المركزي وفي هذا المطلب سننعمد الكمي والنوعي والأدوات الحديثة.

الفرع الأول: الأدوات الكمية

الهدف منها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز، تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروضة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي:

1. عمليات السوق المفتوحة: هنا يدخل البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية، ففي حالة ضخ السيولة كمشتري، وفي حالة السيولة كبائع.¹

فعالية سياسة السوق المفتوحة : هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها :

- هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها :
- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت .
- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب آثارا في التوقعات² ، وكما تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق، وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد .

¹ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى. النقود و المصارف و الأسواق العالمية، دار الحامد، 2004ص

² Hary D.Hatchinson, Income , Employment and Economic Growth, Hall Inc, 1984 , P 181

2. **سعر إعادة الخصم:** سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات الخزينة، فعند رفع سعر الخصم تلجأ البنوك إلى شراء السندات الحكومية وهنا يتم سحب النقود من السوق مقابل بيع البنوك للكمبيالات عند خفض سعر إعادة الخصم وهو ما يوفر سيولة في السوق.¹

فعالية معدل إعادة الخصم: تعتبر سياسة معدل الخصم من أهم الأساليب التي كانت تتمتع بأهمية خاصة منذ بداية ظهورها إلى عام الحرب العالمية الأولى، وذلك لحصول البنوك التجارية على احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي تكون بجيازها لدى البنك المركزي، ولكنها بدأت تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها :

- إن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه السياسة في السيطرة على الائتمان ومن ثم على العرض النقدي .
- يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي لاحقاً لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما يمتلكه عن طريق سياسة معدل إعادة الخصم
- النظام غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقود ولكنه لا يسمح باسترجاعها
- تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل²
- قد لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل إعادة الخصم لدى البنوك الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع عندما ترفع البنوك التجارية معدل الخصم، وينخفض عندما تقلل هذه البنوك معدل الخصم، وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل إعادة الخصم إنما جاء ليكون على وفاق أو على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق

¹ محمد حميدات: **النظريات والسياسات النقدية**، دار الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص 49، 50.

² Jean François Goux, **Economie monétaire et financière 2 éd** . Economica, Paris, 1995. p. 209.

3. الاحتياطي الاجباري: فهي من الأدوات المستخدمة للوقاية على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، ويعهد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها، وبالعكس يعتمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع وبالتالي عرض النقود.

فعالية أداة الاحتياطي الإجباري :

- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع.
- إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات ودرجتها، ولذلك يرى فريد مان أنه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي ثباتا دائما عند مستوى معين، ولكن يقترح البعض الآخر استعمال نسب متغيرة باستمرار لأنها توفر الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية التي تقيها آثار تغير نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أننا نميل إلى تثبيت هذه النسبة حتى تكون البنوك التجارية على علم بما منذ البداية لأخذ احتياطها وحذرهما من بداية النشاط وحتى تكون البنوك والبنك المركزي متعاونة على تنفيذ وإنجاح السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة¹

● الفرع الثاني: الأدوات الكيفية (النوعية)

وهي تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الائتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الائتمان لآخر، وهذه الأدوات كثيرة منها:

1. تأطير القروض: قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان) وهذا ما يجد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع

¹ صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرغ نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2003، ص144

عنها فرصة الهامش غير أن استعمال هذه الأداة قد يؤدي إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها غ=في كثير من الدول النامية والمتقدمة على السواء.

2. التنظيم الانتقائي للقروض: تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض غير المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تشمل أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

3. النسبة الدنيا للسيولة: قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنباً لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

4. قرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: وهدف من هذا التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلاً رفع سعر إعادة الخصم هذا التشجيع هذا النوع من الصناعة.

5. تغيير شروط الاحتياطي القانوني: ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة فقد يحدث مثلاً إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الاحتياطي القانوني فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 30% من قيمة الودائع البالغة مليون وحدة نقدية في إحدى البنوك وقد كانت القروض المطلوبة 100 ألف وحدة نقدية فهذا يعني أن البنك وطبقاً لهذه الأداة يستطيع اقراض 800 ألف وحدة نقدية بدلاً من 700 ألف وحدة نقدية.

6. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات وفي صور ودائع لو كالبنك المركزي لمدة معينين وبما أن المستوردين في غالب الأحيان غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجأون عادة إلى الاقتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.¹

7. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبهذا يصبح

¹ مرجع سبق ذكره.

البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم يساهما بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

8. تنظيم معدلات الفائدة: تتحصل البنوك على هامش ربح بين سعر الفائدة للقروض الممنوحة والفوائد التي تمنحها للمودعين، لذا يجب تأطير هذه المعدلات لضمان ربح البنك دون الإفراط في خلق النقود الائتمانية.

الفرع الثالث: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية

زيادة على ما تم تقديمه من أدوات السياسة النقدية قد تضطر بعض البنوك المركزية وذلك نتيجة إلى طبيعة الاقتصاديات المتواجدة بها أو لبروز بعض الظواهر أو الاختلالات المالية والتي لا تجدي منها الأدوات التقليدية للسياسة النقدية إلى استحداث أدوات تسكنها من إدارة السياسة النقدية في ظل هذه المعطيات الجديدة، أي أن هذه الأدوات تختلف من دولة إلى أخرى ولا تتمتع باعتراف دوليا كأداة سعر إعادة الخصم مثلا:

1. مزادات العملة الأجنبية: هنا يدخل البنك كبايع أو مشتري للعملات الأجنبية من أجل التأثير في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسب السيولة، تصنف مزادات العملة الأجنبية كأحد أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي المؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار.

2. التسهيلات القائمة: تتناسب هذه الأداة عادة الأنظمة المالية غير المنظورة والمقصود هنا بالتسهيلات القائمة إدارة السيولة المصرفية بفعالية أكبر في السوق من خلال تشجيع المصارف على التعامل فيما بينها بشكل أوسع دون الاقتصار على التعامل مع البنك المركزي فيما يخص إدارة السيولة.

في ظل تطورات السيولة غير المتوقعة أو عدم كفاءة إعادة توزيع منظم للاحتياطيات عن طريق سوق بين البنوك، يمكن اعتبار التسهيلات القائمة كصمام أمان إذ أنها تتيح للبنوك إدارة فائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة ما يوسع من أهداف سياسة البنك المركزي ذات الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الأجل.¹

¹ مرجع سبق ذكره.

3. **هوامش المراجعات:** تنص هذه الأداة على قيام البنك المركزي بضخ سيولي في البنوك التي تشكو من نقص في السيولة أو تلك التي تواجه ديون معدومة أو مخاطر أخرى يمكن أن ينجم عنها حالة إفلاس أو انهيارات مالية مقابل ذلك يتحصل البنك المركزي على حصة أرباح البنوك السنوية.

فعليه إذا أراد البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية توسعية سيخفض هوامش المراجعات في حين إذا اتبع سياسة نقدية انكماشية سيرفع هذه الهوامش.

4. **مزايدات حول الخزينة:** تستخدم هذه الآلية بهدف التأثير على السيولة المصرفية الفائضة وكذا أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق النقدية وهي عبارة عن إقامة البنك المركزي لمزايدات خاصة بسنداته من أجل ضبط مناسب السيولة في الأمر القصير وإحداث العمق المالي على المدى البعيد.

5. **توظيف ودائع المؤسسات العامة:** تعتبر إحدى الأدوات المكملة لأدوات السياسة النقدية الرئيسية، فوفقا لهذه الأداة تسند للبنك المركزي عملية التصرف بالودائع المتاحة له والعائد لبعض المؤسسات أو الهيئات العامة من خلال ايداعها أو سحبها من النظام المصرفي من أجل التحكم في حجم السيولة النقدية.

تعد هذه الأدوات التي سبق تقديمها مجرد عينة بسيطة عن الأدوات التي يتم استخدامها من قبل السلطات النقدية في العالم، وما يجب توضيحه في هذا الصدد أنه ليس بالضرورة نجاح تطبيق إحداها في دولة ما فإن ذلك يدل على نجاحها في دولة أخرى ذلك لأنها اسندته لمعالجي مشكلة يعيشها في ظل نظام اقتصادي يتميز بخصائص معينة.

من خلال هذا المبحث نستخلص أن السياسة النقدية أداة من الأدوات الهامش في تصحيح الاختلالات الاقتصادية الناجمة عن متغيرات تحدث فجأة في الاقتصاد لم يكن مخطط لها، والسياسة النقدية التي تنجح في بلد ليست صالحة على جميع الدول، لأنه لكل دولة مميزات وخصائصها والجزائر دولة مصدرة للنفط تعاني من تقلبات أسعار النفط الذي يؤثر بصفة دائمة على الحياة الاقتصادية وبصفة عامة والنقدية بصفة خاصة.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية و المتقدمة

المطلب الأول: الشروط الأساسية لفعالية السياسة النقدية

إن تطبيق السياسة النقدية يقتضي توفر مجموعة شروط وذلك حسب الزمان والمكان وكذلك نوع النظام الاقتصادي ومستوى أداءه، لتفضيل السياسة النقدية ويتطلب رفع أداء النشاط الاقتصادي، القيام

بإصلاحات شاملة في الميادين (النقد والقرض، الاستثمار، الضرائب) وضمان استقلالية البنك المركزي مع مساندة السياسة المالية للسياسة النقدية.¹

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي غنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:²

1. نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز، فائض) نوعية وطبيعة الاحتلال تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات...
2. تحديد أهداف السياسة الاقتصادية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
3. هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
4. مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.
5. نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد وسعر الصرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر الصرف الثابت.
6. درجة الوعي الادخاري، والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصاديين.
7. سياسة المناخ الاستثمار: تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى الحساسية الاستثمار ولسعر الفائدة.
8. توافر الأسواق المالية والنقدية المنتظمة والمنظورة ومدى أهمية السوق الموازية.
9. مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

ويقودنا هذا التحليل إلى القول أن ما هو صالح لدولة يمكن أن لا يصلح لأخرى في اختيار الشروط والأهداف والأدوات لتنفيذ السياسة النقدية بفعالية كبيرة خاصة عند التباين أداء الجهاز الإنتاجي. وتأخر النظام المصرفي وضعف الأسواق النقدية والمالية انعدامها.¹

¹ عبد القادر خليل: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في التحليل النظرية ومقاربات كمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 175.

² Stephen gcehetti **financial structor macro economie sability and monetary policy** : NBER working paper N° 8254 (natial bureau of economic reseam/cambredje) USA, Juli 2001.

المطلب الثاني: واقع السياسة النقدية في الدول المتقدمة

قبل التطرق إلى سير السياسة النقدية في هذه الدول يجب معرفة حوصلة مميزات هذه الدول وهي:²

1. مرونة هيكل الاقتصادي لهذه الدول وسرعة استجابته للتغيرات والأزمات الحاصلة.
2. استخدام أكثر كفاءة للأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية.
3. مقدار أقل من التحويل النقدي لعجز المالية العامة.
4. موارد بشرية تتمتع بمؤهلات أفضل في المجال الإداري والمالي.
5. تطور السوق النقدية والمالية في هذه الدول ويقاس ذلك بدرجة القدرة على جمع الإيداع والقدرة على منح الائتمان، إضافة إلى النحوية الطويلة التي أكسبت هذه الدول ثقافة مصرفية عبر الزمن.
6. التجانس الاقتصادي الذي نعني به وجود تقدم التكنولوجي موحد في كافة القطاعات الاقتصادية وفي المقابل وجود سوق نقدية بإمكانها وصول توفير الأموال اللازمة لها.
7. وجود مناخ قانوني قوي.

وهذه الدول المتقدمة سيطرت أهداف لسياستها النقدية من بينها:³

- تحقيق الاستخدام الكامل.
- العمل على استقرار الأسعار.
- تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحكم في استقرار سعر الصرف للعملة المحلية.

وهناك الأولوية لتحقيق الأهداف لأن اقتصاديات هذه الدول مختلفة مثلا:

- الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تعطي الأولوية لاستقرار أسعار وتنظيم الأشغال وهذا يعني تحقيق هدفين اثنين.

¹ عبد القادر خليل، نفس المرجع السابق.

² Miskin (FS) 1999, les canaux de transmission monetaire leconos pour la politiques monetaire bulletin de la banque de France N° 27 mars.

³ Mishkin (fs) 1999. CIT

- بريطانيا أعطت الأولوية للمحافظة على قيمة العملة واستقرار النظام المالي.

وهناك الكثير من الدول ككندا، فنلندا، السويد، نيوزلندا اتخذت التضخم كهدف ولكن نيوزلندا هي التي ذهبت بعيدا في اعتماده كهدف فبنك الاحتياط (Bank Act réserve) في سنة 1986 أعطى للبنك المركزي مهمة وضع سياسة نقدية متخذة كهدف رئيسي لها استقرار المستوى العام للأسعار. بالموازنة مع ذلك أنشئ المعهد النقدي الأوروبي (IME) كإطار لتسيير السياسة النقدية بتنظيم إصدار الأوراق النقدية ومن مهام البنك المركزي الأوروبي تحقيق استقرار الأسعار ومن مبادئ سر هذا البنك:

- فتح الأسواق.

- تدعيم المنافسة.

والوصول إلى تحقيق الهدف هو استقرار السياسة النقدية في إطار الوحدة النقدية الأوروبية نطرح الإشكالين:

- التغييرات الواجب اتخاذها للوصول إلى استقرار الأسعار.

- الأدوات الواجب اتخاذها للوصول إلى الأهداف.

في هذا المجال طرح الأخصائون مشكلة الأهداف التي يستخدمها النظام الأوروبي للبنوك المركزية (S.E.B.C) كما يستخدم أهداف وسيطية أو يتخذ حلول أخرى كالتضخم كهدف مباشر أما بالنسبة للأدوات أمام النظام الأوروبي للبنوك المركزية استعمال ثلاث منها:

- الاحتياطات الإجبارية.

- التسهيلات الدائمة.

- عمليات السوق المفتوحة.

تبقى ضمن هذا كله السوق المفتوحة كوسيلة أساسية لتوجيه السوق النقدية لسحب أو حقن السوق بالسيولة الإضافية إلى تسيير أسعار الفائدة.

ونستنتج من السياسة النقدية في الدول المتقدمة أن الدول هذه بلغت درجة من التنظيم والسرعة في سيولة المعلومات ما يمكنها من التطور والتعديل للوصول إلى أعلى مستويات الأداء والكفاءة في استعمال أدوات السياسة النقدية والسيطرة على ما يطرأ من مؤشرات تعني سيرها.

المطلب الثالث: تقييم السياسة النقدية في الدول النامية

نشرح تطبيق السياسة النقدية حسب النظرية الكلاسيكية بزيادة عرض النقود عند الكساد ذلك إن تطبيقها خلال أزمة الكساد العالمي الكبير (1929-1993) بتخفيض معدل الفائدة وإتباع سياسة النقود الرخص لم نحل مشكلة الكساد.¹

لكن تم الرجوع للاهتمام بالسياسة النقدية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الضغوط التضخيمية ورغم كثرة النظريات حول السياسة النقدية فإن هناك عوامل تخص الدول النامية. وبالتالي تلك النظريات هي وليدة المجتمعات التي ظهرت فيها، وتستجيب لصالحهم أكثر من الغير، فهي تفسر الأزمات الدورية تتخلل النظام الرأسمالي للدول المتقدمة، وتحاول بذلك تقديم الصفات الملائمة لحل هذه الأزمات ويمكن بإيجاز إعطاء أهم عوامل ضعف فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

- عدم تفصل القطاعات الاقتصادية والمصرفية والمالية أفقياً وعمودياً.
- تأخر الجهاز المصرفي و/أو حداثة نشأته وعدم فعاليته والاعتماد أكثر على النقود القانونية في بعض الدول ويمكن إجراءات للمقارنة بين الدول في المجمعات (M.E).
- غياب أو ضعف الأسواق المالية المنظمة وكذلك ضيقها مما يعرقل ويعيق تطبيق سياسة إعادة الخصم والسوق المفتوحة وعمليات الائتمان.
- عدم فعالية تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية، وعدم استقلالية الجميع (نقصد البنوك التابعة للدولة).
- ضعف التمويل الطويل الأجل الموجه للإنتاج، والاهتمام بالربح السريع في المدى القصير.
- العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية مع عدم تطوير البنوك الإسلامية.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحلف اقتصاد السوق وكذلك تأخر الإصلاحات (ميدان الضرائب، النقد والقرض، الأجور، الاستثمارات، التجارة الخارجية...).

¹ عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره.

- الاعتماد على التمويل التضخمي بسبب عجز الميزانية يؤدي إلى التضخم، وبالتالي تكون السياسة النقدية غير بعدية بالشكل الموجود عليه في الدول المتقدمة.
- تبعية وارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة، تأثير التبادل المتكافئ كل التقلبات الاقتصادية الوطنية.
- تعتمد اقتصادياتها على الموارد الأولية وبعض المنتجات الزراعية.

كخلاصة يمكن القول أن هذا الاقتصاد المتخلف تنحصر السياسة النقدية في مبدئين هما تثبيت سعر الصرف الخارجي وتقل مستوى الأسعار الداخلي، وتصبح المشكلة السياسة النقدية هي كيفية تحقيق هدفين من خلال التجارة الخارجية ولذلك انحصرت تلك السياسة عملاً في اتباع نظام الصرف الخارجي بالذهب، وتؤدي الأرصدة الخارجية في هذا النظام وظيفة موازنة ميزان المدفوعات الذي لا يستقر على الحال، ويصبح الاقتصاد متخلف في ظل هذه الظروف معرضاً للتضخم دائماً بفضل عدم مرونة الإنتاج وخضوع الاقتصاد كله لاعتبارات خارجية.

المبحث الرابع: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية

تعريف السياسة المالية: تعرف السياسة المالية بأنها برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع.¹

كما تعرف السياسة المالية بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدير وسائل تمويلها.²

¹ عاطف وليم إندوراس: السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، خلال فترة التحولات الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005، ص 118.

² هشام محمد صفوت العمري: اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، ج 2، الموازنة العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد 1988، ص 433.

وتعرف كذلك بأنها استخدام الدولة لإيراداتها وإنفاقها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.¹

أهداف السياسة المالية: للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها:²

أ. التوازن المالي: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض لأغراض الانتاجية، وإن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والقرارات ويلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع مواعيد الجباية.

ب. التوازن الاقتصادي: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الانتاج الأمثل ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام مع للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن وتحقيق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامة معاً إلى أقصى حد مستطاع أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن الوجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

ج. التوازن الاجتماعي: ونقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرف عادل لتوزيع ذلك الإنتاج كل الأفراد.

د. التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الانفاق العمومي وبين مجموع الناتج الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها الضرائب، والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

أنواع السياسة المالية :

1. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتتكون من خلال الطرق التالية:

¹ عود محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص

² عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 44.

- التوسع في النفقات العامة، وتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدود أو العاطلين على العمل أو الأطفال... إلخ.

- التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موحد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

- تنفيذ الإيرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الاتفاق الاستهلاكي، وهذا يشترط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين سهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية.

2. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

- زيادة الإيرادات الضريبية ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات تضخم الاقتصادي حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا تقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة للدول المدينة.

- التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو اجباريا.

- الحد من الأشخاص الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

المطلب الثاني: نقاط الالتقاء بين السياسة المالية والسياسة النقدية

بالرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين النقدية والمالية إلا أنه توجد نقاط التقاء بينهما وهي:¹

¹ أحمد جامع: النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، 1973، ص 471-473.

النقطة الأولى: وتعلق بالقرض العام: إن عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته ويعتبر مورداً من الموارد المالية في ميزانية الدولة وكل هذه الاعتبارات تحدها السياسة المالية أما شكل القرض أي شكل سندات من حيث الأجل القصير أم الطويل وسعر الفائدة وفتاته، فتتعلق بالسياسة النقدية.

أما النقطة الثانية: فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلة يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل تضخيمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي وحجمه وطريقة سداه فهذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية.

في حالة التضخم يمكن تخفيض الفعلي على طريق أدوات السياسة المالية منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها وبواسطة عقد القروض العامة لامتناس السيولة الفائضة للاقتصاد.

كما ينبغي في نفس الوقت الاعتماد على الأساليب التي تستخدمها السياسة النقدية لتضييق فرص الائتمان المتاح للأفراد والمؤسسات عن طريق رفع سعر الخصم وسعر الفائدة للمقترضين هذا في حالة التضخم. أما في حالة الانكماش يمكن استخدام أدوات السياسة المالية لتثبيط الطلب عن طريق تدخل الدولة بزيادة الإنفاق، كما تطالب النظرية الكيترية بإحداث عجز في ميزانية الدولة ويتم ذلك بالاعتماد على الإصدار النقدي، كما يمكن في نفس الاتجاه استخدام أدوات السياسة النقدية لزيادة الائتمان للأفراد والمؤسسات بتخفيض تكلفته وتسهيل الحصول عليه بتخفيض سعر الخصم.

وفي هذه العلاقة ونقاط الالتقاء تدعو الضرورة الملحة إلى التنسيق بين السياسيتين المالية ونقدية في كل الظروف الاقتصادية بحيث أن السياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية وعلى وجه الخصوص وزارات المالية أو الاقتصاد أما السياسة النقدية فهي من اختصاص السلطة النقدية وبصفة خاصة البنك المركزي.

أدوات السياسة المالية

1. الإيرادات العامة: تعرف الإيرادات المالية على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية والعينة والمنقولة والضاربة التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة.

وأما لكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء كانت قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخيمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.¹

2. النفقات العامة: النفقة العامة هي مبلغ المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام.²

كما تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام.³

3. الموازنة العامة: تعرف الموازنة العامة بأنها تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة.

كما تعرف على أنها عملية توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة غالبا ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية.

وبالتالي فإنه لتحقيق الهدف المنشود للدولة تكون الحاجة ضرورية إلى التنسيق بين هاتين ويكون اتجاه السياسة النقدية في نفس اتجاه السياسة المالية وبذلك تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية ودور كل من السياستين النقدية والمالية لا يفرض استخدام كافة أدوات كل سياسىة، بل أن الأمر متروك للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة وتتقارب نسبة التنسيق والمزج حسب كل نظام اقتصادي ودرجة تطوره ونوعية الأزمة التي يعاني منها ودرجة تفاعلية في المحيط الدولي...إلخ.

المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والآثار المترتبة عن عدم وجود

تناسق بينهما

¹ بوزيان عبد الباسط: دور السياسة المالية في استقطاب الأشهار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1994، 2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، الجزائر، 2006، 2007، ص 78.

² مصطفى الغار: الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 50.

³ غازي عناية: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار اليراف للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 187.

لابد أيضا من التعرض إلى ماهية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على المسؤولين المحلي والدولي، فقد يتم التنسيق بين السياستين على المستوى المحلي في داخل الدولة ويشير مفهوم التنسيق بين السياستين في تلك الحالة إلى التفهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الدين العام والسلطتين المالية والنقدية لأهداف تلك السياسات وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتهما المختلفة وأن يقوم القائمون على إدارة الدين العام بتقديم رؤيتهم حول التكاليف والمخاطر التي تتلازم مع المتطلبات التمويلية للحكومة وحجم الدين العام، والعمل على الفصل بين إدارة الدين وأهداف السياسة النقدية وإرساء مبدأ المساءلة عند تحقيق التطور المالي، وتبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية والقائمين على إدارة الدين حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة.¹

ويقدم (Begg) 2002²، "تعريفا مبسطا للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتصرف مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى" ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا. وقد يتم التنسيق بين السياستين الاقتصادية لعدد من الدول داخل تجمع اقتصادي أو اتحاد نقدي كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي أي التنسيق على المستوى الدولي ويشير مفهوم التنسيق في تلك الحالة إلى "التعديل الجذري للسياسات القومية للدول في سبيل إدراك التعاون الاقتصادي المشترك ولقد قدما (Hodson and Maher) 2003³ تعريفا للتنسيق بين السياسات في تلك الحالة و"الذي يشير إلى القواعد أو المبادئ التي تتجاوز الفرضيات والتي تم الاتفاق عليها من قبل عامة الدول الأعضاء وأن يتم تفويض المسؤوليات الرئيسية إلى حكومات الدول مع وضع حدود تقيدها من حريتها الكاملة في التصرف". ويتحفظ الاقتصاديون عند استخدام مفهوم "التنسيق" Coordination بين السياسات الاقتصادية، حيث يفضلون

¹ The staffs of the world bank and the international monetary fund « **Guidelines for public debt management** ». p 363.

² Lain Begg Ronning in economic and monetary union « **the challenges of policy coordination** » in « Europe : Government and Money ». The Edirat trust for education and Research 2002, p 21, 22.

³ Fabian amte brink and jokob Dehaan « **Economic Governemenc in Eroupean union : fiscalpolicy discipline versos flexibility** » common Market law review vol 40, 2003, p 1075.

أن يقتصر استخدامه عند التعبير عن الإنفاق بين الدول حول تعديل سياستهم الاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف مشتركة أو تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل مشترك ويفضلو استخدام مفهوم التعاون الاقتصادي (Cooperation Economic) للتعبير عن صور التعاون الأقل طموحا بين الدول في هذا المجال.

المطلب الرابع: تأثيرات السياسة المالية على السياسة النقدية

تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية حيث تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية وترتبط تلك الآثار المترتبة على السياسة المالية بقيد الموازنة الحكومية (Constraint Government Budget) سابق الإشارة إليه، فقد أوضح (Idadden) 2003 أهمية ذلك القيد من خلال اسهامه في إبراز الدور الذي تلعبه كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار حيث يؤكد هذا القيد على أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكل منفرد ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مساندها.

وفي إحدى إسهاماته الهامة أوضح (Taylor) 1955 إمكانية إبراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية، والذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لا بد وأن يؤدي بالضرورة التي تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد (Interst- Bear- Bearing) أو النقود عالية القوة وذلك لأغراض تمويل العجز المالي، فعلى سبيل المثال إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي يساهم في الحد من عجز الموازنة فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين للعائد وكذا تراجع الفائدة النقدية، وإذا كانت الحكومة تتمكن بسهولة من الاعتماد على أسواق الائتمان (Credit Markets) فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود وذلك لأن التغير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية ومن ناحية أخرى بالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على خلق النقود لتمويل جزء كبير من النفقات الحكومية، أو تلك التي تتمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الائتمان¹، فإن الحد من عجز الموازنة العامة سيؤثر بدرجة كبيرة على الحد من خلق النقود وبالتالي يمتد الأثر الايجابي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، ولذلك فإن الحد من عجز الموازنة يعد بمثابة خطوة

¹ Leopold donthadden « **Active Monetary policy. Passive fiscal policy and the valve of public debt : some further monetarist Arithmetic** » Economic research centre of the deut she Bondes Bank dicussion paper 12/03 June 2003, p 1.

أساسية نمو تخفيض النمو النقدي ومعدل التضخم في عديد من الدول النامية التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصادات السوق.

وعلى الرغم من كون التضخم ظاهرة نقدية (Monetary Phenomenon) إن عجز الموازنة العامة يعد من المحددات الرئيسية للتضخم في الأجل الطويل، وذلك من خلال قناة ربع الإصدار¹، وبينها تتضح هذه العلاقة بين العجز المالي والتضخم في الأدبيات النظرية، نجد ندرة في الدراسات التطبيقية التي تناولت تلك العلاقة بالتحليل.

وكذلك نجد ندرة في الدراسات الاقتصادية التي تناولت تلك العلاقة بين العجز المالي والتضخم من ناحية ومدى ارتباطها بكل من استقلالية البنك المركزي وتطور الأسواق المالية من ناحية أخرى وفيما بعد إضافة في هذا السياق قدم (Neyapti) 2003² دراسة تطبيقية أكد فيها ظهور الآثار التضخمية لعجز الموازنة بشكل واضح في حالة عدم تطور الأسواق المالية وعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية حيث تؤدي تلك العوامل علاوة على عدم توافر آلية ذات كفاءة لتجميع الضرائب إلى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتمويل العجز المالي، وكل نقيض ذلك يؤدي تطور الأسواق المالية وإضفاء الاستقلالية على البنك المركزي إلى توافر مصادر غير تضخيمية لتمويل العجز المالي.

¹ World economic outlook « **the Decline of inflation in emerging Markets** : lantt Bemaintained international Monetary fund. Chapter IV May 2001, p 130, 131.

² Belin Neyapti « **Budget Deficit and Inelation the roles of central independence and financial market development** », contemporary Economic policy vol 21 N° 04 Octobre 2003, p 458-475.

خاتمة الفصل الثاني

ونتيجة لما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية و التي تستخدم لمراقبة عرض النقود و ذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي و كذلك مقدار تدخلها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها حيث أن تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية جعل من السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية و ذلك لسعيها نحو تحقيق الأهداف العامة لها.

مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل فلأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر و التي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات، هذا من منظور الكلاسيكي ثم المرحلة الثانية و هي تزامنت مع ظهور الفكر الكيترزي . و التي أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها اقل فاعلية مع إعطاء أهمية كبيرة من قبل النقد وديون الذي اعتبروها أكثر فاعلية و تراجع أهمية السياسة المالية.

يشمل تعريف السياسة النقدية العناصر التالية و هي: الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية و التي تبدأ بتحريك عرض النقود إلى الارتفاع أو الانخفاض للوصول إلى الأهداف المحددة كاستقرار الأسعار خفض البطالة تحقيق النمو الاقتصادي متوازن كما انه سيتم مجموع النقد المتداول باستخدام أدوات نقدية تتخذ شكل عمليات السوق المفتوح أو الودائع أو التوجيهات فضلا عن سعر إعادة الخصم و كذا نسبة الاحتياطي الإجباري زيادة على الرقابة على الائتمان بأنواعها الكمي و النوعي.

الفصل الثالث

أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

بعد الاستقلال مباشرة عرف الجهاز المصرفي الجزائري مشاكل عديدة نظرا لنقص تجربة الإطارات الجزائرية و استنزاف الاستعمار لثمرات البلاد لذلك لجأت الحكومة إلى تطبيق عدة إصلاحات في هذا القطاع بهدف تحسينه و تماشيه مع أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية إلى غاية آخر إصلاح عام 1990 بصدور قانون النقد و القرض الذي كان البنك المركزي الجزائري أول من استفاد منه حيث سنه هذا القانون استقلالية عن كل الجهات و كل الضغوطات التي يعاني منها و التي همش بسببها فصار بهدف أساسا بعد استرجاع مكانته الحقيقية إلى المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية و المحافظة على استقرار الأسعار.

كما عرفت الكتلة النقدية من مكوناتها و مقابلاتها تطورا ملحوظا حسب مكانة و دور كل واحدة منها، فلقد شهدت الكتلة النقدية ارتفاعا كبيرا منذ الاستقلال خاصة من حيث النقود القانونية و الودائع تحت الطلب مما تسبب في ارتفاع سيولة الاقتصاد الوطني و نقدية التضخم.

المبحث الأول

تطور النظام المصرفي في الجزائر عبر الإصلاحات المختلفة. تأسست أول مؤسسة مصرفية في الجزائر بموجب قانون 1943/07/19 كفرع لبنك فرنسا. وبدأت إصدار النفوذ ابتداء من عام 1848 إلا أنها أوقفت نشاطها في نفس السنة، أما ثاني مؤسسة أنشئت فهي "المصرف الوطني للخصم" الذي لم يكن له الحق إصدار النفوذ و الذي توقف نشاطه بسبب نقص الودائع و كان "بنك الجزائر" ثالث مؤسسة حيث أنشئت عام 1851 و عرف أزمة شديدة في الفترة ما بين 1880 و 1900 بسبب المبالغة في منح القروض الزراعية الخاصة¹ فتغير اسمه ليقول إلى "بنك الجزائر و تونس" بعد نقل سفره إلى فرنسا ثم عاد اسمه من جديد "بنك الجزائر" بعد حصول تونس على استقلالها و بقي هكذا إلى غاية ديسمبر 1962 أين حل محله البنك المركزي الجزائري بعد استعادة البلاد لسيادتها.

المطلب الأول: وصيغة النظام الجزائري قبل صدور قانون النقد و القرض 10/90

لم تتخلص الجزائر بعد استقلالها من تبعيتها الاقتصادية و المالية لفرنسا مثلما تخلصت من تبعيتها السياسية. فقد بقيت كل منطقة "الفرنك الفرنسي" إلى غاية 1963² مما جعلها تتأثر بكل التقلبات التي تحدث في فرنسا.

إلا إن هذه الوضعية لم تدم طويلا حيث أسرعّت الدولة الجزائرية إلى تأميم بنوكها عام 1966 و كان البنك في هذه الفترة يهتم بتأمين النمو بل للقطاعات غير الزراعية بقروض الاستقلال بينما كانت القطاعات الزراعية تمول مباشرة من طرف البنك المركزي الجزائري كما عرفت الفترة هذه تأسيس معظم الجهاز المصرفي بصفة عامة.

الفرع الأول: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني :

أولا: البنك المركزي الجزائري :

¹ عبد الفتاح دحمان: إصلاح النظام المصرفي والسياسات النقدية في الجزائر: الجزائر المدرسة العليا للتجارة. ومركزه ليسانس عبر منشوره 1995

² Benissa hocilve. **Algérie restrotoration et reformes économiques**(1979.1993) Alger.

تأسس هذا البنك تحت رقم 144/68 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962¹ وقد بدأ نشاطه في أول جانفي 1963 ليحل محل بنك الجزائر الذي انشأته فرنسا عام 1851. هذا البنك هيئة وطنية عمومية تتمتع بكامل شخصيتها المعنوية و الاستقلال برأس مال قدره 40 مليون فرنك جديد مملوك للدولة بنسبة 100 ويتكون مجلس الإدارة من محافظ البنك² وهو رئيس البنك و تشكيلة أخرى تتكون من أعضاء كمستشارين يعينون بناء على وظائفهم التي يباشرونها في الدولة و كذلك بناء على خبرتهم المهنية في مجالات متعددة أما المهام التي أسندت للبنك المركزي

حسب قانونه الأساسي تتمثل فيما يلي إصدار العملة الوطنية مع أفكار التام لها تسير احتياطات العملة الأجنبية و الذهب بيعاً و شراءً أو احتفاظاً كعادة خصم السندات و العمومية و كذلك إدارة و مراقبة منح القروض للبنوك التجارية وإعطاء تسبيقات مالية للخزينة العمومية لذلك يتبين بان البنك المركزي منحه الصلاحيات التي تمنح للبنوك المركزية لكونه بنك البنوك و بنك الحكومة و بنك الإصدار³

ثانيا: البنك الجزائري للتنمية:

تأسس بموجب القانون رقم 165.63 المؤرخ في 07 ماي 1963 ليحل محل البنوك الفرنسية الكبرى التي توقفت عن النشاط أما مهامه تتمثل في تقديم القروض متوسطة و طويلة الأجل و ازدادت مهامه خاصة مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي (1969 - 1967) و المخطط الرباعي (1974 - 1970) كما إليه مهمة تمويل الاستثمارات المنتجة في قطاعات عديدة أو تسيير ميزانية التجهيز و بقى بزوال نشاطه تحت هذا الاسم إلى غاية 1971 و في هذه السنة طرا تغيير على القانون الأساسي للصندوق و تحول اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية

ثالثا: الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط: (CNEP)

أنشئ بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 تتشكل موارده من مدخرات الأفراد و مدخرات القطاع العمومي و الخاص و تصرف هذه الموارد في مجالات عدة منها كالأستثمار في قطاع

¹ حسب القانون رقم 62-144 الصادر بتاريخ 13/12/1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي

² محمود حميدات مدخل للتحليل النقدي مرجع سابق. ص 127

³ AMMOORBENHALIMA : Lesystème bancaire Algerien texte et réalite. Editions DAHLeB

2^{eme} edition Alger r2001.p45

السكنات كذلك منح القروض للهيئات المحلية لانجاز مرافق البنى التحتية و في حالة وجود أموال زائدة يقوم بشراء سندات التجهيز الصادرة عن الخزينة.

رابعا: البنك الوطني الجزائري : (BNA)

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66 - 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية معوضا البنوك الأجنبية الموهمة الآتية القرض العقاري الجزائري التونسي القرض الصناعي و التجاري البنك الوطني التجاري و الصناعي في إفريقيا بنك باريس و البلاد المنخفضة الخضم بمعسكر و تتمثل مهامه في تمويل قطاعي الزراعة و الصناعة بالتحويلات الضرورية بالإضافة إلى أنشطة الطبيعية باعتباره بنك تجاري¹ من إلى غاية تاريخ 1982 تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى و خاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج²

خامسا: القرض الشعبي الجزائري :

تم إنشائه بموجب المرسوم رقم 67-336 المؤرخ في 14 ماي 1967 معوضا البنوك الآتية القرض الشعبي الجزائري شركة مرسليليا للقرض و البنك المختلط الجزائري المصرفي و الشركة الفرنسية للتسليف و البنك بالإضافة إلى وظائفه التقليدية كبنك تجاري أسندت له مهمة تمويل القطاع العمومي و خاصة قطاع السياحة و الأشغال العمومية و البناء و الري و الصيد البحري كما كان يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم و ترقية الصناعات و المهن الحرة

سادسا: بنك الجزائر الخارجي :

تأسس بموجب المرسوم رقم 67*204 الصادر في 01 أكتوبر 1967. و يعتبر آخر بنك يؤسس في هذه المرحلة معوضا خمسة بنوك أجنبية و هي القرض ال الشركة العامة قرض الشمال بنك باركليز الفرنسي فهو يقوم بالإضافة إلى المهام التقليدية لأي بنك تجاريا بتمويل و تدعيم الصادرات الجزائرية و قد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 و ذلك بإشرافه على حسابات شركة سونا طراك و شركات التعدين الكبرى و النقل البحري و تكفل بمنحها مختلف القروض.

¹ محفوظ لشعب الوجيز في القانون المصرفي الجزائري. الجزائر. ديوان

² احمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1993. ص 68

بعد تأميم البنوك الأجنبية و دمجها ضمن البنوك التجارية الجزائرية يكون النظام المالي و المصرفي الجزائري قد تجاوز مشكلة الرفض و الازدواجية التي خلفتها البنوك الأجنبية و بالتالي استقلت السلطة النقدية و أصبحت تتحكم في كل العمليات المتعلقة بالمبادلات الخارجية و الصرف و الاقتراض¹ و الملاحظ انه خلال هذه الفترة قد تقلص دور بنك الجزائر في تقديم القروض نظرا لظهور هذه البنوك أما من ناحية تحكم بنك الجزائر في العرض النقدي فهو أمر لم يكن له وجود في الواقع و ما جسد ذلك أكثر قانون المالية 1966 الذي ألزمه بتقديم قروض و تسبيقات للخرينة بدون حدود و لو يقبل مقابل.

الفرع الثاني: إصلاح السبعينيات:

تزامنا مع مرحلة تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 بهدف إزالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تحويلها للاستثمارات² و بالتالي تميز هذا الإصلاح بنظرته الجديدة لقضية تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني و بذلك أصبح القطاع المالي بثلاث ميزات أساسية و هي مركزية نظام التمويل و الاستفتاء عن فكرة تخصص كل بنك تجاري في تمويل اقتصاد معين و إعطاء دورا أكبر للخزينة العمومية بتمركز نظام التمويل في يدها بالاعتماد على المصادر الآتية³: القروض طويلة الأجل و القروض البنكية متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم كذلك التمويل بواسطة المساعدات أو القروض الخارجية الناجمة عن عقود مع الخزينة أو البنوك التجارية أو المؤسسات العمومية إن المبدأ الذي يقوم عليه الإصلاح المالي لسنة 1971 هو مركزه النظام المالي الاقتصاد في يد الخزينة العمومية و هذا المبدأ تحكمه ثلاث اعتبارات

- ضرورة انسجام نظام التمويل مع الفلسفة العامة التي يقوم عليها تنظيم الاقتصاد الوطني القائم على النهج الاشتراكي و المعبر عنه بالمخططات التنموية فنظام التمويل ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية
- ن مركزية نظام التمويل تعاضم مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول فما لمبدأ أو الانسجام

¹ ABDeLKriM Naas. **Lesystème bancaire algerien WAS**.Paris. 2003.P40

² محمود حميدات: **مدخل للتحليل النقدي** . مرجع سابق ص 133

³ Benissa d M.E **économico du développement de l'algerier 2^{eme}** edution opo ALGER 1979.P210

• تعاضد أهداف الاستثمار و هذا يستوجب تكيف نظام تمويل يناسب تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على مركزية التمويل و مراقبة التدفقات النقدية كما أجبرت المؤسسات العمومية فيما يتعلق بكيفية تمويل المؤسسات العمومية على أن تركز أو توطن حساباتها الجارية و كل عملياتها الاستقلالية على مستوى بنك واحد من بين البنوك التجارية الثلاثة و يكون التوطن بفتح حسابين لدى البنك الأول تسجل فيه عمليات تمويل نشاطات الاستثمار و الثاني تسجل فيه عمليات تمويل نشاطات الاستقلال¹ و هذا ما يسمح للبنوك بإمكانية تسيير و مراقبة حسابات المؤسسات التي تفتح لديها حساباتها و حينما ظهر البنك الجزائري للتنمية و أصبح يلعب دورا رئيسيا في عملية التمويل تماشيا مع إصلاحات عام 1971 أسست الدولة الجزائرية هيئتين مصرفيتين تتكفلان بتسيير البنوك و مراقبة و إدارة القروض تعملان تحت وصية وزارة المالية مباشرة و هي مجلس القرض و اللجنة التقنية للمنشآت المصرفية.

1- مجلس القرض:

أسندت له مهام عديدة من أهمها إبداء الآراء و الملاحظات المتعلقة بالنقد و القرض في إطار المخططات التنموية و كذلك رفع تقارير دورية إلى وزير المالية تتضمن حالة النقد و الائتمان و الثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني مع اقتراح التدابير لتسيير هذه الحالة

2- اللجنة التقنية للمنشآت المصرفية :

أسندت لها هي أيضا مهام عديدة منها رفع التقارير إلى وزير المالية تتضمن كل الملاحظات و الآراء و التوصيات ذات الطبيعة المصرفية و كل المهن التي تربط بها مع اقتراح طرق تنفيذ البرامج الاستثمارية بسرعة و بفعالية كما يبحث أيضا في طرق الانسجام بين المؤسسات المالية و المصرفية و تنسيق النشاطات فيما بينها و توحيد طرق العمل المحاسبية و الإدارية و في كيفية جمع المعطيات أو حق دراسة و منح القروض

الإشارة فانه في بداية 1978 تم التراجع عن الإصلاحات التي حملتها إصلاحات 1971 فقد تم إلقاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل حيث حلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات المخططة بواسطة القروض طويلة الأجل و بذلك تم تمهين دور البنوك في عملية التنمية و أضعاف

¹ AMMOOR Benhalima Le Système bancaire ALGERIEN textet réalité.po.cit.p19

قدرتها في تعبئة الادخار بل أصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في منح القروض مع تعاضم دور الخزينة في هذا المجال

الفرع الثالث: إصلاح الثمانيات :

إن إصلاح 1971 الذي حاول أن يضع حد للسلبيات التي كانت موجودة لكن كانت النتائج العملية أثبتت بان هذا الإصلاح كان محدود الفعالية بسبب استحواذ الخزينة العمومية على صلاحيات الجهاز المصرفي بشكل واضح هذا ما استدعى إدخال إصلاحات عميقة بقيد للنظام المصرفي دوره البنكي و يسترجع كامل صلاحياته ووظائفه التي أنشئ من اجلها هذا الأساس أصبح الإصلاح جذريا لازما و لا يتطلب التأخير و قد بدأت فعلا و كان أولها الإصلاحات التي تجسدت في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية انطلاقا من سنة 1982 من سنة 1985 و التي نتج عنها مصرفان جديدان و هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك التنمية المحلية و الثانية تمثل الإصلاح النقدي لعام 1986 المتعلق بالمصادقة على نظام البنوك و القرض ثم إصلاح 1988 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية

أولا: إصلاحات مرحلة إعادة الهيكلة (1982 – 1985) :

1- بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82 - 206¹ حيث أوكلت له إلى جانب قيامه بجمع العمليات المصرفية التقليدية مهام تمويل

-هياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي و كل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع

-هياكل و أنشطة الصناعات الفلاحية و أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية بينه الدراسات الميدانية بان إعادة الهيكلة لم تؤدي إلى إنتاج ايجابية في واقع المؤسسات بسبب الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها مما أرغم السلطات الجزائرية على تطبيق إعادة الهيكلة المالية و التطهر المالي لهذه المؤسسات ابتداء من 1983 مما أدى إلى بناء جديد.

2- بنك التنمية المحلية :

¹ لطرش الطاهر: تقنيات البنوك (ط04)، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2005. ص 190.

يعتبر البنك الثاني الناجم عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي حيث انشأ في 30 افريل 1985 حيث تولى جزء من النشاطات التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري فهو يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية و لكن وظيفته الأساسية هي تمويل الاسثمارات الإنتاجية المبرجة في خطط التنمية للهيئات المحلية¹ كما كان يمارس بنك التنمية المحلية احتكار عمليات الإقراض بالزمن و الذي كان يمارس من قبل صناديق قروض البلديات

ثانيا: الإصلاح النقدي لعام 1986 :

تنمية لهذه أسباب أثرت سلبيا على الاقتصاد الوطني كظهور أزمة المديونية الخارجية و انخفاض من أسعار النفط (1986) و تعثر النظام الاقتصادي السابق القائم على التخطيط المركزي لكل النشاط الاقتصادي قد أدى إلى التفكير في نظام جديد يتبنى قوى السوق كقواعد للقرار و آليات للضبط الاقتصادي سعت السلطات إلى إجراء عدة إصلاحات شملا الجهاز و النظام المالي قصد تحضير الاقتصاد الوطني إلى التوجه نحو اقتصاد السوق و من هذه الايرادات إصدار القانون المتعلق بنظام البنوك و القروض بموجب القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 اوت 1986 حيث تم تداخل إصلاح جذريا على الوظيفة البنكية من اجل إرسال المبادئ العامة للبنوك العمومية و توحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية² و يمكن انجاز أهم المبادئ و القواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية كمايلي³ - بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك كأبي بنك مركزي آخر و إن كانت هذه المكانة مقيدة و لكن على الأقل أصبح مسئولا عن تطبيق أدوات السياسة النقدية كتحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

المطلب الثاني: قانون النقد و القرض و إصلاحات الخاصة بالنظام المصرفي

على الرغم من سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية بغية تعميق مسار القول الاقتصادي الذي بذاته أكان من الضروري مواصلة الإصلاحات بأكثر عمق و شمولية و أبرز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي و رغبته لسلطات في تفادي سلبيات و تجاوز قصور الإصلاحات السابقة إلى جانب الدوافع النقدية و

¹ AMMOUR BENhalima مرجع سابق ص55.

² لطرش الطاهر: تقنيات البنوك (ط04) مرجع سابق ص 194.

³ بلعزوز بن علي : محاضرات في النظريات و السياسات النقدية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية. 2004.

الاقتصادية و التقنية قامت بإصدار القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض¹ و الذي صدوره يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطلق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم الذي أعاد تنشيط وظيفة الوساطة المالية مع إعطاء كل قناة صلاحيتها التقليدية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية² و بهذا جاء بمجموعة من التدابير التي تنص على مايلي

منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر و اعتبره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك و إرادته و مراقبته

-تعديل مهام البنوك العمومية و ذلك بإلقاء التخصص في النشاط المصرفي و تشجيع البنوك على البنوك على تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي.

الفرع الأول: الإصلاحات و الأهداف الاقتصادية ككل :

يهدف قانون النقد و القرض 90-10 إلى تحقيق ما يلي:

1- إدراج قواعد السوق:

إن سياسة السوق ترى انه لا بد على كل مستعملي رؤوس الأموال أن يدفعوا سعرا حقيقيا من أجل ضمان عدم إفراطهم في الاستهلاك و عدم تبذيرهم لعوامل الإنتاج وهو ما من شأنه أن يدفع مستعملي رؤوس الأموال إلى اللجوء إلى الحساب الاقتصادي من أجل البحث عن الربح الخاص و رغم هذا التطور تشير الصعوبات الكبيرة التي يواجهها عدد من المؤسسات الدولة و التي تمنع معدلات الفائدة الحقيقية من أن تكون موجبة في الآجل القصير³.

¹ قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض ، المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 14 أبريل 1990

بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية (مداخلة) الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الآفاق، الجزائر، جامعة تلمسان ، أيام 29 2004/10/30

³ lounice ahcen ; la politique monétaire dans le cadre d'une transition vert l'economie de marché ; thèse de magistère ;alger ;1996

2- التطهير المالي :

يتوجب قانون النقد و القرض أيضا العلاقات التعاقدية بين البنوك و زبائنها و يضع مبدأ "تسديد القروض" من طرف المقترض نفسه و ليس من طرف الخزينة العمومية (كما كان الكل من قبل) التي لم تعد تتحمل ديون المؤسسات العمومية، و هذا يعني أن المؤسسات التي لا تستطيع الدفع يمكنها أن تصفي بأمر من القاضي بعد طلب من احد دائئها و لقد تأكد هذا القرار قانونيا بإصدار قانون 08/93 في 25 افريل 1993 المكمل و المعدل لقانون التجاري¹ و عليه كان لابد على البنوك التجارية عند منها قروض استقلال أن تراجع و تفحص و تحقق من كون رقم الأعمال المتوقع لزبونها سوف يكون كافيا لتسديد القرض و فوائده في الآجل القصير أما فيما يخص قروض قروض الاستثمار لابد على البنك التجاري أن يعيد إجراء دراسة المدروية المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة القرض و أن يسهر على ضمان أن يكون مشروع الاستثمار هو يحاول من اجل ذلك تم إنشاء مهلة "مركزية المخلط" التي يستوجب قانون 90-10 انخراط كل البنوك التجارية و المؤسسات المالية فيها و عدم منح هذه الأخيرة للقرض إلا بعد حصولها على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من القرض من مركزية المخاطر²

3- التضخم :

يعرف التضخم في الجزائر أغراضا تتمثل في الادخار اللارادي و تدهور النوعية و غياب الغرض و الطوابير الانتظار و ارتفاع الأسعار المصراحة و غير المصراحة لذلك كان لابد السياسة النقدية أن تساهم في مراقبة التضخم و التحكم فيه بتجهيز البنوك التجارية البنوك التجارية على تعبئة فائض السيولة لديها و التحكم في توزيع القروض من جهة و التقليص من لجوء الخزينة العمومية إلى البنك المركزي من جهة أخرى

4- الاستثمار الأجنبي:

باعتبار الاستثمار الأخير مجرد مورد مالي إدراج قانون النقد و القرض إجراءات محفزة على الاستثمار الأخير و أعطي للبنك المركزي كل الصلاحيات في تحديد الشروط فتح فروع بنوك أجنبية في الجزائر (أي دخول الأجانب إلى السوق الجزائرية). فقد نصت المادة (127) من قانون النقد و القرض على انه لا يفتح

¹ Banque d'algerie ; reglement de banque d'algerie : 1990-1999 ; p11

² Bansaid hocine ; algerie ; restructuration et reformes économique (1979-1993) alger ; opu ; 1994

تمثيل لمصرف أو مؤسسة مالية أجنبية إلا بترتيب يمنحه المجلس كما أن البنك المركزي ممثلاً بمجلس النقد و القرض يحدد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من والي الجزائر فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية المتعلقة بتمويل الأنشطة التي ليست مخصصة لدولة و يحدد شروط تحويل إلى الوطن كل المداخيل والقواعد و الربوع و الأرباح الأخرى و لقد توالى في التسعينيات التنظيمات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الميدان المصرفي و المالي و المعدلة لبعضهما البعض إلى جانب ذلك شجعت الدولة عن طريق هذا القانون كل أشكال الشراكة عن طريق رفع كل العراقيل على قوانين تدخل رأس المال الأجنبي

الفرع الثاني: الإصلاحات الخاصة بهيئات النظام المصرفي:

1- البنك المركزي الجزائري:

يعتبر قانون لنقد و القرض قفزة نوعية نحو التغيير الجذري للنظام المصرفي و أهم ما جاء به هو استقلالية البنك المركزي الجزائري و تغيير اسمه إلى "بنك الجزائر" و إعطائه كل الصلاحيات المتعلقة بمراقبة البنوك التجارية و اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية و تنفيذها إلى جانب السهر على ضمان النمو المنتظم للاقتصاد الوطني و استقرار النقد المحل، كما نص على تنفيذ هيكلية البنك المركزي الجزائري و إدارته و كذا مراقبته¹

2- البنوك التجارية :

بعد ما كان النظام المصرفي الجزائري مقتصر على عدد محدود من البنوك التجارية العمومية إلى أن قانون النقد و القرض نص على إمكانية الاستثمار في المجال المصرفي و حتى المالي و أثناء بنوك و مؤسسات مالية خاصة جزائرية و أجنبية و قد وصف قانون النقد و القرض 10/90 البنوك في المادة (114) بأنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية المنصوص عليها في المادتين (110) و (113) من نفس القانون"

ويمكن للبنوك التجارية القيام بالعمليات التالية:

¹ المادة (127) من قانون النقد و القرض 10/90

عمليات الصرف عمليات على الذهب و المعادن الثمينة توظيف القيم المنقولة و جميع الموجودات و الاكتتاب بها و شراءها و إدارتها و حفظها و بيعها.

-عمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة فيما يخص البنوك المنقولة بإبرام عمليات إيجار مقرونة بحق خيار الشراء

و لقد نص قانون النقد و القرض على إمكانية منح الترخيص و الاعتماد للبنوك الأجنبية حيث يمكن فتح تمثيل لبنك أجنبي بترخيص يمنحه مجلس النقد و القرض و بشرط خضوع الترخيص لمبدأ المعاملة بالمثل كما رخص بالمساهمات الأجنبية في البنوك الخاضعة للقانون الجزائري بشرط منح البلاد أجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين و من بين البنوك التي أنشأت على هذا الشكل هناك "بنك البركة الجزائري" في 6 ديسمبر 1990 و "بنك الاتحاد" في 07 ماي 1995 أما من البنوك الجزائرية الخاصة الحديثة فتذكر "المؤسسة الجزائرية للبنك" كما تجدر الإشارة إلى أن قانون إنشاء البنوك و كذا فروع البنك الأجنبية قد حظيا بتعديلات كثيرة ظهرت في شكل تعليمات أصدرها بنك الجزائر .

المبحث الثاني: استقلالية البنك المركزي الجزائري

عرف البنك المركزي الجزائري عدة تغيرات و تعديلات منذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا.

المطلب الأول: وضعية البنك المركزي الجزائري عبر القوانين السابقة :

يعتبر البنك المركزي في أية مكان أهم مؤسسة موجودة على رأس النظام المصرفي لذلك من اجل ضمان فعالية و سلامة هذا الأخير لابد من الاهتمام أولا بالبنك المركزي.

و البنك المركزي الجزائري و في ظل السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة لم يرق بدوره الحقيقي و إنما كان مجرد أداة لتمويل العجز في يد الخزينة مما جعل دوره سلبيا. و ذلك غير كل القوانين التي صدرت إلى غاية آخر قانون متمثل في قانون النقد و القرض الذي أعطاه صلاحياته و ارجع له مكاتته على رأس الجهاز المصرفي الجزائري و منحه الحرية و الاستقلالية على أية جهة و عن كل الضغوطات.

و فيما يلي وضعيته عبر القوانين :

● القانون رقم 144/62 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري:

و لقد نص هذا القانون على إنشاء البنك المركزي الجزائري كما نص على وظائفه المتمثلة فيما يلي:

- ممارسة احتكار الإصدار

- دور بنك الخزينة

- تسيير احتياطات الدولة

- متابعة سيولة البنوك التجارية.

وابتداءً من 1965 اقتصر دوره على خدمة الخزينة العمومية. بمنهجها تسيقات و قروض غير مشروطة و غير محددة مما دفعه إلى الإفراط في الإصدار النقدي داخل النظام المصرفي و الاقتصاد ككل. إذن فالبنك المركزي كان مجرد وسيلة في يد الحكومة و الخزينة العمومية لتمويل مشاريعها و ضمان حاجياتها بينما لم يكن له الحق في اتخاذ اي قرار كما كانت وزارتنا المالية و التخطيط تشاركها في عملية الرقابة على البنوك التجارية و كان البنك المركزي يتكون من¹:

1-المحافظ:

الذي يعين بمرسوم من رئيس الجمهورية باقتراح من وزير المالية و هو يهتم بتسيير عمليات البنك النقدية و الموافقة عليها بالتوقيع.

2-المدير العام:

يعينه رئيس الجمهورية باقتراح من المحافظ و مهمته هي التدخل في حالة التسديدات.

3- مجلس الإدارة:

و المتكون من المحافظ و المدير العام كرئيس مشتركين يساعدهم 10 مستشارين من الإدارة الاقتصادية و المالية للمؤسسات العمومية و 5 مستشارين مختصين بالزراعة و الصناعي و التجارة و 3 مستشارين بالمنظمات النقابية. و مهمة المجلس إقرار الخضم نسبته و إعداد ميزانية البنك و تحديد نسبة الفائدة.

4-المراقبون:

و يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية و هم موظفون في وزارة المالية .

• القانون رقم 12/86 المتعلق بنظام البنوك و القرض:

¹ بوزيدي سعيدة "تطور الجهاز المصرفي الجزائري و دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض". رسالة مقدمة من لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر . 1991. ص 60.

نتيجة لعدة أسباب أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني كظهور أزمة المديونية الخارجة وانخفاض أسعار النفط (1986) و تعثر النظام الاقتصادي السابق القائم على التخطيط المركزي لكل النشاط الاقتصادي قد أدى إلى التفكير في نظام جديد يتبن قوى السوق كقواعد للقرار و آليات للضبط الاقتصادي سعت السلطات إلى إجراء عدة إصلاحات شملت الجهاز و النظام المالي قصد تحضير الاقتصاد الوطني إلى التوجه نحو اقتصاد السوق. و من هذه الإجراءات إصدار القانون المتعلق بنظام البنوك و القروض بموجب القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من اجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية و توحيد الإطار القانوني الذي يسيّر المؤسسات المصرفية¹.

و يمكن انجاز أهم المبادئ و القواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية كما يلي²:

- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك كأى بنك مركزي آخر و إن كانت هذه المكانة مقيدة و لكن على الأقل أصبح مسؤول عن تطبيق أدوات السياسة النقدية كتحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.-بموجبه تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للاقراض و بين نشاطات البنوك التجارية-تقليل دور الخزينة في نظام التمويل و تعتیب مركزه الموارد المالية و في ظل هذا القانون استرجعت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل بتعبئة الادخار و توزيع القروض بناء على توجيهات المخطط الوطني للقرض و إدخال قانون 86-12 في المادة 26 مفهوم جديد في مجال ضبط و تسيير القروض يتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يعمل على تحديد مايلي³ :

□ حجم و طبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.

- حجم القروض الخارجية المجددة و مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد و يهدف لإعطاء دورها لضبط و توجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف و الرقابة تتمثل فيما يلي:

¹ لطرش الطاهر : "تقنيات البنوك" الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. دمشق 1968. ص194

² بلعوز بن علي. "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية" الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية 204.ص183.

³ -ABDELKRIM Sadeg.Le Système bancaire algerien-lanoouvelle reglementation sans masonédition p42

1- المجلس الوطني للقرض:

يستشار المجلس الوطني و خصوصا فيما تعلق بتمويل مخططات و برامج التنمية الاقتصادية و الوضعية النقدية للبلد¹ و يقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض و النقد و كل الأمور المتعلقة بطبيعة و حجم و تكلفة القرض في إطار مخططات و برامج التنمية الاقتصادية الوطنية تجدر الإشارة إلى إن المجلس عمل تحت وصاية وزارة المالية.

2- اللجنة التقنية للبنك :

برأس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي و اللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية كما تسيّر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات و التشريعات القانونية و البنكية لها لسلطات المراقبة المخولة لها و تهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار و مراقبة و توزيع القروض

2

• القانون رقم 06/88 المتعلق بإتمام و تعديل القانون رقم 12/86

على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في القانون 12/86 إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع ميسر مجموع القطاعات الاقتصادية³ بما فيها البنوك العمومية ابتداء من سنة 1988 و ذلك بصدور القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86-12 و المتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية لإحداث التطابق و الانسجام بين توجيهات الاقتصاد ككل حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية و في منح القروض و بذلك أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح و المردودية حيث سرعان ما تفاعلت البنوك مع هذه الإجراءات لذلك شكلت مرحلة هائلة في تطورها و انتقالها إلى الاستقلالية بمنحها القدرة و حتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة و عليه أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها فيما يخص منحها القروض و دراستها للمشاريع و متابعتها لديونها و تسييرها لشؤونها الداخلية

¹ - المادة 26 من القانون 86-12 المؤرخ في 19 اوت 1986 المتعلقة بنظام البنوك و القرض.

² - Derder Nacera. **Le roledo Système bancaire algérien dans le financement de l'économie.** These de magister option finance. L'ecole soperieure de commerce 1999 -2000 p20

³ مصطفى عبد اللطيف بلعور سليمان النظام المصرفي بعد الإصلاحات الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسات التسويقية الجزائر المركز الجامعي بشار 2004 ص 184

أما أهم المبادئ التي تضمنها قانون 06/88 تتمثل فيما يلي¹ :

- دعم دور البنك المركزي في إعداد وإدارة السياسة النقدية بفرض تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي مع إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الاقتصادي و المؤسسات.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي
- يمكن للمؤسسات القرض أن تطلب قروض من السوق الداخلي و الخارجي
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف أموالها لاقتناء أسهم و سندات تصدرها مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني أو خارجه و أهم ما ميزها صلاحيات (1986-1988) هو رد الاعتبار لوظائف النظام البنكي في القيام بتعبئة الموارد و انخفاض دور الخزينة في القيام التمويل بعمليات التحويل² ورد الاعتبار لأهمية النقود في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى و إحداث تغيرات على هيكل الجهاز المصرفي و العلاقات القائمة بين مختلف أجهزته

المطلب الثاني: وضعية البنك المركزي بعد صدور القانون 10/90:

يعتبر قانون النقد و القرض نقطة تحول جذريا نحو حرية النظام المصرفي و حرية تنقل ل رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية و السياسية النقدية، و بشكل خاص حرية البنك المركزي، فحسب المادة (11) من قانون النقد و القرض "البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي" ولقد عزز هذا القانون كما وسع مجال صلاحيات مؤسسة الإصدار و إعادة تشكيل دور البنك المركزي بعيدا عن تأثيرات و ضغوط السلطات العمومية (استقلالية البنك عنها) فهو منذ صدور هذا القانون أصبح مؤسسة وطنية بعدما كان مؤسسة عمومية كما لم يعد مجبرا على التصرف في إطار السياسة التي تحددها السلطات العمومية و إنما تتكفل بالسهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد و توفير أفضل الشروط لتنظيم سوق الصرف و الاقتصاد ككل³

الفرع الأول: مهام البنك المركزي:

¹ بلعزوز بن علي : محاضرات النظريات و السياسات النقدية .مرجع سابق. ص184

² صديقي مليكة. دراسة في صعوبات الالتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر مجلة علوم الاقتصاد و التسير و التجارة جامعة الجزائر عدد10. 2004. ص 147- 148

³ المادة (55) من قانون النقد و القرض.

- من مهام البنك المركزي الأساسية منذ صدور قانون النقد و القرض
- توفير أفضل الشروط النمو منتظم الاقتصاد الوطني و المحافظة عليها
- السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد
- إصدار النقد (الأوراق و القطع النقدية) و السهر على ضبطه
- القيام بجميع العمليات على الذهب و العملات الأجنبية
- القيام بإعادة الخصم و التسليف للبنوك و المؤسسات المالية
- تسيير حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية
- الفرع الثاني: مميزات و استقلالية البنك المركزي الجزائري:

تنجمل استقلالية البنك المركزي من خلال:

● طريقة تعيين الأعضاء:

يقوم بإدارة البنك المركزي و تسييره و كذا بمراقبته محافظ يساعدته ثلاث نواب و مجلس النقد و القرض كمجلس إدارة و مراقبان¹

أ- تعيين المحافظ و نوابه:

يعين المحافظ بمرسوم من لرئيس الجمهورية لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة² و مهمته إدارة عمال البنك المركزي و اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية كما يوقع باسم البنك المركزي و يمثله لدى السلطات العمومية و البنوك المركزية و الهيئات المالية الدولية إلى جانب ذلك يوظف و يعين و يرقى و يقول مستخدمى البنك و يعين ممثل البنك في مجالس المؤسسات الأخرى بالإضافة إلى ذلك تستشير الحكومة كلما و جب عليها منافسة مسائل خاصة بالنقد و القرض أو مسائل تنعكس على الوضع النقدي و

¹ المادة (19) من قانون النقد و القرض.

² المادة (20) من قانون النقد و القرض

يعتبر المحافظ السلطة الحقيقية التي تتخذ القرارات تنفيذ العمليات في إطار سياسة نقدية بقبلها القانون¹ باستقلالية عن الحكومة.

ب- تعيين نواب المحافظ:

هم أيضا يعتبرون مرسوم من رئيس الجمهورية² يحدد فيه رتبة كل واحد منهم و يعتبرون لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد و مهمتهم مساعدة المحافظ في نشاطاته.

و تجدر الإشارة إلى إن المحافظ و نوابه لا تتم إقالتهم إلا في حالة العجز الصحي المثبت قانونيا اوا الخطأ الفادح و ذلك بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية وهو ما يؤكد استقلالية البنك المركزي.

كما أن المحافظ و نوابه لا يخضعون لقواعد الوظيفة العمومية³ و هو ما يعني ان بنك الجزائر مستقل عن السلم الإداري و المراقبة الممارسة من طرف السلطة المركزية على نشاط و ممارسات المحافظ و نوابه.

كما تنص المادة 26 من قانون النقد و القرض على أن عند انتماء مهام نواب المحافظ فإنهم يتقاضون راتب سنتين يتحملها البنك المركزي و لا يحق لهم أن يتقاضوا أي مبلغ آخر من البنك المركزي.

● مجلس النقد و القرض:

يتكون مجلس النقد و القرض حسب المادة 32 من قانون 11/90 من

- المحافظ

- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء

- ثلاث موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم من رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم في المجال الاقتصادي المالي و يتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء مع الإشارة إلى أن هؤلاء الموظفين الثلاثة يتمتعون بحرية يضمنها لهم قانون النقد و القرض في ممارسة مهامهم في مجلس النقد و القرض رغم توظيفهم من طرف رئيس الحكومة و ذلك لحماية مجلس من كل التقلبات و الاضطرابات المحتملة في المجال

¹ Yadel Farida « L'indépendance de la banque centrale » revue l'économique n°17.

Septembre 1994. Page 34

² المادة (01) من قانون النقد و القرض.

³ المادة (22) من قانون النقد و القرض.

السياسي كتغيير الحكومة¹. و هو ما تؤكد المادة 35 من قانون النقد و القرض و التي تنص على أن الموظفين المستخلفين الثلاثة يعملون و يتداولون و يصوتون بكل حرية عن الإدارة التي ينتمون إليها.

صلاحيات مجلس النقد و القرض:

– بصفته مجلس إدارة البنك المركزي:

لمجلس النقد و القرض كافة الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي و ذلك في الحدود التي ينص عليها القانون من هذه الصلاحيات

- يتداول المجلس في التنظيم العام للبنك المركزي و في فتح الفروع و وكالاته و اعقلها
- يوافق على نظام مستخدمي البنك المركزي
- يرخص بإجراء المصالحات و المعاملات
- يثبت في شراء الأصول المنقولة و غير المنقولة و بيعها
- يحدد الشروط و الشكل الذي يضع له البنك المركزي حساباته و يوقفها
- يحدد في كل سنة ميزانية البنك المركزي و يعدلها خلال السنة
- يحدد شروط توظيف الأموال الخاصة بالفائدة للبنك المركزي.

– بصفته سلطة نقدية:

كمجلس النقد و القرض صلاحيات بإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بالأمر التالية:

- وضع أسس و شروط البنك المركزي خاصة ما يتعلق بالخصم و قبول السندات تحت نظام الأمانة و رهن السندات العامة و الخاصة و العمليات لقاء معادن ثمينة و عملات أجنبية
- الأهداف المتعلقة بتطور عناصر الكتلة النقدية و حجم القروض
- شروط إقامة البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية لمكاتب تمثيلها في الجزائر
- حماية البنوك و المؤسسات المالية و زبائنها
- مراقبة الصرف
- مراقبة القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

¹ Lounis abcéne « La politique monétaire dans le cadre d'une transition vers l'économic de march Hésede magister.

فمجلس النقد و القرض هو الذي يمل المقاييس و يضمن تنفيذها من خلال هيكل بنك الجزائر.

مميزات قانون النقد و القرض : كرس قانون النقد و القرض أفكار و مبادئ جديدة فيما يتعلق

بتنظيم النظام البنكي و أداءه و جاء ب :

- **الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية :** في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية

تتخذ على أساس كمي حقيقي و تبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية ، بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة ، قد تبني قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية و الحقيقية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناء على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها ، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و في تسيير السياسة النقدية .

- **الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة :** كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في

السابق أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الميزانية و ذلك بعد تبني قانون النقد و القرض و الكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية .

- **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض :** إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من

خلال التسيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108 مليار دج في نهاية 1989 اتجاه البنك المركزي و 10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية أي نسبة 45/ من مجموع الدين العمومي الداخلي ، و قد حدد القانون الجديد فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسيقات ، كما أبعده القانون الجديد الخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة و أصبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض .

- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة :** كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة ،

فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية ، و الخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها ، و كانت تتصرف كما لو كانت في السلطة النقدية ، و البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز اصدار النقد ، و لذلك جاء قانون النقد و القرض ليُلغي

هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية و ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت و المتمثلة في قانون النقد و القرض.

طريقة التموين و اتخاذ القرار:

يقوم المحافظ باستدعاء مجلس الإدارة الاتساع و يتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة للاصوات تاما في حالة تساوي الأصوات فانه يرجع صوت حتى يرأس الجلسة .

إن قوانين و قرارات مجلس النقد و القرض تبلغ لوزير المالية من اجل المعاينة فقط و إعطاء اقتراحات التعديل في مدة لا تتعدى 03 أيام أو في حال نزاع ما بين البنك المركزي ووزير المالية فان المحكمة العليا فقط من تفصل بينهما لكن و في كل الأحوال لا يوقف طلب التعديل أو المراجعات من طرف وزير المالية تنفيذ القرارات فقرار التعديل الأخير يعود لمجلس النقد و القرض وحده و بهذه الصفة تعزز استقلالية البنك المركزي.

المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بمؤسسات الدولة الأخرى في ظل الاستقلالية:

الفرع الأول: علاقة البنك المركزي بالحكومة :

تقع على عائق البنك المركزي في العصر الحديث مسؤولية المساهمة في تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادي و نظرا للعلاقة المتداخلة بين الحكومة و البنك المركزي و بصفته بنك الحكومة عرفت هذه العلاقة منعطفا جديدا مع المناداة باستقلالية البنك المركزي، و فعلا هذا ما جاء به قانون النقد و القرض الذي نص على استقلالية البنك المركزي و أطلق عليه اسم "بنك الجزائر" حتى لا تدفع سياسته إلى المأرب الحزبية التي بالمصلحة الاقتصادية و يضع حدا الخضوع البنك المركزي للحكومة و التي يطلب منها يقوم بتغطية عجز ميزانيتها مما يدفع إلى إصدار النقد بكميات كبيرة و التسبب في ظاهرة التضخم النقدي و زعزعة الثقة في قيمة العملة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة القديمة تواجدت نظرا لسياسة الدولة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة مما يقتضي تدخلا مستمرا و كبيرا للحكومة في سياسة البنك المركزي كما نص قانون 10/90 على انه يجب على مجلس النقد و القرض أن يقدم المساعدة للحكومة و ممثلها في علاقتهما مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف و الدولية، كما يمثل الحكومة في المؤتمرات الدولية إلى جانب ذلك تستشير

الحكومة في كل مشروع قانوني تنظيمي يتعلق بالأمر المالية و النقدية¹ و رغم هذه المساعدة و العلاقة الضيقة الموجودة بين الطرفين إلا أن الحكومة لا يحق لها التدخل في أمور البنك المركزي من اجل أن يوفر لها وسائل الدفع الضرورية التي تحتاجها في الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد خاصة في مرحلة استقلال اقتصاد السوق.

الفرع الثاني: علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية:

قبل صدور قانون النقد و القرض كانت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية ليس فقط لإعادة توزيع المدخيل و الاستهلاك السلع و الخدمات و ليس أيضا كمفوض و مستثمر هام. لذلك لقيت الخزينة العمومية دورا أساسيا في تمويل الاستثمارات و هي تحوز على²:

- الادخار الميزاني (فائض الإيرادات على نفقات تسيير الدولة) بسبب الضغط الضريبي الكبير.
- ادخار المؤسسات المالية غير النقدية (شركات التأمين و صناديق الضمان الاجتماعي) و الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و مراكز الصكوك البريدية
- الافتراضات المحلية غير النقدية من العائلات و المؤسسات و البنوك في شكل سندات الخزينة أو سندات التجهيز

- افتراضات خارجية معينة بواسطة بنك التنمية المحلية (BDL)

- افتراضات خارجية نقدية من مؤسسة الإصدار من خلال الحساب الجاري للخزينة العمومية في البنك المركزي وودائع هذا الأخير في حسابه لدى مركز الصكوك البريدية و في سنة 1986 مع انخفاض سعر النفط و تقلص قدرة الاستيراد تضاعفه تسبيقات مؤسسة الإصدار للخزينة العمومية (الجدول رقم 01*04) و هو ما يدل على ارتباط البنك المركزي الكبير بالخزينة العمومية التي تفرض عليه الإصدار لصالحها.

الجدول رقم (01-02): القروض المقدمة من البنك المركزي إلى الخزينة العمومية :

الوحدة=مليار دج

السنوات	1984	1986	1988	1989	1990	1991

1 المادة (56) من قانون النقد و القرض

2 yadel farida « l'indipendence de la banque central » revue l'economie n 17 ;septembre,1994

8.9	9.8	7.0	22.9	23.4	10.5	حجم القروض
-----	-----	-----	------	------	------	------------

Source : benissand 40cine.op.cit.p214

وفي إطار برنامج لتعديل الهيكلية و التزامات الجزائر اتجاه صندوق النقد الدولي تمكنت السلطات العمومية من تخفيض عجز عمليات الخزينة و لجوئها إلى البنك كما عرفت الفترة ما بين 1983 و 1989 ابتعاد الخزينة عن الاستثمار تماشيا مع إدارة البنك العالمي. إلا إن القانون 10/90 وضع حدا لعلاقة التمويل بين الخزينة و المؤسسات العمومية التي جعل عجزها الكبير تطهيرها صعبا كما عمل على تغيير علاقة تبعية البنك المركزي للخزينة و التي بدأت منذ 1965 تغييرا جذريا من خلال الإجراءات و النصوص التي جاء بها فقد 10% وضع حدا للتسيقات الأوتوماتيكية و غير المحدودة للخزينة يجعل سقف محدد لها ب من إجراءات الميزانية العادية التي حققتها في السنة المالية السابقة في شكل سحبات على المكشوف بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال سنة واحدة

كما تنص المادة (76) من نفس القانون على انه لا يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات في سوق النقد أو بيع أو يشتري سندات عامة لصالح الخزينة كما لا يجوز أن يتعدى المبلغ من الإجمالي للعمليات التي يجرها البنك المركزي على سندات عامة 20% الإجراءات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة¹ كما يمكن للبنك المركزي القيام بعمليات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو تكفلها إلا انه لا يجوز أن تجري هذه العمليات لصالح الخزينة أو الخزينة أو الجماعات المحلية² إذن فقط ابعده قانون النقد و القرض على تدخل إداري على القطاع المصرفي و أعاد للبنك المركزي يأكل صلاحياته في تسيير النقد و القرض في ظل استقلالية واسعة و عزل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال³

- إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة إلى غاية 14 أفريل 1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة

- إزالة الاكثتاب الإجباري من طرف المصارف التجارية لسندات الخزينة

- إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات البنك و تقتصر على البنوك و المؤسسات المصرفية

- وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها و استرجاعها إجباريا كل سنة.

- لا يقدم البنك المركزي قروضا للخزينة العمومية إلا في إطار توجهات المخطط الوطني للقروض و المخطط الوطني للتنمية.

إلا انه وفي إطار التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية و للمساعدة في تحضير الإحصائيات اللازمة يرسل البنك المركزي إلى الوزير المكلف بالمالية وضع حساباته الموقوفة في نهاية كل شهر و يشير هذا الوضع في الجريدة الرسمية.

الفرع الثالث: علاقة البنك المركزي بالمجلس الوطني للتخطيط :

قبل صدور قانون 10/90 و في إطار القانون البنكي لعام 1986 خاصة كان البنك المركزي إلى جانب مؤسسات القرض مجبرا على تنفيذ الأهداف الداخلية و الخارجية المحددة في إطار المخطط الوطني للتنمية و متابعتها و المادة (26) من قانون 12/86 توضح ذلك "في إطار المخطط الوطني للقرض الأهداف الواجب تحقيقها فيما يتعلق بجميع الموارد و النقد و الأولويات و القواعد المتبعة في توزيع القرض" فالمخطط الوطني للقرض يحدد³

- حجم و طبيعة الموارد الداخلية التي يجب حجمها و حجم القروض التي يمكن منحها بالنسبة لكل مؤسسة قرض.
- حجم القروض الخارجية القابلة للتعبئة.
- مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد.
- مديونية الدولة و أشكال تمويلها.

وحسب ما سبق ذكره نلاحظ أن البنك المركزي كان يخضع لأوامر المخطط الوطني للقرض و كان مجبرا على تنفيذ أهداف المخطط و لا يحق له اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بالأمور النقدية و المالية. لكن ابتداء من سنة 1996 و بعد صدور قانون 10/90 صار البنك المركزي حرا في اتخاذ قراراته و لا يخضع لاموا مر المخطط الذي لم يعد هناك وجود له بل وصار يضع أهدافه و يعمل على تنفيذها و ذلك في إطار المصلحة الوطنية طبعاً، و عليه صارت العلاقة بينه و بين المجلس الوطني للتخطيط (وزارة التخطيط سابقاً) علاقة أفقية بعدما كانت عمودية، ممثلة في تبادل المعلومات و الإحصائيات الضرورية لكل مؤسسة و هو وزارة المالية التي ينتمي إليها البنك المركزي المستقل (أو وزارة الوصية) تأخذ الصدارة و الأهمية أما باقي الوزارات و خاصة المجلس الوطني للتخطيط الذي لم يعد له أي دور في إعطاء الأوامر للبنك المركزي (بنك الجزائر).

الفرع الرابع: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية :

حسب المادة (91) من قانون النقد و القرض. البنك المركزي هو الذي يحدد الشروط العامة التي يرخص ضمنها تأسيس البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر أو يسمح لها بالعمل فيها. كما يحدد الشروط التي يمكن في ظلها تعديل أو إلغاء هذا الترخيص و يحدد جميع المعايير التي يجب على كل بنك احترامها بشكل دائم¹ و يمكن للبنك المركزي أن يطلب من البنوك الأولية أن تزوده ببعض المعلومات² إلى جانب تحديد للشروط التي يجب أن تتوفر في مديري البنوك و المؤسسات المالية مع زبائنها و مؤطريها و تحديده لنظم تسييرها و كذلك عمليات البنوك و المؤسسات المالية.

و منذ صدور القانون 10/90 صادرت إعادة تمويل البنوك من طرف بنك الجزائر تتم حسب الإجراءات التقليدية، فالبنوك و المؤسسات المالية التي هي تحت رقابة اللجنة المصرفية. مجبرة على تسديد ديونها تجاه البنك المركزي في أوقات استحقاقها و تغطية كل انخفاض فالرهن الذي يتعدى و من هنا يظهر الدور الكبير للبنك المركزي الذي صار السلطة النقدية الوحيدة. 10%

المطلب الرابع: المؤسسات الملحقة و المدعمة للاستقلالية:

في إطار قانون النقد و القرض ولتعزيز استقلالية البنك المركزي الجزائري و المساعدة على حسن تنفيذ قراراته و أهدافه أنشأت الهيئات التالية:

الفرع الأول: اللجنة المصرفية (لجنة الرقابة المصرفية):

نصت المادة 143 من قانون 90-10 على إنشاء لجنة مصرفية مستقلة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع إلى البنوك و المؤسسات المالية مع إنزال العقوبة على كل مخالفة و حددت أعضائها و صلاحيتها فهي تتكون³ من المحافظ كرئيس لها و يعوضه نائبه في حالة غيابه و أربعة أعضاء منهم قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا و يقترحهما رئيسهما الأول بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء و عضوان كفوؤان في الشؤون المالية و صلاحيتهما متعددة يمكن إجمالها فيما يلي⁴

¹ المادة (92) من قانون النقد و القرض.

² المادة (94) من قانون النقد و القرض.

³ المادة 144 من قانون النقد و القرض.

⁴ المواد 147. 150. 151 من قانون النقد و القرض.

-إجراء الرقابة على الوثائق و المستندات في مقرات البنوك و المؤسسات المالية

-متابعة مدى استيفاء البنوك للمتطلبات التي يفرضها القانون¹ كنسبة الأموال الخاصة إلى الالتزامات، معامل السيولة المطبق، التنمية بين الادخارات و التوظيفات و عند الإخلال بقواعد حسن السلوك المهني تقرر اتخاذ مجموعة من التدابير كاللوم و الإنذار. ضرورة العمل كل إعادة التوازن المالي و الو التصحيح أو حتى التعيين مدير مؤقت إذا استدعى الأمر ذلك². إضافة إلى كل ذلك يمكن للجنة اتخاذ تدابير أخرى من بين التدابير المقترحة في المادة 156 من قانون النقد و القرض

الفرع الثاني: مركز المخاطر:

في إطار الوضع الجديد المتسم بحرية المبادرة و قواعد السوق في العمل المصرفي و إلغاء مبدأ التوطن البنكي لهذه الأسباب و غيرها تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي و خاصة المخاطر المرتبطة بالقروض لذلك يحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات للتقليل من هذه المخاطر و في هذا الإطار أسس قانون النقد و القرض هيئة مركزية تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت مركزية المخاطر تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة و حجم القروض الممنوحة و المبالغ التي سجلت و الضمانات المقدمة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية³ و هذا عن طريق التزام هيئات القرض بالتعامل مع هذه المصلحة خاصة بالإضافة.

الفرع الثالث: مركز الميزانيات:

ويهتم بجمع و معالجة و نشر المعلومات المحاسبية و المالية الخاصة بالمؤسسات التي استفادت من قروض

المطلب الخامس: الأمر رقم 01/01 المتعلق و المتمم للقانون 10/90:

بعدما لوحظت سيطرة بنك الجزائر و التقليل من أهمية وزارة المالية و عدم فعالية بنك الجزائر المستقل بعد عشرية كاملة في تحقيق عدة أهداف، رأى رئيس الجمهورية أهمية إحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 عن طريق إصدار الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001. حيث قام هذا الأخير بالفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي و مجلس النقد و القرض. فتسير البنك المركزي و إدارته يتولاها على التوالي محافظ يساعده (03) نواب محافظ و مجلس الإدارة (بدلا من

¹ محمود حميدات مدخل للتحليل النقدي. الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1996. ص 147

² المواد 153.154.155 قانون النقد و القرض.

³ المادة 160 من قانون النقد و القرض.

مجلس النقد و القرض) و مراقبان¹ مجلس الإدارة هو الذي يتكون من المحافظ كرئيسا و نواب المحافظ كأعضاء و ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية² أما مجلي النقد و القرض فيتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر و 03 شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية و هكذا صار عدد أعضائه (10) بعدما كان (07) و يتم تسيير مجلس النقد و القرض كالأتي³ :

□ يستدعي المحافظ المجلس و يرأسه و بعدد جدول أعمال و يكون حضور (06) أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته

□ تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات و في حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا

□ لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس

□ يجتمع المجلس مرة كل (03) أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه و يمكن أن يستدعي كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيس أو (04) أعضاء و الملاحظ انه رغم التعديلات التي جاء بها الأمر (01/01) إلا انه لم ينقص من صلاحيات المحافظ حيث يبقى محافظا للبنك المركزي و رئيس مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض و اللجنة المصرفية.

ولقد القي الأمر (01/01) في المادة (13) منه أحكام المادة (22) من القانون (10/90) و التي كانت تنص على مدة تعيين المحافظ و توابة و حالات إقالتهم وهذا الإجراء قد يكون له تأثيرا واضحا على استقلالية بنك الجزائر.

المطلب السادس: واقع استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 11/03:

صادق نواب المجلس الشعبي يوم 2003/10/07 بالأغلبية على الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض.

حيث يهدف التعديل القانوني إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تمكين بنك الجزائريين ممارسة صلاحياته بشكل أفضل: وهذا ب:

¹المادة (02) من الأمر (01/01) المؤرخ في 2001/02/27 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة في 28 فيفري 2001.

² المادة (06) من الأمر (01/01) الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة في 28 فيفري 2001.

³ المادة (10) من الأمر (01/01) الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة في 28 فيفري 2001.

- الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك الاحتياطيات و المديونية الخارجة و متابعتها و تقييمها
- إقامة هيئة رقابة لمتابعة نشاطات البنك المتصلة بتسيير مركزية المخاطر و مركزية المستحقات غير المدفوعة و السوق النقدية
- تعزيز استقلال اللجنة المصرفية و صلاحيتها و تنظيمها و ذلك بإحداث أمانة عامة للجنة المصرفية تتولى المتابعة اليومية لمن نشاطات الإشراف.

2- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي: و ذلك ب:

- إثراء مضمون و شروط عرض التقارير الاقتصادية و المالية و التقارير المتصلة بالتسيير التي يرفضها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة و خصوصا إلى رئيس الجمهورية
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجة و المديونية الخارجية.
- توسيع وسائل ميزانية الدولة بتسيير نشاط الاحتياطي و للمديونية العمومية الداخلية و الخارجية من اجل تمويل عمليات الإعمار المتصلة بالإحداث المساوية التي عاشتها الجزائر أثناء السنوات الأخيرة
- سهولة أفضل في انساب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الكوارث الكبرى المعاصرة و ظروف أمنية مالية أحسن لفائدة المؤسسات الاقتصادية و الأمة بموجب عام.

3- ضمان حماية أفضل للبنوك و الساحة المالية و الادخار العمومي: و ذلك ب:

- دعم شروط و مقاييس اعتداد البنوك و مسيرها و العقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات
- زيادة العقوبات التي يتعرض لها المخالفون للتشريع و التنظيم القانوني المتعلق بممارسة النشاطات المصرفية
- منع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسس البنك و مسيريه
- تعزيز صلاحيات جمعية البنوك و المؤسسات المالية و كذا اعتماد القانون الأساسي لهذه الجمعية من بنك الجزائر

- تعزيز و توضيح شروط سير مركزية المخاطر

و أهم ما جاء في الأمر 11/03 مايلى :

- العمل على الفصل بين مجلس إدارة البنك الجزائر و مجلس النقد و القرض (المواد 13.18.19.58)
- عدم تحديد عهدة محافظ البنك الجزائر أي تم التخلي عن ما نصت عليه المادة (22) من القانون 10/90 التي حددت مدة تعيين المحافظ ب (06) سنوات و نوابه ب (05) سنوات و أن تجدد و لا يهيم مرة

واحدة. كما حددت ذات المادة حالات إقامة المحافظ و نوابه و هذا التعديل سيؤثر بالضرورة على استقلالية البنك.

- يتكون مجلس إدارة البنك من المحافظ رئيسا، نواب المحافظ (03) ، ثلاثة موظفين ذوي درجات عالية يعينون بموجب مرسوم رئاسي يحكم كفاءتهم¹ في المجالين الاقتصادي و المالي
- يتكون مجلس النقد و القرض الذي يدعي في صلب النص "الجلس" من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية و النقدية².
- تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا و (03) أعضاء يختارون يتمارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يختارها الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء بحيث يتم بتعيين هؤلاء الأعضاء من طرف رئيس الجمهورية لمدة (05) سنوات³.
- تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد و القرض و الصرف في توفير أفضل الشروط و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد
- و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، و سهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج و ضبط سوق الصرف⁴.

يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفقا للشروط التي يحددها مجلس النقد و القرض من التدخل في سوق النقد و أن يشتري و يبيع سندات عمومية و سندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم و لمنح التسيقات⁵

- كما يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبقا يوجه حصريا للتسيير النشط للمديونية الخارجية و ذلك حسب المادة (46) من الامر 11/03 -يرتبط تقرير النظام الذي يعمل به البنك مع الحكومة وفقا للمبدأ الذي أقرته المادة (63) من الأمر 11/03 التي تقتضي إبلاغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له من اجل (10) أيام لطلب تعديلها قبل إصدارها خلال اليومين اللذين يليان

¹ المادة (18) من الأمر 11/03

² المادة (58) من الأمر 11/03

³ المادة (106) من الأمر 11/03

⁴ المادة (15) من الأمر 11/03

⁵ المادة (45) من الأمر 11/03

موافقة المجلس عليها إذ يجب على المحافظ حينئذ استدعاء المجلس للاجتماع من اجل (05) أيام ليعرض عليه التعديل المقترح على أن يكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما يكن مضمونه.

المبحث الثالث : مسار السياسة النقدية في ظل قانون النقد و القرض :

لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل صدور قانون النقد و القرض مع الوساطة المالية و عدم تطور السوق النقدية إلى جانب التداخل في الوظائف بين الخزينة العمومية و البنك المركزي الذي لعب دورا ثانويا و لم يلعب أي دور في مجال مراقبة البنوك بل و حتى وظيفته المتمثلة في إعادة الخصم لم تكن سوى أداة لتزويد البنوك التجارية بالسيولة الضرورية أما الخزينة العمومية فهي التي لعبت الدور الرئيسي في القطاع العام باحتكارها معظم المدخرات الوطنية. و ذلك من خلال حسابات التوفير البريدية إصدار السندات الاستثمارية التي تجبر الاكتتاب فيها جانب شركات التأمين و الصندوق الوطني للادخار. و استخدمت هذه الموارد خاصة لتمويل المشاريع الجديدة للمؤسسات العمومية . بالإضافة إلى صغر حجم القطاع الخاص و عدم قابلية السندات الحكومية للتداول فلم يكن هناك تقريبا وجود للأسواق المالية أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة فقد كانت تحدد إداريا عند مستويات مما نتج عنه أسعار فائدة حقيقية سالبة دفعت نحو الاستثمار ذي التركيز الرأسمالي العالي كما حددت أسعار فائدة تفضيلية على القروض المنوحة لبعض القطاعات و بصفة عامة تميزه الوضعية المالية ب:

تراكم الديون الضخمة بسبب غياب القيود الصارمة على المؤسسات المالية

□ الاختلالات في توزيع الموارد

□ السيولة المفرطة مما أدى إلى ظهور أسواق موازية.

□ عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري .

□ استخدام التمويل بالسحب على المكشوف كشكل رئيسي للقرض.

□ تداول نقدي هام خارج النظام المصرفي حيث بلغ سنة 1990 حوالي 49.7% من (M_1) و ابتداء من

1990 بدا الوضع يتغير مع القانون الجديد و بدأت تظهر بوادر التجديد المالي. فقد تغيرت العلاقة بين

البنك المركزي و الحكومة و الخزينة كما سبق محاربة التضخم بالإضافة إلى إدخال أدوات جديدة للسياسة

النقدية و تحكم البنك المركزي في الأمور النقدية.

المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية في ظل الاستقلالية:

سنتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها البنك الجزائر و كما نعلم أن السلطة النقدية كانت قد سارعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية . ومن اجل ضمان فعالية الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية و أصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي و تسييره للسيولة الإجمالية¹ فيما يخص عمليات السياسة النقدية يستعمل بنك الجزائر الروافع النشطة الآلية²

- استرجاعات السيولة في السوق النقدية بهدف امتصاص فائض السيولة في هذه السوق .

- الاحتياطات الإلزامية الدنيا الواجب تكوينها من طرف البنوك على شكل ودائع لدى بنك الجزائر من زاوية وضعية الميزانية العمومية تنعكس عمليات بنك الجزائر لبلوغ هدف السياسة النقدية من خلال الحسابات التالية :

1. حسابات تسجيل عمليات الحادة تمويل البنوك.

2. حسابات ودائع البنوك بما فيما الاحتياطات الإلزامية التي تعتبر توسط تحرك للودائع لفترة تكوين الاحتياطات الإلزامية.

3. حسابات الخزينة العمومية.

4. حسابات العوائد والأعياد

5. حسابات إصدار النقود الورقية.

تنعكس عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر مباشرة في حسابات العوائد والأعباء في غياب تمويل البنوك، لم تسجل هذه الحسابات عوائد متعلقة بهذا النوع من العمليات في حين تمكن تكاليف عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر في الأعياد المتعلقة بمكافحة استرجاعات السيولة و الاحتياطات الإلزامية و تسهيلات الودائع.

تنعكس تدخلات بنك الجزائر بموجب عمليات السياسة النقدية جزئيا على مستوى تطور العملة النقدية قيد التداول و المصدرة من طرفه³.

¹ محمد لكصاسي: الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر صندوق النقد العربي ابوظبي 2004.ص12.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013.

³ نفس المرجع السابق.

تلجأ البنوك إلى إعادة التمويل لدى الجزائر سواء بموجب إعادة الخصم أو عمليات الشراء في السوق النقدية حيث ازدادت سيولة البنوك في 2012 ترابطا ارتفاع الودائع المصرفية.

أولا : معدل إعادة الخصم:

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية و يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية. سيستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاوضة من منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا و يقوم مجلس النقد و القرض يكتفيان و شروط تحديده و في بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد و القرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية و القرض و يقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي. و في بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم¹

و الجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر

جدول رقم (02-02) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر الفترة (2000-2014):

المعدل %	إلى غاية	ابتداء من
7.50%	2000/10/21	2000/01/27
6.00%	2002/01/19	2000/10/22
5.50%	2003/05/31	2002/01/20
4.50%	2004/03/06	2003/06/01
4.00%	إلى غاية 2014	2004/03/07

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32 بنك الجزائر ديسمبر 2015 ص 19

¹ المادة 93 من القانون 90-10

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الخصم في انخفاض تدريجي حيث كان يقدر بنسبة 7.5 % سنة 2000 لينخفض إلى 5.5% سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى الحادة تمويلها لدى بنك الجزائر لتمل إلى عدم إعادة التمويل من طرف هذه الأخيرة لدى بنك الجزائر. و استمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و 4% سنتي 2003 و 2004 و بقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية اليوم و بعد هذا المؤشر الجيد حيث يقدر على الثمن في مستويات التضخم و عدم إعادة التمويل لدى التمويل لدى بنك الجزائر التي أصبحت تلجأ إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة التي تميز هذه المرحلة.

ثانيا : الاحتياطي الإجباري :

تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر و التي نص عليها قانون النقد و القرض 90-10 حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في قرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا و فوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية¹ غير أنها لم تطبق فعليا و بقية إلى غاية أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك لكن الأمر رقم (03-11) المعدل و المتمم لقانون 90-10 ألغى المادة 93 و الذي وضع هذه الأداة دون التكفل بها جانب آخر و ينص القانون الجديد كل أدوات السياسة النقدية ما عدى الاحتياطي القانوني. و نظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع و أداة فعالية في السياسة النقدية على مجلس النقد و القرض إعادة إدراجها و هو ما يقر عليه القانون رقم (04-02) المؤرخ في 12/03/2004 و التي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري و يوضح الشكل الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري و حجم الاحتياطي الإجباري بمليار دينار.

جدول رقم (02-03) : تطور أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2014) :

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الاحتياطي الإجباري %	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5

¹ المادة رقم 93 من القانون 90-10

272.1	184.5	171.5	157.3	126.7	109.5	43.5	معدل الاحتياطي الإجباري(مليار دينار)
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة
12	12	11	9	9	8	8	معدل الاحتياطي الإجباري %
1003.5	899.8	717.8	538.6	464.7	394.8	394.7	معدل الاحتياطي الإجباري(مليار دينار)

المصدر : النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 17 ماي 2012. ص 9

أن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2001 يعتبر تشديدا من جانب السلطة النقدية على أهمية هذه الأداة أن نجد أن النسبة من ¹ 3% سنة 2001 إلى 4.24 سنة 2002 ثم إلى 6.25 سنة 2003 ثم إلى 6.5 سنة 2004 و ² بقيت هذه النسبة ثابتة لمدة 3 سنوات 2005، 2006، 2007. إلى غاية صدور التعليم رقم (07-13) المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري حيث ارتفعت النسبة من 6.5 إلى 8%.

و قد اعتمد استعمال هذه الأداة بكثرة حيث ترى أن حجم الاحتياطي الإجباري وصل إلى 109.5 مليار دينار في 2002 مقابل 43.5 مليار دج في 2001 و 126.7 مليار دج سنة 2003 و 157.3 مليار دج سنة 2004 و 171.5 مليار دج نهاية 2005 و استمر حجم الاحتياطي في الارتفاع ليصل 272.14 مليار دج و 394.7 مليار دج سنتي 2007 و 2008 على التوالي ثم إلى 464.7 مليار دج سنة 2010 و 717.8 مليار دج في 2012. ليصل سنة 2014 إلى حجم 1003.5 مليار دج مقابل معدل 12% على الرغم من رفع النسبة من 4.25% إلى 8% إلا أنه لا يمكن اعتبارها كأداة تنظيم نهائية للسيولة البنكية في حين قد يصل إلى 15%.

ثالثا : استرجاع السيولة :

¹ التعليم رقم (01-01) المؤرخة في 15/06/2001 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني

² التعليم رقم (04-12) المؤرخة في 19/05/2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.

تعتبر هذه الأداة أخرى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة و التي دخلت التنفيذ منذ شهر أفريل 2002 و التي هي عبارة عن إبداع طوعي و اختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابتة بحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360) و ذلك مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر¹.

سمحت هذه الأداة بامتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية و أصبحت هي الأداة المفضلة لدى البنك الجزائر حيث تعتبر الأداة الأكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية.

أين يمكن تعديلها يوما بعد يوم و ليست إجبارية ما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولة. إن فعالية الوسائل غير المباشرة لسياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية و الأداة الجيد للتضخم المرتبط بهذه الفعالية. قد أدت بمجلس النقد و القرض و بنك الجزائر سنة 2009 إلى تعزيز الإطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة النقدية و قد تمت في 2009 مراجعة و تكملة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية المحددة من طرف مجلس النقد و القرض و هذا بناء على المادة 62 من الأمر 03-11 و تماشيا مع التطورات على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقب الأزمة الدولية.

و عليه إصدار مجلس النقد و القرض النظام 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها و حد هذا النظام عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدي. و يحدد هذا النظام بشكل خاص مايلي² :

- الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر و العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها هذه الأطراف في حالة عدم احترام التزاماتها .

¹ رايس فضيل : تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر (2000-2011) مجلة بحوث اقتصادية

عربية.العددان 61.62 2013 ص 200

² التقرير المستوى لبنك الجزائر ص 149-150

- الأوراق المؤهلة التي يقبلها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية و كذا طريقة تقييم عمليات السياسة النقدية و بشكل خاص العمليات التي يمكن أن يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية.
- و على هذا الأساس كانت كل عمليات السوق (عمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات الضبط الدقيق، العمليات الهيكلية) محل تطوير اللازم
- التسهيلات الدائمة (تسهيلة التسليفية الهامشية، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة) بصفتها عمليات تتم بمبادرة من البنوك، كأطراف مقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والتي شهدت تعزيزا في إرسائها التنظيمي.
- إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية التي تعم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة و الذي هو التشغيل منذ فيفري 2006.
- إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تدقيقها و تتمثل إجراءات المناقصات الدورية المدعوة (مناقصات عادية) و تلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية.
- وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة مقابل الاتجاه التصاعدي لسيولة البنكية باعتبار أن العوامل المستقلة المقلصة لها¹

رابعا: التسهيلات الخاصة بالوديعة:

تم إدخال هذه الأداة سنة 2005 و هي تقنية تسمح للبنوك بانجاز ودائع 24/24 سا لدى بنك الجزائر و ذلك في شكل قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها و بمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.

وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 فمعدل الفائدة على التسمية الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر و السوق النقدية في ظل انعدام

¹ محمد لكصاسي: تطورات الوضعية النقدية و المالية في الجزائر مداخلة محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني اكتوبر 2008

عمليات إعادة الخصم و إعادة التمويل لدى بنك الجزائر¹ تمكن بنك الجزائر من خلال أداة تسهيلات السيولة أن يسحب من النظام البنكي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-04): معدلات بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (2001-2015):

السنة	2001	2202	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام %	-	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25
المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر %	-	-	-	-	1.9	2.0	2.5	2
فوائد تسهيلات الإبداع %	-	-	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام %	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	
المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر %	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	
فوائد تسهيلات الإبداع %	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	

المصدر : النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر سبتمبر 2011 ص 17

يلاحظ من خلال الجدول تذبذب في معدلات الفائدة على استرجاع السيولة الأسبوعية و الربع سنوية ما يدل على ديناميكية هذه الأداة في حين يلاحظ استقرار رئيسي في المعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع أين نلاحظ انخفاض معدل استرجاع السيولة لسبعة أيام من 2.75% سنة 2002 إلى 1.75% سنة 2003 ثم 0.75% سنة 2004 لتعود لارتفاع بنسبة 1.25% و تبقى هذه النسبة ثابتة لسنتي 2005 و 2006 ثم في

¹ رايس فضيل : تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر (2000-2011) مجلة البحوث الاقتصادية عربية العددان 61-62-2013.

سنة 2009 نلاحظ ثبات المعدل على استرجاع السيولة بالقيمة المقدرة ب 0.75% مع وجود ثبات نسبي في فوائد تسهيلات الفوائد التي نلاحظ في سنة 2005 و 2006 نسبة 0.3% و ارتفعت النسبة قليلا لتصل إلى 0.75% سني 2007 و 2008 على التوالي لترجع إلى 0.3% و الثبات منذ سنة 2009.

خامسا: عمليات الأمانة :

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بالتعديل في معدل الفائدة المتفاوض عليها و يحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره و المقاييس التي يحددها و تقوم على مبدأ يتمثل في إن كل مقرض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض. بمعنى أنها عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا عن السندات مقابل دين أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية و تكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض و عند انقضاء اجل القرض يرجع البنك المقرض السندات لبنك القرض حيث انه لم يتم استعمال عمليات الأمانة إلا في شكل ضخ للسيولة رغم انه ذات اتجاهين و ذلك منذ عرف النظام البنكي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم و نلاحظ أيضا تراجع مستمر في سعر الفائدة الذي يحدده بنك الجزائر في السوق النقدية كسعر توجيهي و مرجعي من 10.75% إلى (4.5%، 8.75%) في سني 2001 و 2003 على التوالي، حيث بقي ثابت سني 2001 و 2022 حيث استمر في هذا الثبات حتى سنة 2006.¹

سادسا: عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ استحقاقها اقل من سنة (06) أسهم و سندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض و قد حدد القانون (90-10) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجرها على العمليات على أن لا تتجاوز سقف 20% من الإجراءات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد و القرض في المادة رقم (54) منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة². رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية و منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001. لم يتمكن

¹ اكن لونيس : السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدية في الجزائر 2000-2009 مذكرة ماجستير، جامعة

2010-2011

² المادة رقم(41) من الامر (03-11)

بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة لفائضة لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة فعالية و كل الرغم من هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 والى غاية سنة 2009، رغم أن دورها يبقى مهم و فعال و قوي الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية

1

المطلب الثاني: التطورات النقدية في ظل الاستقلالية

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتج الذي تنعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما و بالسياسة النقدية بصفة خاصة. و من أجل ما يره هذه التطورات قامت الجزائر بالعديد من تغييرات المؤسسات و الهيكلة على مستويات عدة .

الفرع الأول : اتجاه السياسة النقدية في الفترة 1944-1990

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول في النظام النقدي و المالي الجزائري و دور السياسة النقدية فبصدور قانون النقد و القرض 90-10 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث اسندت إليه مهام تسير النقد و الائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990. حيث تم التجسيد الفعلي لفضل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية ، و تم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاستيراد سنويا، فضلا عن إلقاء الاكتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة، الأمر الذي ترتب عنه تفصيل السوق النقدي و إرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادية و بعث سياسة انتمائية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة و اعتماد الجدي الاقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية.

1- تحليل تطور الكتلة النقدية (1990-1994): سيتم تحليل تطور عناصر العرض النقدي في

الاقتصاد الجزائري بالتطرق إلى العرض النقدي و تحليل مقابلات العرض النقدي من خلال هذه الفترة .

الجدول رقم (02-05): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-1994):

¹ Banque d'algerie : evootion economique et monétaire en algérie rapport 2005 op .cit. p163.

البيان	النقود الانتمائية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل	العرض النقدي M2	ودائع CNEP	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من %PIB
1990	134.94	135.14	270.08	72.92	343.00	85.62	428.5	77.29
1991	157.20	167.79	324.99	90.27	415.27	99.41	513.47	59.65
1992	184.20	184.86	369.71	146.18	515.90	115.20	634.1	59.00
1993	211.31	235.59	446.90	180.52	627.42	135.82	759.42	63.83
1994	22.98	252.84	475.83	247.68	723.51	151.54	865.41	58.18

La banque d'Algérie. Rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie :Statistique Monétaire 1964-2005, hors série-juin 2006 – ALGER.P48.57

□ المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم: 17 ديسمبر 1996. الديوان الوطني للإحصاء

□ عرض النقود M_1 : النقود الانتمائية+الودائع تحت الطلب.

□ عرض النقود M_2 : عرض النقود M_1 +الودائع لأجل

□ عرض النقود M_3 : العرض النقدي.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M_1 . و هذا راجع إلى نمو النقود الانتمائية أو العملة في التداول التي انتقلت من 270.08 مليار دج سنة 1994 و هو يمثل تضاعفا تقريبا مرتين و الملاحظ أيضا ارتفاع النقود في التداول من 134.94 مليار دج 222.98 مليار دج أي بمقدار 85.04 مليار دج و بخصوص الودائع تحت الطلب فقد ارتفعت أيضا من 135.14 مليار دج إلى 252.84 مليار دج.

أما العرض النقدي M_2 فقد عرف خلال الفترة 1994-1996 نمو يقدر ب 23% ليحقق سنة 1990 قيمة 343 مليار دج و هي ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 1994 التي حققت 723.51 مليار دج نتيجة لارتفاع ودائع الأجل بحيث حققت سنة 1990 ما قيمته 72.92 مليار دج لتصل سنة 1994 إلى 247.68 مليار دج. كما أن ودائع الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في زيادة مستمرة و بالتالي نمو مستمر ل M_3 ولقد عرف العرض النقدي انخفاضا من 77.29% إلى 59% بين سنتي 1991-1992

و ذلك نتيجة الاتفاق ألتئمائي الموقع مع صندوق النقد الدولي، إلى انه في سنة 1993 ارتفع العرض النقدي بنسبة 63.83% مع الناتج المحلي الخام لتتخفص سنة 1994 بنسبة 58.18% من الناتج المحلي الخام.

2- تحليل تطور مقابلات العرض النقدي (1990-1994)

الجدول رقم (02-06) : تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائري (1990 - 1994)

1994	1993	1992	1991	1990	البيان
60.39	19.61	22.64	24.28	6.53	الأصول الخارجة
67.52	(16.63)	(6.75)	226.72	-	معدل النمو %
7.42	2.56	3.42	4.77	1.55	نسبة التغطية %
468.53	527.83	226.93	158.97	167.04	قروض للدولة
11.23	132.59	42.75	(2.89)	-	معدل النمو %
56.13	68.76	34.29	31.23	39.72	نسبة التغطية %
305.84	220.24	412.31	325.84	246.97	قروض الاقتصاد
36.64	28.69	62.29	64.00	58.73	نسبة التغطية %
38.86	(46.50)	26.53	31.95	-	معدل النمو

Source : La Banque d'Algérie rapport 2006 Bulletin Statistique de La Banque d'ALGERIE : Statistique 1964—2005 hors-série-juin 2006- Alger 48.57

الملاحظ من خلال الجدول أن الأصول الخارجة أو احتياطات الصرف قيمتها متذبذبة خلال الفترة ففي سنة 1990 قدرت قيمتها بمقدار 6053 مليار دج سنة 1991 لتحقيق 24.28 مليار دج أي بمعدل نمو قدر ب 226.72% و بنسبة تغطية 4.77% بعد أن كانت 1.55% في سنة 1990 من مجموع مقابلات العرض النقدي، و هذا التذبذب نتيجة تغير أسعار النفط ليرتفع من 21.5 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 28.85 دولار للبرميل سنة 1991 إلا أنها انخفضت في سنة 1992 و 1993 لتحقيق على التوالي 22.64 و 19.61 مليار دج بانخفاض مقداره 30.03 مليار دج و انخفض معدل النمو نتيجة الانخفاض في الأموال الخارجية بنسبة 6.75 و في سنة 1994 ارتفعت الأموال الخارجية بصورة كبيرة ليحقق 60.39 مليار دج أي تقريبا ثلاث مرات بالمقارنة مع السنة الماضية و بمعدل نمو مرتفع قدر ب 67.52% و بنسبة تغطية 7.42% أما فيما يخص قروض للدولة فقد انخفضت سنة 1991 لتحقيق 158.97 مليار دج

بعد أن كانت قد حققت 167.04 مليار دج سنة 1990 بمعدل نمو منخفض يقدر ب 2.89% و بنسبة تغطية 31.23% من مجموع مقابلات العرض النقدي ثم تعود الارتفاع سنتي 1992 و 1993 ليصل معدل النمو 132.59 في سنة 1993 ثم يعود إلى انخفاض سنة 1994 بقيمة 468.53 مليار دج بمعدل نمو سلبي قدر ب 11.2% و نسبة تغطية 56.13% و هذا انخفاض جاء نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي ينص على التزام الصرامة في السياسة المالية.

و أما قروض الاقتصاد فخلال الفترة 1990-1992 فكانت في تزايد مستمر بحيث انتقلت من 246.97 مليار دج سنة 1990 إلى 412.31 مليار دج سنة 1992 بزيادة قدرها 165.34 مليار دج إلا أن معدل نمو انخفاض من 31.95% سنة 1991 إلى 26.53% سنة 1992 وأما نسبة التغطية فقد حققت ارتفاعا من 64% سنة 1991 إلى 62.29% سنة 1992 لتعود إلى الانخفاض سنة 1993 لتحقيق 220.24 مليار دج و هو انخفاض مذهل بحوالي 191.97 مليار دج قرابة ضعف بمعدل سلبي 46.5% نتيجة القيام بمعالجة الوضع المالي للمؤسسات مما دفع بالجهاز المصرفي إلى القيام بهذا التمويل . كما قامت الخزينة بإعادة شراء هذه القروض لترتفع سنة 1994 هذه القروض لتحقيق 305.84 مليار دج و بمعدل نمو قدر ب 38.86% و نسبة تغطية قدرت ب 36.64% من مجموع مقابلات القرض النقدي أي بزيادة قدرها 7.95% .

3- تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1994) : تطورت هذه

الفترة لارتفاع كبير لمعدل التضخم و الجدول الموالي يوضح هذا التطور خلال الفترة المدروسة

جدول رقم (02-07) تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990-1994)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل التضخم %	17.8	25.9	31.7	20.5	29

Source : ONS : retrospective statistique 1970.1996

يتضح من خلال الجدول السابق أن معدلات التضخم قد ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة 1996-1990 فقد ارتفع من 17.8% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 ليستقر عند حدود 29% سنتي 1994 و 1995 ليتراجع إلى 18.7% سنة 1996 و يمكن تفسير ارتفاع التضخم هذه الفترة لعدة أسباب أهمها قيام الحكومة بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1889.

4- تحليل تطور معدلات إعادة المصرفي الجزائري خلال (1990 – 1994) و سيتم توضيح

هذه التطورات من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (02-08) تطور معدلات إعادة المصرفي الجزائري خلال (1990-1994)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل إعادة الخصم %	10.5	11.5	11.5	11.5	15.0

المصدر ميمي جديدي انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود و مالية. قسم العلوم الاقتصادية . كلية الاقتصاد و العلوم التجارية جامعة حسيبة بن بوعلي . شلف (2006/2005) ص 137.

والملاحظ من خلال الجدول أن معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1993-1991 كانت ثابتة إلا أنها ارتفعت خلال سنة 1994 إلى 15% و هذا راجع إلى دخول الجزائر إلى برنامج إعادة التعديل الهيكلي خلال هذه الفترة.

5- تحليل تطور احتياطات الصرف (1990-1994): يمكن توضيح تطورات في هذه الاحتياطات

الصرف من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02-09) تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الاحتياطات من الصرف الأجنبي	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7

Source : Banque d'Algérie. Rapport 2001 : Evolution économique et monétaire en Algérie. Juillet 2002.P97

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه هو الثمن الملحوظ لاحتياطات الصرف الأجنبي بعد أن كانت خلال الفترة 1993-1986 لم تتجاوز احتياطات الصرف 2مليار دولار و لمدة ثماني سنوات التي سبقت برنامج التثبيت لأنه في سنة 1994 تجاوز 2 مليار دولار لتحقيق 2.7 مليار دولار و كانت سنة 1994 البداية الفعلية لقابلية تمويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة، و قابلية تحويل الدينار له اثر محسوس علة تثبيت و تحديد سعر الصرف على قيود الغرض و الطلب.

6- تحليل تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-1994): من خلال الجدول

الموالي سوف نحلل وضعية المديونية الخارجية في الجزائر.

جدول رقم (02-10) تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
مبلغ الدين	26.7	27	26.1	29.5	31.6

المصدر بطاهر علي : سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول : ص 201-202

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-1994) في تزايد و ذلك نتيجة تحول الإجراءات المالية التي تتحصل عليها الدولة من الخارج دون مقابل من السلع و الخدمات.

الفرع الثاني : اتجاهات السياسة النقدية (1995-2000)

أن ما ميز هذه الفترة دخول الجزائر للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الاتفاق العرض الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي في 22 ماي 1995 - 21 ماي 1998 و ينص هذا الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقرض المتوسط و الطويل مع نادي باريس و لندن و يعمل البرنامج على إعادة استقرار النقدي لتحقيق مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق و كذلك إدخال نظام مزادات القروض عن طريق مناقصات و هذا كمشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي كأداة أساسية غير مباشرة .

تحليل

-1

تطور الكتلة النقدية (1995-2000): من خلال هذا سيتم التطرق إلى تحليل الكتلة النقدية

للفترة من خلال العرض النقدي للاقتصاد الجزائري و الجدول الموالي يبين تطور الكتلة النقدية

جدول رقم (02-11) تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1995-2000)

البيان	النقود الأساسية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل	العرض النقدي M2	ودائع CNEP	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من %PIB
1995	249.76	269.33	519.09	28.45	799.54	174.54	974.08	48.58
1996	290.88	298.21	589.09	325.95	915.04	213.51	1128.56	43.91
1997	337.62	333.70	671.57	409.94	1081.51	298.96	1380.47	49.65

67.04	1897.37	304.98	1592.39	766.09	826.30	435.95	390.42	1998
65.61	2124.85	335.51	1789.34	884.16	905.18	465.18	439.99	1999
57.67	2378.23	355.7	2022.53	974.35	1048.18	563.65	484.52	2000

Source : La Banque d'Algérie rapport 2006 Bulletin Statistique de La Banque d'ALGERIE. Statistique Monétaire 1964-2005 hors-série .2006.alger.P48.57

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن ارض النقود **M1** شهدت ارتفاعا منذ سنة 1995 نتيجة ارتفاع النقود الانتمائية (الأوراق النقدية) و الودائع تحت الطلب حيث انتقلت من 519.09 مليار دج سنة 1995 الى 1048.18 مليار دج سنة 2000. أي زيادة قدرها 529.09 مليار دج و أما تفسير النقود الانتمائية التي كانت تأخذ حصة كبيرة و يتم تداولها خارج الدائرة المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات يعود إلى برنامج التثبيت الهيكلي (93-94) و برنامج التعديل الهيكلي (95-98)¹ . وفي سنة 1996 أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الخارجية. و هذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي و يمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة و عجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى و نظرا لما عرفه الاقتصاد في معدل التضخم خلال فترة التسعينيات² و لقد سجل العرض النقدي M_2 خلال الفترة (1994-2000) تباطؤ في النمو باستثناء سنة 1998، لتنتقل من 799.54 مليار دج سنة 1995 إلى 2022.53 مليار دج سنة 2000. كما أن شبه النقود أصبحت تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M_2 ويرجع هذا إلى زيادة معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة و استفزاز سعر الصرف الدينار مما سمح للأفراد و المؤسسات العامة و الخاصة بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية و بالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي³ .

أما العرض النقدي M_3 فهو في تزايد مستمر من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000 حيث انتقلت قيمته من 974.08 مليار دج إلى 10765.2 مليار دج و التي مثلت بنسبة 48.58% إلى 74.33%

¹ صالح مفتاح: النقود و السياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (2000/90). أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولية في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر. 2003.ص252

² موسى علو بوخاري سياسة الصرف الأجنبي و علاقاتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة

سعر الصرف الأجنبي الطبعة الأولى مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع بيروت لبنان 2010.ص260

³ مراقبة حجم الكتلة النقدية على الموقع rood.net/55555 6330995 docx ص 02

خلال الفترة و الملاحظ أن ودائع الصندوق لم تكن في المستوى النمو M_2 وخاصة أشباه النقود و عرفت سنة 1997 نمو ملحوظا لودائع صندوق التوفير و الاحتياط و التي بلغت قيمتها 298.96 مليار دج بحيث تزامنت مع عودة أسعار الفائدة الموجبة التي كانت سالبة قبل ذلك¹.

2- تطور مقابلات العرض النقدي (1995-2000): الجدول الموالي يبين تطور مقابلات العرض النقدي الجزائر خلال الفترة (1995-2000)

الجدول رقم (02-12) تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر (1995-2000)

البيان	الأصول الخارجة	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للدولة	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض الاقتصاد	معدل النمو %	نسبة التغطية %
1995	26.2	(56.61)	2.65	401.58	(14.28)	40.42	565.64	84.94	56.93
1996	133.94	411.22	11.24	280.54	(30.14)	23.55	776.84	37.34	65.21
1997	350.30	1661.53	23.12	423.65	31.95	27.96	741.28	(4.75)	48.92
1998	280.71	(19.86)	14.70	723.18	70.70	37.86	906.18	22.24	47.44
1999	174.5	(37.83)	7.82	847.89	17.24	39.11	1150.73	26.28	53.07
2000	776	334.69	31.71	677.41	(20.09)	27.68	993.73	(13.46)	40.61

Source : La Banque d'Algérie rapport 2006 Bulletin Statistique de La Banque d'ALGERIE. Statistique Monétaire 1964-2005 hors-série .2006.alger.P48.57

من خلال النظرة الأولى للجدول أعلاه يتبين إينا وجود تذبذب في قيمة الأصول الخارجية خلال الفترة (1995-1999) و التي انتقلت قيمتها من 26.2 مليار دج سنة 1995 إلى 133.94 مليار دج سنة 1999 بمعدل نمو مرتفع يقدر ب 411.22% ثم انخفض سنة 1998 بمعدل نمو قدره 19.86% ثم انخفض بشكل كبير سنة 1999 ليحقق 174.50 مليار دج و بنسبة تغطية 7.82% من مجموع القروض و انخفضت بمقدار 106.21 مليار دج كما كانت عليه في سنة 1998 و هذا راجع إلى السياسة النقدية المنتهجة في تلك الفترة و التي تماشى مع برامج التصحيح الهيكلي التي من خلالها إدارة العرض النقدي الذي

¹ احمد نصيب : أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006/2005)

يساهم في تشكيل الطلب المحلي و بالتالي فان من أهم أهداف لسياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراقبة العرض النقدي¹.

3- تحليل تطور معدلات التضخم (1995-2000): يوضح الجدول تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1995-2000)

جدول رقم (02-13) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم %	29.8	18.7				

لمصدر: كريم بودخدخ اثر سياسة الأنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر هي علوم التسيير تخصص مالية و نقود جامعة دالي إبراهيم الجزائر 2010.ص189

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم استقر نسبيا خلال 1994 و 1995 بنسبة 29% و 29.8 على التوالي ليتراجع سنة 1996 ب 18.7 % ثم يستمر في التراجع إلى أن يصل ل 0.3% عام 2000 و يمكن تفسير ذلك الانخفاض في هذه المرحلة إلى تطبيق سياسة نقدية انكماشية في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي نتيجة الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة تقليص نمو الكتلة النقدية و التخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازي²

4- تحليل معدل إعادة الخصم (1995-2000): يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (02-14) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال (1995-2000)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل إعادة خصم %	14.0	13.0	11.0	9.5	8.5	6.5

¹ احمد نصرو هشام ليزة اثر فاعلية النسب للسياسة النقدية على مؤشر اسعار المواد الغذائية الملتقي الدولي السادس حول استراتيجيات الامن الغذائي بالعالم العربي المنعقد يومي 07/08/ديسمبر 2011. جامعة 20/اوت/1955 سكيكدة.ص03

² عبد العزيز طيبة.فعالية بنك الجزائر في تقييم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال فترة (2000-2011) اكااديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية . العدد. 22جوان 2014 . ص28

المصدر طيبة عبد العزيز أساسه استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ص مقود و مالية قسم العلوم الاقتصادية 2005) ص 179

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم في تراجع مستمر حيث كان مرتفعا سنة 1995 بنسبة 14% ليستمر في التراجع و هذا التراجع جاء نتيجة النمو الشديد للكتلة النقدية و الذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي الأهداف خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد وانخفاض معدلات الفائدة واستقرار معامل السيولة.

5- تحليل تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995-2000): ويمكن تحليل هذا التطور في احتياطات الصرف في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02-15) تطور احتياطات الصرف في الجزائر (1995-2000)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطات الصرف	2	4.4	8	6.8	4.4	11.9

Source : La Banque d'Algérie rapport 2001.Evolution Economique et monétaire en ALGERIE .2002 p97

الملاحظ من خلال أعلاه أن احتياطات الصرف في تزايد مستمر خلال القدرة 1995-1997 لتحقيق سنة 1997 ما قيمته 8 مليار دولار أمريكي وهذا الارتفاع ناتج عن التمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة بالإضافة إلى استقرار في أسعار البترول إلا أنها انخفضت سنة 1998 لتحقيق 608 مليار دولار أمريكي وانخفضت في السنة الموالية لتحقيق 4.4 مليار دولار أمريكي أي بانخفاض قدره 2.4 مليار دولار وهذا الانخفاض سببه الصدمة البترولية¹ و في سنة 2000 ارتفعت احتياطات الصرف إلى 11.9 مليار دولار أي بزيادة كبيرة عن السنة الماضية بمقدار 7.5 مليار دولار و جاء هذا الارتفاع بفضل الإجراءات التصحيحية التي قام بها بنك الجزائر و الحكومة بالإضافة لعودة البترول للارتفاع مجددا²

¹ مولاي حثير شيد : السياسة النقدية في الجزائر واقع و افاق على الموقع elbassinnet ص 11

² نفس المرجع ص 11

6- تحليل تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000) : خلال هذه الفترة انخفضت المديونية الخارجية نتيجة برنامج التعديل و التصحيح الهيكلي و سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي

جدول رقم (02-16) تطور حجم الديون الخارجية في الجزائرية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مبلغ الدين	31.57	33.65	31.22	30.47	28.32	25.26

المصدر محمد رضا محامدة دولة قياسية الأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر على الموقع www.kontkji.com/media/ ص 81.

مثلما هو واضح في الجدول أعلاه فان الديون الخارجية قد ارتفعت ما بين سنوات 1995 إلى 1996 بحيث استقلت من 49، 29 مليار دولار سنة 1997 إلى غاية سنة 2000 من 31.22 مليار دولار إلى 25.26 مليار دولار و يفسر هذا التذبذب في الارتفاع و الانخفاض في الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى تأجيل الاستحقاقات فيما يخص أصل الديون و بعض القواعد يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر من مؤسسات بروتون وودز هذا بالنسبة لفترة (1994-1996)¹

الفرع الثالث: اتجاهات السياسة النقدية (2001-2007)

تعتبر الفترة 2001-2007 هي مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية من خلال انتهاج الدولة سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط و ذلك عبر برامج الاستثمارات و قد تمثلت في البرامج أساسا برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو الاقتصادي في الفترة 2005-2009 إذ تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي خلال هذه الفترة²

¹ حتحات محمد رضا مرجع سابق ص 08.

² محمد مسيعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي الجزائري و اثرها على النمو مجلة الباحث العدد 10. 2012. ص.

1- تحليل تطور الكتلة النقدية للفترة (2001-2007): و يمكن توضيح هذا التطور من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم(02-17) تطور الكتلة النقدية للفترة (2001-2007):

البيان	النقود الأساسية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل	العرض النقدي M2	ودائع CNEP	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من %PIB
2001	577.15	661.36	1238.51	1235	2473.51	376	2849	66.88
2002	664.68	751.65	1416.34	1485.19	2901.53	352.2	3253.73	71.70
2003	781.33	849.04	1630.37	1724.04	3354.41	378.5	3732.91	70.91
2004	874.34	1286.23	2160.57	1577.45	3738.02	158.6	3896.62	63.75
2005	921.01	1501.72	2422.73	1724.17	4160.90	276	4436.9	59.16
2006	1081.04	2017.54	3098.59	1759.28	4857.87	325.8	5183.67	61.77
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.60	378.27	6372.87	66.98

Source : La Banque d'Algérie rapport 2006 Bulletin Statistique de La Banque d'ALGERIE. Statistique Monétaire 1964-2005 hors-série .2006.alger.P48.57

بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية الإحصائيات النقدية و المالية: على الموقع -of-bank.www.algeria.d2 العدد 12-ديسمبر 2010 ص. 07.11

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن عرض النقود **M1** شهدت ارتفاعا متواصل خلال الفترة المدروسة حيث كان يبلغ 2138.51 سنة 2001 ليواصل ارتفاعه ليصل إلى 4233.6 سنة 2007 و ذلك نتيجة الارتفاع الكبير لحجم الودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنك أما بالنسبة للعرض من النقود **M2** عاد للنمو من جديد سنة 2002 و ذلك بمعدل 22% مقابل 13.03% سنة 2000 ومع ذلك هو تحسن أسعار النفط أو في السنوات الموالية قامت السلطة النقدية بإتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف و التوسع من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي و التشغيل معدل التضخم يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في مرحلة لاحقة و في ظل التوسع النقدي المتواضع جدا¹ على الرغم من انخفاض معدل نمو الودائع لأجل و هذا لتبادل على انه هناك مبالغ ضخمة و غير مستقلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في استقطاب هذه الأموال و تحويلها إلى استثمار

¹ بنك الجزائر: التقرير السنوي لسنة 2010. ص 167

منتج¹. أما العرض النقدي **M3** فهو في تزايد مستمر خلال هاته الفترة المدروسة حيث انتقلت قيمته من 2849.5 مليار دج سنة 2001 إلى 6372.87 مليار دج و الملاحظ أن قيمة ودائع الصندوق خلال سنة 2004 حققت 158.6 مليار دج و تعود إلى الارتفاع خلال السنة الموالية لتحقق ضعف القيمة السابقة أي بقيمة 276 مليار دج سنة 2005 لتستمر في الزيادة بعد ذلك.

2- تطور مقابلات لعرض النقدي (2001-2007): سيتم توضيح تطور المقابلات عبر الجدول التالي:

جدول رقم (02-18) تطور مقابلات لعرض النقدي (2001-2007):

البيان	الأصول الخارجة	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للدولة	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض الاقتصاد	معدل النمو %	نسبة التغطية %
2001	1310.74	68.90	44.3	569.72	(15.90)	39.72	1078.44	8.52	36.45
2002	17.55.6	33.93	48.75	578.69	1.61	16.07	1266.8	17.46	35.18
2003	2342.66	33.43	56.60	423.40	(26.83)	1021	1380.16	8.49	33.27
2004	3119.17	33.14	67.32	(20.59)	(104.86)	(0.44)	1434.38	11.17	33.13
2005	4179.39	33.98	83.28	(939.24)	(4463.3)	(18.72)	1778.28	15.89	35.13
2006	5522.06	31.96	89.11	(1267.71)	(34.97)	(20.46)	1905.4	7.14	31.35
2007	7415.56	34.46	99.07	(2193)	(73.08)	(29.48)	2214.45	15.22	29.77

ص 10

يوضح الجدول أعلاه خلال الفترة 2001-2007 الملاحظ أن الأصول الخارجية في تزايد مستمر ففي سنة 2001 كانت قيمتها 1310.74 مليار دج لتنتقل إلى 7415.56 مليار دج سنة 2007 و نسب نمو مذبذبة بعض الشيء ففي سنة 2001 كان المعدل مرتفع ليحقق 68.90 % ثم ينخفض في سنة 2002 إلى النصف تقريبا ليستقر نوعا ما خلال السنوات الخمس الموالية على معدل نمو يتراوح بين 33 % و 34 % كما نلاحظ انه خلال سنة 2005 تجاوزت الأصول الخارجية للسيولات النقدية و شبه النقدية في الاقتصاد الوطني². أما فيما يخص قروض الدولة فخلال الفترة 2001-2007 فهي متذبذبة ففي سنة 2001 كانت قيمتها قد حققت 569.72 مليار دج وفي سنة 2002 ارتفعت لتحقق 578.69 مليار دج إلا أنها انخفضت في سنة 2003 لتحقق 423.40 مليار دج بمعدل نمو سلبي و ابتداء من الفترة 2004-2007

¹ فيصل راسي مقال: التحولات النقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2009) مجلة الباحث العدد

10/2012/ص76.

² بنك الجزائر : التقرير السنوي 2008. ص 182

حققت قروض لدولة قيم سالبة و بمعدلات نمو سالبة و تغطية سالبة بحيث انتقلت من القيمة السالبة 20.59 مليار دج إلى 2193 مليار دج خلال سنتي 2004 و 2007 و بمعدلات نمو سالبة 104.86 % و 73.08 على التوالي و ذلك راجع إلى انخفاض تدريجي لمديونية الخزينة العمومية و استقرار تراكم فضلا عن التراكم المالي من طرفها مع تزايد الموارد لعلى صندوق ضبط الإجراءات¹ و شهدت قروض الاقتصاد للفترة 2001-2007 زيادة مستمرة و بشكل كبير و سبب هو دخول الجزائر إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي و دخول في برنامج دعم النمو الاقتصادي.

3- تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2007): سيتم تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الجدول الموالي.

الجدول (02-19) تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2007):

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
4.5	2.5	1.6	3.6	2.6	104	4.2	معدل التضخم %

Source: « evolot M on économique et monétaire en Algérie » Bank d'Algérie. Rapport 2002, 2003, 2006, 2008, 2009, an 2010

نلاحظ من خلال هذا الجدول تذبذب كبير لمعدل التضخم كما نلاحظ أيضا ارتفاع مفاجئ لمعدل التضخم في سنة 2001 ليصل إلى 4.2% بعدما وصل إلى أدنى حالاته في عام 2000 و هذا الارتفاع جاء كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة ابتداء من سنة 2001 فتراكم الموجودات الأجنبية وضع البنك أمام وضعية صعبة نظرا لغياب إستراتيجية وطنية شاملة من جهة و ألزم القانون 10/90 بنك الجزائر بتحديد و تنفيذ السياسة النقدية و ضمان الاستخدام التام للموارد و النمو السريع الاقتصادي من جهة أخرى². ليرتفع في عام 2007 إلى 4.5% بسبب توسع في السياسة و انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي كما يعود خصوصا

¹ بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008. ص 189

² فيصل براسي: تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر (2000-2011) البحوث الاقتصادية

هذا الارتفاع إلى ثلاث عناصر أساسية و هي ارتفاع الرواتب و أجور دون أن يقابلها زيادة الانتاجية ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية فائض السيولة المصرفية¹

4- تحليل تطور إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2001-2007) : يمكن توضيح تطور في معدل إعادة الخصم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-20) تطور إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2001-2007)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل إعادة التضخم %	6.0	5.5	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0

عبد العزيز طيبة: سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية قسم العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2005. ص 179

يتضح من خلال الجدول بان معدل إعادة الخصم في انخفاض سنة 2001 و 2003 حيث كان معدل الخصم يقدر ب 6% لسنة 2001 و تواصل في الهبوط ليصل إلى 4.5% في عام 2003 ليستقر على معدل 4% من سنة 2004 و 2007 و هذا الانخفاض جاء نتيجة التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك و ما ترتب عنه من فائض في السيولة و بالتالي اجحام البنوك على طلب إعادة التحويل مما أدى إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق باستعمال أداة نقدية جديدة تسمى "استرجاع السيولة بمناقصة" يتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من السيولة السوق النقدية ثم إدخالها و استعمالها من قبل بنك الجزائر ابتداء من شهر أفريل 2002².

تحليل

5-

تطور احتياطات الصرف الخارجية للجزائر خلال الفترة (2001-2007): توضح تطور

في حجم الاحتياطات الصرف الخارجية للجزائر من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (02-21) احتياطات الصرف الخارجية للجزائر خلال الفترة (2001-2007):

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
--------	------	------	------	------	------	------	------

¹ فيصل راسي مرجع سبق ذكره ص 79

² محمد لكصاسي: الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر صندوق النقد العربي ابوظبي 2004. ص 09.

110.18	77.78	56.18	43.11	32.11	23.94	17.96	المبلغ
--------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	--------

المصدر: بلقاسم زايري كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 7 ص 61

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بان احتياطات الصرف الخارجية في تزايد كبير لفترة 2001-2007 و سبب تزايد الاحتياطات في هذه الفترة القصيرة هو زيادة في الانحياز الدولة من العملات الأجنبية و خاصة الدولار الناتجة عن ارتفاع في أسعار البترول

تحليل

-6

تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2007): و سيتم تفسير هذا التطور في الديون الخارجية في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-22) تحليل تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2007):

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
5.586	5.606	17.19	21.82	23.35	32.64	22.57	مبلغ الدين

محمد رضا حتحات دراسة قياسية الاثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر على الموقع [www.kantakji.com/media/3368/7 F..doc](http://www.kantakji.com/media/3368/7_F..doc) ص 08
بنك الجزائر : التقرير السنوي لسنة 2008 مرجع سبق ذكره ص 93.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع طفيف لمبلغ الدين الخارجي بين سنتي 2001 و2002 و2003.2002 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أما الأورو (20%) و كذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة و هذا الارتفاع للأورو و الحق بالجزائر خسارة في الصرف قدرت ب 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003¹ . و استمر الانخفاض و بشكل قياسي من مخزون الدين الخارجي في نهاية 2007 و ذلك بسبب شارع في التسديد المسبق للديون خلال هذه الفترة (2005-2007)²

الفرع الرابع: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)

¹ محمد رضا حتحات : مرجع سبق ذكره ص 08

² بنك الجزائر: التقرير السنوي لسنة 2008 مرجع سابق ص 92

عرفت السياسة النقدية خلال الفترة (2008-2014) العديد من التحولات و ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 من جهة التي كان لها انعكاسات تجارية و مالية و نقدية على الجزائر إلا أن اخطر الانعكاسات تمثلت في تدني إجراءات البلد من العملات المتأتية من تصدير المحروقات و الأزمة النفطية الحالية من جهة أخرى

تحليل

-1

تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2014) : ويتم توضيح هذا التطور في

الكتلة النقدية من خلال الجدول الموالي:

الجدول الرقم (02-23) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)

البيان	النقود الأساسية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل	العرض النقدي M2	ودائع CNEP	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من %PIB
2008	1561.7	2946.9	4508.6	1991	6499.60	459.8	6959.4	62.82
2009	1849.9	2575.3	4425.2	2234.9	6660.10	572.9	7233	72.28
2010	2132.2	2651.1	4783.3	2443.6	7226.9	735.4	7961.9	79.56
2011	2610.5	3495.8	6106.3	2787.5	8893.8	1034	9927.8	82.64
2012	2997.2	3388.2	6385.4	2787.5	9390.6	1373.6	10764.2	74.33
2013	2106.2	3325.2	64582.2	3005.2	10230.2	1475.2	11265.2	72.2
2014	9387.2	3458.2	7524.2	3225.1	10870.1	1500.2	12258.2	78.1

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية: الإحصائيات النقدية و المالية على الموقع www.bank-of-algeria.dz العدد 12 ديسمبر 2010. ص 11/07

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن عرض النقود **M1** تواصل في الارتفاع خلال الفترة المدروسة حيث كان يبلغ 4508.6 سنة 2008 ليستمر في الارتفاع ليصل الى سنة 2014 و ذلك نتيجة الارتفاع الكبير لحجم ودائع تحت الطلب .

و نفس الشيء بالنسبة للعرض النقود **M2** بالرغم من تراجع في قيمة الودائع لأجل ما العرض النقدي **M3** فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هاته الفترة حيث انتقلت قيمته من 6959.4 مليار دج سنة 2008 إلى 12258.2 سنة 2014 مليار دج و ذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

-2

تحليل

تطور مقابلات العرض النقدي خلال الفترة (2008-2014): يمكن تفسير و تحليل تطور

مقابلات العرض النقدي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-24) تطور مقابلات العرض النقدي خلال الفترة (2008-2014):

البيان	الأصول الخارجية	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للدولة	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض الاقتصاد	معدل النمو %	نسبة التغطية %
2008	10247	38.18	110.91	(3627.3)	(65.40)	(39.27)	2615.5	18.12	28.34
2009	10886	06.23	103.83	(3488.9)	(38.15)	(33.28)	3086.5	18.04	29.45
2010	11997	10.20	102.06	(3510.9)	(0.63)	(29.87)	3268.1	05.89	27.81
2011	13922.4	16.04	97.76	(3406.6)	(2.98)	(23.92)	3726.5	10.41	26.17
2012	14940.4	06.81	93.69	(3289.8)	(3.42)	(20.63)	4297.5	15.32	26.95
2013	15225.16	07.81	94.1	(3235.4)	(3.4)	18.1)	5156.30	16.2	27.3
2014	16287.2	8.8	93.9	(3428.1)	(4.46)	(19.6)	5223.2	15.9	27.8

بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية: الاحصائيات النقدية و المالية على الموقع www.bank-of-algeria.dz

العدد 12 ديسمبر 2010. ص 11/07

من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول الخارجية في تزايد مستمر و لكن بنسب متذبذبة و منخفضة ففي سنة 2008 كان معدل منخفض بالنسبة لما كان عليه في سنة 2011 ليحقق 38.18% ثم ينخفض في السنة الموالية بنسبة 06.23% بسبب الوعود في قطاع المحروقات و ذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية ليعاود الارتفاع خلال سنتي 2010 و 2011 بمعدل نمو 10.20% و 16.04% على التوالي تم ينخفض مجددا خلال السنوات الموالية بسبب ارتفاع القروض مقدمة من الاقتصاد نتيجة الدعم المالي مقدم من قبل الدولة لتحفيز

القروض السليمة و متوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما ساهم في ديناميكية النشاط الاقتصادي خرج قطاع المحروقات¹. استمرار انخفاض في قروض للدولة بالقيم السالبة و ذلك لنفس الأسباب .

3- تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2008-2014): مرت الجزائر خلال هذه الفترة بجملة من تطورات في معدلات التضخم و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02-25) تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2008-2014):

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9	3.26	3.5

Source: bank « evolot M on economie et monétaire en algerie » d'algerie. Rapport 2002, 2003, 2006, 2008, 2009, an 2010

بنك الجزائر التقرير السنوي 2012

بنك الجزائر التقرير السنوي 2013

بنك الجزائر التقرير السنوية 2014

يمكننا أن نلاحظ من الجدول أعلاه انه خلال الفترة 2008-2013 كانت معدلات التضخم متذبذبة حيث بلغت سنة 2008 إلى 4.4% ويرجع هذا الارتفاع إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار ما تسبب في ارتفاع السلع المستوردة علما أن 20% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأول للجزائر². ولكن هذه الارتفاع ليس بكبير رغم الأزمة العالمية الحادة هذا نتيجة للطلب العالمي المتزايد و بروز الصين كزبون كبير وهم في السوق النفطية³. مقارنة بالسنة السابقة حيث قدر معدل التضخم إلى 8.9% خلال سنة 2012. بعد أن كان سنة 2011 قدر ب 4.5% و 39% سنة 2010 و هذا راجع أساسا إلى دعم استقرار مستوى الأسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الارتفاع المذهل من خلال سنة 2012 ثم تراجع معدل

¹ بنك الجزائر التقرير السنوي 2012 مرجع سابق ص 184

² فيصل راسي: منتديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر (2000-2011) و البحوث الاقتصادية العربية العددان 2013. 61.62. ص 205

³ علي يوسفات عتية التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2006) و مجلة الباحث العدد 2011/11. ص 69

التضخم إلى 3.26 % سنة 2013 و 3.5 % سنة 2014 نتيجة تراجع التضخم المستورد كون مستوى أسعار السلع المستوردة تراجع بنسبة 3.5% بسبب تراجع التضخم العام على مستوى البلدان المتقدمة و الناشئة و المتقدمة منذ منتصف سنة 2012¹

تحليل

-4

تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2008-2013): الجدول الموالي يوضح تطور في معدل

إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة

الجدول رقم (02-26) تحليل تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2008-2013):

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	4.0	4.0	4.0	4.0	2.9	3.1	

بنك الجزائر التقرير السنوي 2012

بنك الجزائر التقرير السنوي 2013

بنك الجزائر التقرير السنوية 2014

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات إعادة الخصم ثابتة خلال الفترة 2008-2013 إلا أنها انخفضت في سنة 2012 بنسبة انخفاض قدرت ب 1.1% إلا أنها ارتفعت خلال سنة 2013 بزيادة قدرها 0.2%.

تحليل احتياطات

-5

الصرف في الجزائر خلال الفترة (2008-2014): وهذا الجدول الموالي يوضح تطور احتياطات

الصرف خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم (02-27) تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (2008-2014):

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
المبلغ	143	184	162	182	200

¹ بنك الجزائر: التقرير السنوي لسنة 2013 مرجع سابق. ص 178

المصدر: تيجاني بالقي: تقسيم اثر البرامج الاستثمارية العامة على المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2008-2011 دراسة تحليلية تقييمية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 13-2013 ص 68

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن احتياطات الصرف في الجزائر في تزايد متواصل و ذلك بسبب ارتفاع في الإجراءات البترولية فقد بلغت 200 مليار دولار خلال عام 2012 مقابل 101 مليار سنة 2008 حيث صنف صندوق النقد الدولي الجزائر في صنف البلدان اقل مديونية من بين البلدان 20 لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لسنة 2012 و ثاني اكبر بلد يتوفر على احتياطات الصرف الرسمية بعد المملكة العربية السعودية¹.

تحليل تطور الديون

-6

الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2013): يمكن توضيح تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي².

الجدول رقم(02-28) تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2013):

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
المبلغ	143	184	162	182	200

بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2008 مرجع سابق ص 93

بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2013 مرجع سابق ص 70

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الانخفاض القوي للدين الخارجي في خلال الفترة (2008-2013) بحيث بلغ سنة 2008 إلى 5.58 مليار دولار ليواصل انخفاض في سنة 2013 ليصل إلى 3.39 مليار دولار وذلك راجع للتراكم المعبر الاحتياطات الرسمية للصرف الذي ساهم في الحد من تسرب خطر العدوى للجزائر أمام تزايد حدة الأزمة المالية الدولية

المطلب الثالث: إدارة السياسة النقدية:

¹ تيجاني بالقي : تقييم اثر البرامج الاستثمارية العامة على المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة

2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 13.2013.ص 68

² بنك الجزائر : التقرير السنوي لسنة 2013 مرجع سابق ص 57

سنناقش في هذا المطلب أهداف السياسة النقدية في الجزائر و مدى تحقيقها في ظل قانون النقد و القرض و الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فان السياسة النقدية تعتبر أداة هامة بيد السلطات لتحقيق استقرار الأسعار، تحقيق النمو الاقتصادي، مكافحة البطالة و توازن ميزان المدفوعات.

أولاً: هدف استقرار الأسعار و مكافحة التضخم:

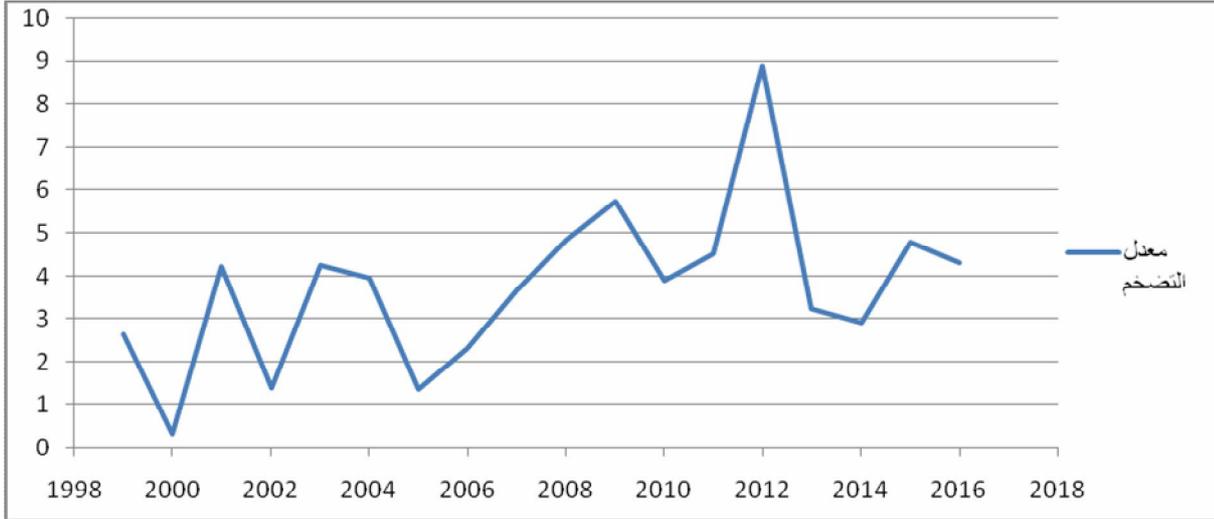
إن الإصلاحات السياسية التي أدخلت على عمل و سياسة بنك الجزائر وفق ما جاء به قانون النقد و القرض 10/90 جعلت أهم أولوياته التركيز على المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية و بالتالي الاعتماد على أدوات تلك الأخيرة قصد كبح مشكل التضخم خاصة بعد الحكومة الجزائرية لإلغاء الحكم على الأسعار و المسجل كأهم مبادئ الاقتصاد الموجه مركزيا من هنا كان لزاما علينا أولاً أن نستخلص تطور مؤشر المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر ثم نعمل لدراسة التغيير في ذلك المؤشر من خلال عرض السيرورة التي عرفها مستوى التضخم في الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

جدول رقم (02-29) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2016)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.64	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	4.30

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل رقم (04) : تطور معدل التضخم في الجزائر الفترة (1999-2016)



من خلال تحليل الجدول و الشكل أعلاه نجد أن تطور معدل التضخم في الجزائر في الجزائر خلال الفترة 1999-2016 عرف عدة مستويات.

مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي، و توجه الحكومة الجزائرية نحو تغيير النظام الاقتصادي المعتمد آنذاك ابتداء من سنة 1990. بتطبيق قانون النقد و القرض 10/90 كقاعدة أساسية نحو بناء معالم جديدة أكثر كفاءة للنظام المالي في الجزائر.

عرف معدل التضخم انخفاضا من سنة 1999 إلى سنة 2000 حيث وصل إلى حدود 0.33 كادني حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال الهيكلي كتحرير الأسعار و تعديل أسعار الفائدة و زيادة معدل نمو الكتلة النقدية و الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

ويرجع معدل التضخم في الارتفاع من سنة 2005 إلى سنة 2009 و هذا راجع إلى زيادة في الكتلة النقدية برامج صندوق النقد الدولي وز في سنة 2011 بدا في الارتفاع من جديد بعد ما تراجع سنة 2010 بسبب تحرير الأسعار و الصرامة في تسيير الكتلة النقدية و في سنة 2012 تفاقم التضخم في الارتفاع القوي بأعلى معدل مسجل بعدما عرف تراجعا واسعا في 2013، وكذلك سنة 2014 و هذا راجع إلى هشاشة معتبرة لميزانية الدولة تحت اثر ارتفاع قوي في نفقات الميزانية الكلية.

أما بالنسبة لسنتي 2015 و 2016 فنلاحظ ارتفاعاً في سنة 2015 إلى 4.78% و في سنة 2016 إلى 4.3% وذلك راجع إلى انخفاض سعر البترول إلى 52 و 53 دولاراً للبرميل على التوالي مقارنة بالسعر المعتمد 105.37 دولاراً للبرميل.

على العموم يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن أهم الأسباب ارتفاع مستويات العمالة للأسعار على المستوى المحلي أي أن الأسباب التي تتولد عنها الضغوط التضخيمية في الجزائر تتمثل فيما يلي¹

- التوسع في مكونات الاتفاق الكلي المحلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص و العام و الاتفاق الاستثماري.

- الزيادة في التكاليف الإنتاجية.

- التوسع النقدي غير المراقب و دور المديونية الداخلية و تفاقم عجز الميزانية .

- التضخم المستورد إلى الجزائر.

- تطور حجم المديونية الخارجية و احتلال ميزان المدفوعات.

ثانياً: تحقيق النمو الاقتصادي

بدا عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينيات و في ظل الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي فمن الاتفاق الاستعداد الانتمائي إلى برامج التعديل الهيكلي، و دلت التجارب التاريخية على أن تطبيق برامج التقويم هذه تنتج آثاراً انكماشية في الأمد القصير لأنه يمر بتطهير الاقتصاد و إعادة تقييم التوازنات و يتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش لان عمل السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي و التضخم سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية و البطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.

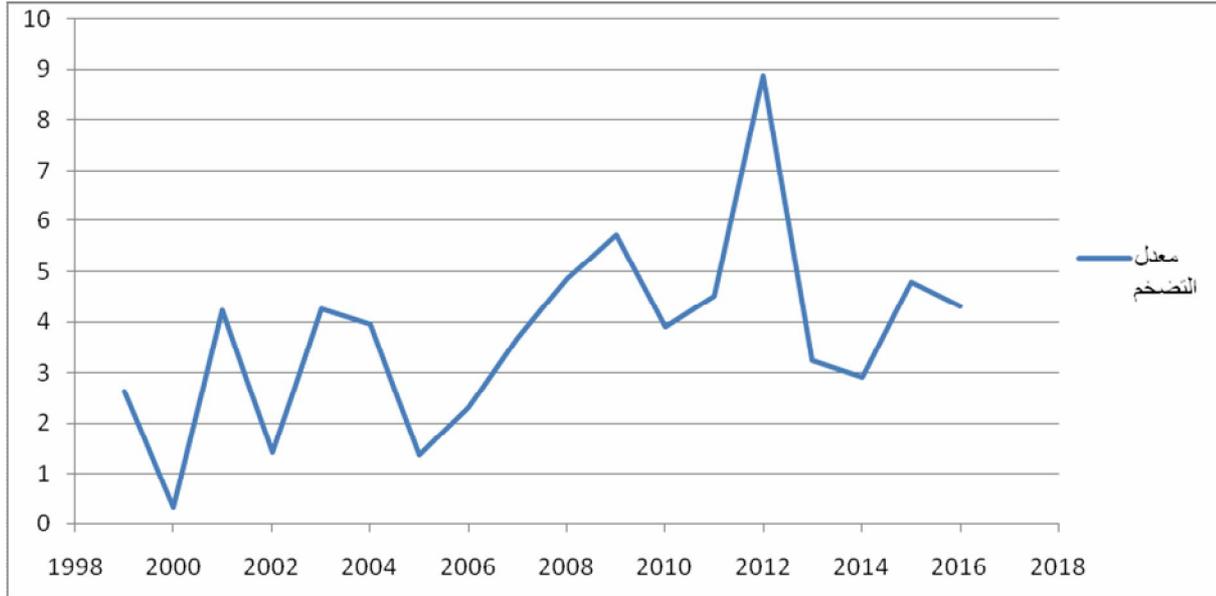
جدول رقم (02-30) تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1999-2016)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	3.2	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	2.0	1.6	3.6	2.8	3.3	2.5	3.8	3.7	3.4

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

شكل رقم (05): تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1999-2016)



إن الأزمة المالية لسنة 1986 تسببت في العديد من المشاكل الاقتصادية و السياسية مما انعكس على معدل النمو بانحداد شديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي 0.9% و لكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 (0.8%) تقريبا. و شهدت التسعينيات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و الأجنبية في الجزائر، كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه في سنة 1999 بلغت نسبته 3.2% فقد سجلت تراجعا مقارنة مع سنة 1998 التي كان يقدر فيها معدل النمو 5.1% رغم السير المالي الذي تحقق في تلك الفترة خاصة مع تحسن أسعار المحروقات غير انه لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات اقتصادية و استمر النمو في الانخفاض حيث سجل سنة 2000 معدل 2.2% رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي نتيجة تحسن الظروف المناخية و اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولما كانت هذه النسبة غير كافية تزامنا مع تحسن أسعار المحروقات في السواق العالمية مما أدى إلى القيام بتنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث سجلت هذه الفترة نمو منتظما للاقتصاد ، و الذي لوحظ إنعاشه سنة 2001 و الذي تأكد سنتي 2002-2003 حيث تعتبر النسبة 7.2% أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة الدراسة و هذا

بفضل نتائج القطاع الفلاحي و كذا قطاع المحروقات الذي كان المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ثم بدا معدل النمو في الانخفاض في سنة 2004 و استمر في الانخفاض ليصل إلى 1.7% سنة 2006 و هذا الانخفاض دفع السلطات العامة في الجزائر إلى تطبيق مخطط دعم الإنعاش أملا ضخما في رفع وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2007 إلى غاية 2014 العديد من التقلبات أهمها الارتفاع من 1.7% سنة 2006 إلى حدود 1.6% كحد أدنى له خلال هذه الفترة ثم يبدأ في الارتفاع ليصل إلى حدود 3.8% سنة 2014.

ثالثا: تطور معدل البطالة:

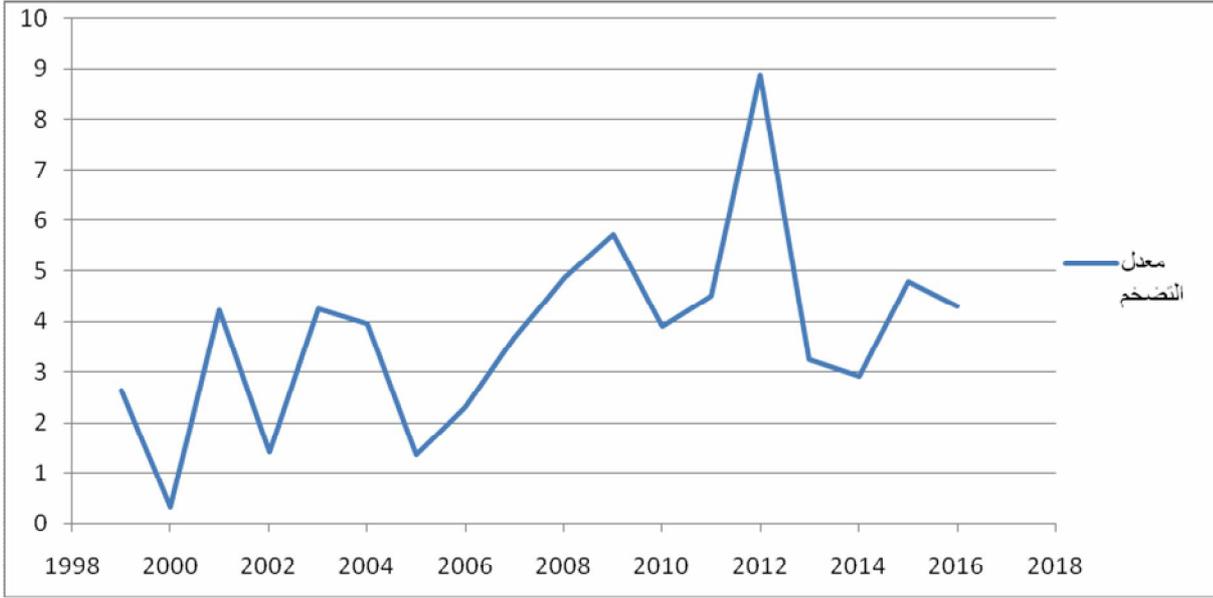
في بداية التسعينيات بدأت سياسة التحرير الاقتصاد الوطني غير أنها تدعمت بشكل كبير في المنتصف الثاني من التسعينيات بتبني الحكومة لبرنامج مكافحة البطالة و ذلك في محاولة لكبح ارتفاع نسبة البطالة التي تعقدت أكثر جزاء التدابير برنامج التصحيح الهيكلي من الجهة و التخفيف من أثارها السلبية من جهة ثانية حيث يستجيب البرنامج الأول المتخذ من طرف الحكومة الجزائرية لمطلبين أساسيين هما إدخال مرونة أكبر على علاقات العمل بتأطير سوق العمل و تخفيض الكلفة الاجتماعية لبرنامج التصحيح كإجراء انتقالي.

جدول رقم (02-31) : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2016)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	25.4	29.8	27.3	25.9	23.7	20.1	15.3	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	9.9

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل رقم (06) : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2016)



إن ظاهرة البطالة لم تكن معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات و السبعينات و الثمانينات يحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول لذلك فانه ما أن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض في منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في ارتفاع من 17% في سنة 1987 إلى 28% سنة 1995 ليصل إلى حدود 30 % سنة 2000. هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة الذائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات و التالي انخفاض و تقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة و عجز جل المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى لان في الواقع هذه الزيادة نجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على استثمار و هذا الأخير سجل تراجعاً كبيراً خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية و دفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال. أما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو إغلاقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث تم تسريح أكثر من 500.000 عامل و غلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1994 و 1998 بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي (غير رسمي) خاصة في مجال النشاط التجاري، و مما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي حوالي 400.000 إلى 600.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنوياً، كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه لفترة أما في فترة 2001-2004 فسجلت تراجعاً محسوساً لمعدلات البطالة و انتقالاً فريداً من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت، حيث وصل عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.3% من إجمالي الفئة النشطة و حسب التحقيق الذي إجراء الديون الوطني للإحصائيات في

شهر سبتمبر 2003 حول النشاط و الشغل و البطالة بلغت نسبة البطالة 23.7 % مسجلة انخفاضا مقارنة بسنة 2001. استمرت البطالة في الانخفاض من حيث قدر عدد البطالين سنة 2004 حوالي 1.7 مليون عاطل عن العمل بنسبة 17.7% مسجلة تراجع قدره 406736 مقارنة ب 2003 لمواجهة تدهور سوق الشغل أنشأت السلطات العمومية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا و أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم استمرت نسبة البطالة في الانخفاض من سنة 2006 حتى 2015 وفي رأينا أن تراجع نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعينيات، التي ساعدت على الاستقرار السياسي و الاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير، و كذا استقرار أسعار المحروقات كما أن الدولة انتهجت سياسة في ميدان التشغيل و التي ركزت أساسا على الاهتمام و إعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل التي أنشأت خصيصا لتحسين و تنظيم سوق العمل و امتصاص البطالة.

رابعا: تحقيق التوازن في ميزان الموضوعات :

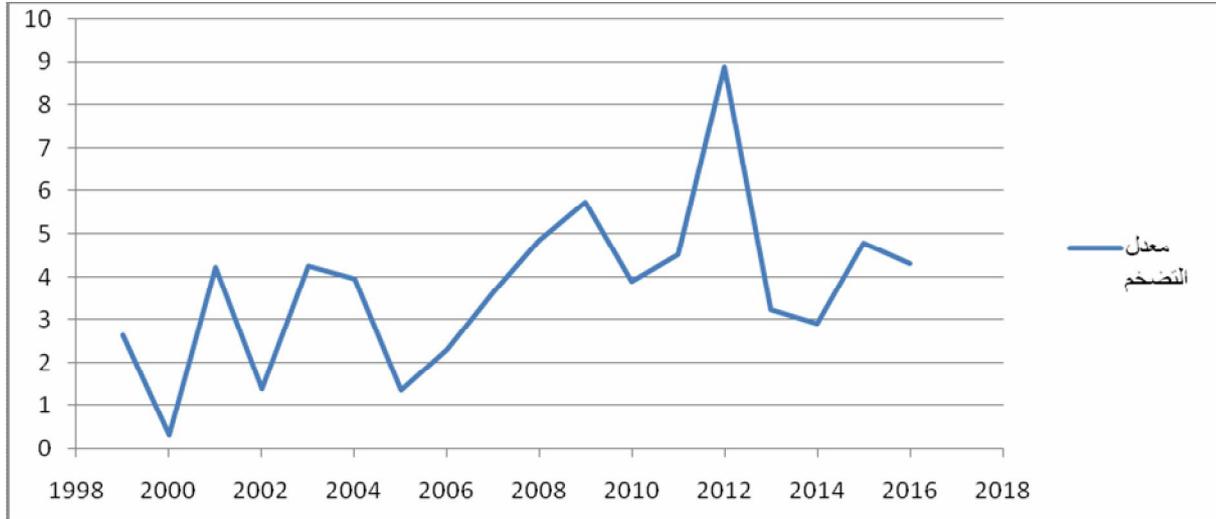
يشكل الميزان التجاري نقطة حساسة في توازن ميزان المدفوعات من عدمه، إذ أن حدوث فائض في الحساب التجاري يحدث فائض في الميزان التجاري و بذلك يتحسن ميزان المدفوعات، وعند حدوث عجز في الميزان التجاري يحدث عجز في الحساب التجاري مؤديا عجز في ميزان المدفوعات.

جدول رقم (02-32) : تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1999-2016)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	0.02	9.14	7.06	4.36	8.81	11.12	21.18	28.95	30.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	34.45	0.41	12.16	19.8	12.29	0.84	-9.64	-30.96	-32.24

المصدر : <http://fr.actuaLiTix.com/pays/d2a/algeria-balance-des-poiements.php>

شكل رقم (07) : تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1999-2016



عرف الرصيد الإجمالي و الكلي لميزان المدفوعات خلال سنة 1999 حقق فائضا في الميزان التجاري و ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات مقابل الواردات، غير أن هذا الفائض لم يكن ممكنا دون الارتفاع الكبير لأسعار البترول حتى وان حدث ذلك فانه مرة أخرى دليل قاطع لمدى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات و منه نجد أن كل من ميزان المدفوعات و الميزان التجاري هما خاضعين للتغيرات في أسعار البترول كونه أهم مصادر الدولة الجزائرية من صادراتها الخام.

كما أننا نسجل سنة 2008 نسبة 34.45 بعد عشر سنوات من نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي و إعادة الدولة مع المؤسسات المالية و استعادة سلامة ميزان المدفوعات منذ سنة 2000 حيث سجل الرصيد الخارجي موجبا وقد واصل في التحسن و قد تدعم كل كذلك بواسطة المحيط الدولي في مجال تطور أسعار المحروقات، حيث فاق سعر البرميل من البترول عتبة 145 دولار للبرميل كما أن سقوط أسعار هذه المنتجات يؤثر عمليا في قدراته الادخارية، بينما لا تزال مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة في تلك سنة كما سجلت سنة 2009 عنصرا جديدا من عناصر الهشاشة بالفقرة المسجلة في مستوى وإيرادات السلع و الخدمات (تحت تأثير الإجراءات الخدرة المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية) بعد الارتفاع الكبير المسجل في سنة 2008 و خاصة واردات سلع التجهيزات و المنتجات النصف مصنعة، و هذا بسبب الطلب القوي للأعوان الاقتصاديين، و ذلك نتيجة ارتفاع وتيرة انجاز برنامج الاستثمارات العمومية، وقد استرجع الميزان التجاري وتيرته التصاعدية سنة 2010 و هذا كله بفضل تحسن أسعار البترول كما انه سجل عجز من سنة 2014

إلى 2016 تحت اثر توسع العجز و انخفاض التحويلات الصافية و انخفاض سعر البترول، في وضع يتميز بتقلص قوي في الفائض التجاري كما يمكن اعتبار هذا الوضع "صدمة لميزان المدفوعات".

وعموما ترجع التطورات الايجابية إلى كل من أسعار البترول و احتياطات الصرف الأجنبي، المديونية الخارجية، رصيد الميزان التجاري على ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات أي أن السياسة النقدية ليست لها تأثير ضئيل على إحداث التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات.

خاتمة الفصل الثالث:

بعد صدور القانون 10/90 حدا بارزا في تاريخ السياسة النقدية بالجزائر إذ أصبح تطبيق الحكومة لسياسة الميزانية مشددة أمرا مستهدفا و لقد نتج عن هذا هبوط ملحوظ في نمو السيولة النقدية كما تم استيعاب السيولة الفائضة بشكل تدريجي لنقود السياسة النقدية مكانتها.

كما انه على الرغم من تكلفة إعطاء الاستقلالية للبنوك و تحميلها المسؤولية في تسيير شؤونها النقدية و المالية إلا انه أمرا مهما لأجل تحقيق اقتصاد ذا مصداقية إلا أن ما يمكن الوقوف عليه هو تراجع الجزائر نزعا ما عن مكتسبات استقلالية السلطة النقدية التي اقرها القانون 10/90 و هذا على اثر صدور الأمر 11/03 بتاريخ 26 أوت 2003 إذ قد احدث تعديلا بارزة على قانون النقد و القرض.

«العلمة الغائمة»

تدور الدراسات الخاصة بأعمال البنوك المركزية في العصر الحديث ، وكذلك الممارسات التطبيقية لهذه الأعمال في الواقع العملي ، حول الاتجاهات التضخمية المتضمنة في ثنايا الصراع بين الآثار القصيرة و الطويلة المدى للتوسع النقدي و بين إغراء التمويل النقدي للإنفاق الحكومي من ناحية ، و حول الصراع بين المنافع التي تعود من عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية و بين مبدأ المسائلة (لأولئك المسؤولين) عن اتخاذ القرارات الهامة و الحساسة فيما يخص السياسات الاقتصادية للدولة من ناحية أخرى.

فإذا كان الرأي قد انتهى إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار أضحي هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ، التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي ، فلا بد إذن أن يتوفر للبنك المركزي المناخ الملائم لقيامه بدوره على النحو الذي يمكنه من تحقيق هذا الهدف .

و هنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي للسلطة التنفيذية ، واضطراره للخضوع للضغوط السياسية ، وتنفيذ الأوامر الخاصة بتوجيه السياسة النقدية بما يتفق و الأهداف التي تبغي السلطة التنفيذية تحقيقها في كثير من الأحيان ، و التي قد تتعارض مع هدف الحفاظ على استقرار الأسعار . و من ثم فرضت قضية استقلالية البنك المركزي نفسها باعتبارها الشرط اللازم ، و الضمانة الرئيسية لإمكانية قيام البنك المركزي بوضع و تنفيذ سياسته النقدية على نحو يحقق هدف استقرار الأسعار و المحافظة على قيمة العملة.

هذا الاتجاه تطور بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية و فرض نفسه في الواقع العملي ، حيث توالى التعديلات في تشريعات البنوك المركزية في العديد من بلدان العالم المتقدم منها و النامية و بالطبع هذا الاتجاه له أسبابه و مبرراته ، كما أنه وجه بجملة من الانتقادات و التحفظات التي تم التطرق إليها في ثنايا البحث .

خلال دراستنا التي تتعلق بمعالجة موضوع أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في الجزائر ، أردنا إبراز أن السياسة النقدية تعطينا المؤشرات التي تسمح لنا بالتوصل للطريقة المثلى لاستهداف التضخم و التقليل من هذه الظاهرة ، حيث برزت العديد من المدارس الحديثة التي ظهرت بعد المدرسة الكلاسيكية ، تتميز كل مدرسة بمنظور خاص بها فيما يتعلق بالسياسة النقدية و أهدافها ، لكنها تتفق بدرجة كبيرة في فكرة التحكم في المعروض النقدي بهدف التحكم في المستوى العام للأسعار . حتى أن

بعض المدارس بدأت تعتمد طرق حديثة تمثلت في توقع المستوى العام للأسعار و بالتالي اتخاذ الاحتياطات و الإجراءات اللازمة لتفادي هذه الظاهرة . ثم قمنا باستعراض مختلف مفاهيم السياسة النقدية و أدواتها ، و مدى نجاعتها و فاعليتها.

كل ما سبق ذكره لا يصح إلا إذا امتاز البنك المركزي بدرجة كبيرة من الاستقلالية. حيث أننا قمنا بعرض مفهوم الاستقلالية ، و دوافعها . كما سلطنا الضوء على العلاقة التي تربط استقلالية البنك المركزي بالتضخم ، أخيرا قمنا بطرح على سبيل المثال نماذج من الدول التي تمتاز بنوكها المركزية بالاستقلالية

- نتائج دراسة الحالة :

بقياس الجانب النظري على الجانب التطبيقي استخلصنا ما يلي:

عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عميقة في إطار الإصلاحات الإقتصادية الشاملة ، خاصة قانون النقد و القرض الذي يعتبر بحق تقلة نوعية في تسيير و تنظيم الجهاز المصرفي ، و في تسيير السياسة النقدية في إطار منح استقلالية كبيرة نظرا للثغرات التي اتسم بها هذا القانون تم إلغائه بالأمرين الرئاسيين رقم (01-01) و رقم (11-03) لسد النقائص السابقة خاصة فيما يتعلق بالرقابة و الإشراف على أعمال البنوك و مكافحة ظاهرة غسيل الأموال .

- قانون النقد و القرض 10/90 يهدف إلى ترسيخ مبادئ السوق و إعادة الاعتبار للنظام المصرفي و البنك المركزي الجزائري ، قد منح هذا الأخير الاستقلالية و أعطاه صلاحيات متعددة و سماه " بنك الجزائر".

- أن قانون النقد و القرض في نصه الأصلي يمثل، من الناحية النظرية على الأقل، ضامنا لاستقلالية البنك المركزي عن تأثير السلطة التنفيذية.

- يعتبر صدور الأمر 03/11 بمثابة متنفس للاستقلالية القانونية لبنك الجزائر .

- قبل التطرق إلى موضوع السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (1999-2016) استوقفنا نقطة مهمة و هي تقديم لمحة عن طبيعة و خصوصيات الوضع الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة حيث انتقلت الجزائر من نظام اقتصادي مخطط مركزيا إلى نظام يعتمد على آليات السوق (اقتصاد السوق)، وحينها انتهجت العديد من الإصلاحات و البرامج التصحيحية مست جميع القطاعات.

- إن الهدف الأساسي أمام السلطات النقدية هو محاربة التضخم و استقرار مستويات الأسعار محليا ، ولذلك طبقت الجزائر على العموم سياسة نقدية انكماشية قصد ضبط الاختلال الحاصل في معدلاته . ولكن التضخم المسجل في الجزائر راجع إلى ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي أي أنه تضخم مستورد تابع لإرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة المضاربة الشديدة.

- إن ثبات سعر الصرف على العموم لا يرجع إلى فعالية السياسة النقدية في نقل أثرها من خلال الميكانيزمات الممكنة من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي ، وإنما يرجع إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تخفيض

قيمة العملة وتراجع سعر الصرف إنما يدل على صحة تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار بقرارات خارجية في مجمل الفترات.

إن هدف محاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي الفعلي في الجزائر تعد مجرد أهداف منصوص عليها ضمن قوانين تشريعية فقط, أما الواقع فيدل على وجود فجوة تضخمية كبيرة بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي, أي عدم تحقيق معامل الاستقرار النقدي لقيم مقارنة للواحد الصحيح. أما معدلات البطالة فهي في زيادة مستمرة رغم السياسات المتخذة للحد من تعاضمها.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1 - الكتب :

- أحمد أبو الفتوح الناقه: نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998
- أحمد جامع: النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، 1973
- أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، دار زهدان للنشر، 1993، الأردن
- أحمد شعبان شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على انقطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان ، الطبعة الأولى ، جمهورية مصر العربية ، الدار الجامعية ، 2006
- احمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1993
- توماس ماير، جيمس إس دوسينيري، روبرت زد، لير، النقود و البنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006
- دميفاد غددير غددير: السياسة المالية والنقدية، منشورات الهيئة العامة السورية، 2010
- زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006،
- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي : أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003
- صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005
- ضياء عبد المجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، الجزائر، 2000،
- عاطف وليم إندوراس: السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، خلال فترة التحولات الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2005

- عبد العزيز طيبة. فعالية بنك الجزائر في تقييم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي خلال فترة (2000-2011) اكااديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية قسم العلوم الاقتصادية . العدد. 22 جوان 2014
- عبد الفتاح دحمان: إصلاح النظام المصرفي والسياسات النقدية في الجزائر: الجزائر المدرسة العليا للتجارة. ومركزه ليسانس عبر منشوره 1995
- عبد القادر خليل: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في التحليل النظرية ومقاربات كمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
- عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2003
- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى. النقود و المصارف و الأسواق العالمية، دار الحامد، 2004
- عود محمود الكفراوي: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي..، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006
- غازي عناية: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار اليفار للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998
- غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي: اقتصاديات، النقود والبنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2002
- لطرش الطاهر : "تقنيات البنوك" الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. دمشق 1968
- لطرش الطاهر: تقنيات البنوك (ط04)، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2005
- محمد حميدات: النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996
- محمد صالح القرشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

- محمد يمن الحافي، استقلالية البنك المركزي وأثره على السياسة النقدية، القاهرة، معهد الدراسات المصرفية، 1994
- محمود سحنون: الاقتصاد النقدي المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
- مروان عطون: النظريات النقدية، الجزائر، دار البحث، 1989
- مصطفى الغار: الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008
- مصطفى رشدي شيكة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1982
- مصطفى رشيد شيخة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1982
- مفيد عبد اللاوي: محاضرات في الاجتهاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر
- موسى علو بوخاري سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي الطبعة الأولى مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع بيروت لبنان 2010
- هشام محمد صفوت العمري: اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، ج 2، الموازنة العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد 1988
- وحيد مهدي عامر: السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعة، مصر، 2010
- وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، قضايا نقدية ومالية، الطبعة الأولى ، لبنان ، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر ، 2000.
- يوسف كمال: السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر للطباعة والتوزيع، القصور، مصر 1996،

2- بحوث و مقالات و ملتقيات و مطبوعات :

- منصور زين: استقلالية البنك المركزي وأثره على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة حسينية بن بوعلی، شلف، 2004
- ورقة في إطار الملتقى الدولي حول اصلاح النظام المصرفي، جامعة ورقلة

- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية (مداخلة) الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الآفاق ،الجزائر،جامعة تلمسان ، أيام 29 2004/10/30
- مصطفى عبد اللطيف بلعور سليمان النظام المصرفي بعد الإصلاحات الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسات التسويقية الجزائر المركز الجامعي بشار 2004
- احمد نصرو هشام ليزة اثر فاعلية النسب للساسه النقدية على مؤشر اسعار المواد الغذائية الملتقى الدولي السادس حول استراتيجيه الامن الغذائي بالعالم العربي المنعقد يومي 07/08/ديسمبر 2011. جامعة 20/اوت/1955 سكيكدة

3- الأطروحات و الرسائل الجامعية :

- ماجدة فايق جندي: السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982
- الشيخ أحمد ولد شيناني: فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012
- صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2003
- بوزيان عبد الباسط: دور السياسة المالية في استقطاب الاشهار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1994، 2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، الجزائر، 2006، 2007
- بوزيدي سعيدة "تطور الجهاز المصرفي الجزائري و دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض". رسالة مقدمة من لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر . 1991
- اكن لونيس : السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدية في الجزائر 2000-2009 مذكرة ماجستير، جامعة 2010-2011
- ميمي حديداني انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود و مالية. قسم العلوم الاقتصادية . كلية الاقتصاد و العلوم التجارية جامعة حسيبة بن بوعلي . شلف 2005/2006

- احمد نصيب : أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006/2005) .

4- قوانين و تشريعات و أوامر :

- حسب القانون رقم 62-144 الصادر بتاريخ 13/12/1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي
- قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض ، المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 14 أبريل 1990
- المادة (127) من قانون النقد و القرض 10/90
- المادة 26 من القانون 86-12 المؤرخ في 19 اوت 1986 المتعلقة بنظام البنوك و القرض
- المادة (55) من قانون النقد و القرض
- المادة (19) من قانون النقد و القرض.
- المادة (20) من قانون النقد و القرض
- المادة (01) من قانون النقد و القرض
- المادة (22) من قانون النقد و القرض
- المادة (56) من قانون النقد و القرض
- المادة (92) من قانون النقد و القرض
- المادة (94) من قانون النقد و القرض
- المادة 144 من قانون النقد و القرض
- المواد 147. 150. 151 من قانون النقد و القرض
- المواد 153.154.155 من قانون النقد و القرض
- المادة 160 من قانون النقد و القرض

- المادة (18) من الأمر 11/03
- المادة (58) من الأمر 11/03
- المادة (106) من الأمر 11/03
- المادة (15) من الأمر 11/03
- المادة (45) من الأمر 11/03
- المادة 93 من القانون 90-10
- المادة رقم(41) من الامر (03-11
- التعليم رقم (01-01) المؤرخة في 15/06/2001 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني
- التعليم رقم (04-12) المؤرخة في 19/05/2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني

5- التقارير :

- بهيج نايف الخطيب، السياسات النقدية في لبنان، بيروت، صندوق النقد العربي، 1995
- رشيد عيسى، السياسة النقدية في تونس، أبو ظبي، صندوق النقد العربي
- محمد لكصاسي: الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر صندوق النقد العربي ابوظبي 2004
- محمد لكماسي: تطورات الوضعية النقدية و المالية في الجزائر مداخلة محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني اكتوبر 2008
- - محمد لكصاسي: الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر صندوق النقد العربي ابوظبي 2004
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008

6- الدوريات و المجلات و الجرائد :

- جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 23، 2011.

- مارتا كستيلو، برانكو مارك سوينورن، استقلالية البنك المركزي، مجلة التحويل والتنمية، مارس 1992.
 - ستانلي فيشر، المحافظة على استقرار الأسعار، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، 1966، المجلد 33، العدد 04.
 - مجلة تكوين للعلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 23، 2011، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الاشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي، رقم 56، سنة 2004.
 - صديقي مليكة. دراسة في صعوبات الالتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر عدد10. 2004
 - ريس فضيل : تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر (2000-2011) مجلة بحوث اقتصادية عربية.العددان 61.62 2013
 - علي يوسفات عتبة التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2006) و مجلة الباحث العدد 2011/11
 - تيجاني بالقي : تقييم اثر البرامج الاستثمارية العامة على المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة عليية تقسيمية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 13.2013
 - محمد مسيعي: سياسة الانعاش الاقتصادي الجزائري و اثرها على النمو مجلة الباحث العدد 10. 2012
 - المادة (02) من الأمر (01/01) المؤرخ في 27/02/2001 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة في 28 فيفري 2001
 - المادة (06) من الأمر (01/01) الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة في 28 فيفري 2001
 - المادة (10) من الأمر (01/01) الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة في 28 فيفري 2001.
- 7- المراجع باللغة الفرنسية :
- Petit (Jean-Pierre) **les analyses économique de la politique monétaire** 3 eme édition .paris.masson,1982.

- R. Dhordain et Clodong (Ophel) **les banques centrales . leur indépendance dans la construction européenne** . éd d'organisation . paris. 1994,
- Strauss « **La Bankers central et les mutations de l'économies monétaires et bancaires** », revue cahier économique et monétaires n° 40. Banques de France université, Paris 1991.
- Deutsche Bundes Bank « **the money policy of the deutsche bundes bank** » Deutsche bundes bank book series moreh, 1994
- Carlo Cattarelli, **limiting central bank credit to the government**, thorgand practice occasional paper IMF. Washington 1993
- Jean Louis : monnaie et finance opv, Alegir, 1993
- Ammour Bennalima : **Monnaie et régulation monétaire**, édition Dahleb. Alger, 1997
- Monique Beziade : La Monnaie et ses mécanismes, nouvelle édition la découverte. Paris, 1995
- Hary D.Hatchinson, Income , **Employment and Economic Growth**, Hall Inc, 1984
- Jean François Goux, **Economie monétaire et financière 2 éd** . Economica, Paris, 1995
- Stephen Gcchetti **financial structure macro economic stability and monetary policy** : NBER working paper N°

- 8254 (national bureau of economic reseam/cambredje) USA, Juli 2001.
- Miskin (FS) 1999, **les canaux de transmission monetaire leconos pour la politiques monetaire bulltetin de la banque de France** N° 27 mars
 - The staffs of the world bank and the international monterey fund « **Guidelines for public debot management** ».
 - Lain Begg Ronning ingeconomic and monetary ujon « **the challengers of policyco-ordination** » in « Europe : Government and Money ». The Edirat trost for education and Research 2002
 - Fabian amte brink and jokob Dehaan « **Economic Goveremenc in Eroupean union : fiscalpolicy discipline versos flexibility** » common Market law review vol 40, 2003
 - Leopold donthadden « **Active Monetary policy. Passive fiscal policy and the valve of public debt** : some further monetarist Arithmetic » Economic research centre of the deut she Bondes Bank dicussion paper 12/03 June 2003
 - World economic outlook « **the Decline of inflation in emerging Markets** : lantt Bemaintained international Monetary fund. Chapeter IV May 2001
 - Benissa hocine. **Algérie restrotation et reformes économiques**(1979.1993) Alger. opo. 1994
 - ABDeLKriM Naas. **LesystéMe bancaire algerien WAS**.Paris. 2003

- Benissa d M.E **économique du développement de l'algerie** 2^{ème} édition opo ALGER 1979.
- lounice ahcen ; **la politique monétaire dans le cadre d'une transition vert l'économie de marché** ; thèse de magistère ;alger ;1996
- ABDELKRIM Sadeg.**Le Système bancaire algerien- lanoouvelle reglementation sans masonédition**
- Derder Nacera. **Le roledo Système bancaire algérien dans le financement de l'économic**. These de magister option finnance. L'ecole soperieure de commerce 1999 -2000
- Yadel Farida « **L'indépendance de la banque centrale** » revoe l'économic n°17. Septembre 1994.
- Banque d'algerrie : evootion économique et monétaire en algérie rapport 2005

:

